المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية
تخصص إدارة النزاعات الدولية

الموضوع :

عوامل الاستقرار السياسي في إفريقيا : نموذج السنغال

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالبة : **إشراف الدكتور :**
قاسمي آمنة **هناد محمد**

أعضاء لجنة المناقشة :

أ/ مسيح الدين تسعديت.....رئيسة.....أستاذة محاضرة ب/ م و ع ع س
أ/ هناد محمد.....مشرفا و مقرّرا.....أستاذ محاضر أ/ م و ع ع س
أ/ كواشي عبد المجيد.....عضوا مناقشا.....أستاذ مشارك/ م و ع ع س
أ/ خواص مصطفى.....عضوا مناقشا.....أستاذ مساعد ب/ م و ع ع س

السنة الدراسية 2012/2011

شكر

أشكر جزيل الشكر الأستاذ المشرف د. محمد عنّاد الذي أفادني كثيرا بتوجيهاته القيّمة ودأبه على تشجيعي في مختلف مراحل إنجاز المذكرة. كما أعبّر عن امتناني لكل من الأستاذة مسيح الدين تسعديت، الأستاذ بجاوي مرزاق سفير ومدير دول أوربا الغربية بوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، والأستاذ كواشي عبد المجيد المستشار السابق في السفارة الجزائرية بالسنغال، والسّيد دياي أداما المستشار الثقافي في السفارة السنغالية بالجزائر، على كل ما تفضّلوا عليّ به من معلومات ونصائح أفادتني كثيرا.

قاسمي آمنة

الملخص :

تتميز القارة الإفريقية بكونها من أقل المناطق استقرارا في العالم، ذلك بسبب ما شهدته من انقلابات عسكرية ونزاعات داخلية، وأزمات سوسيوسياسية مختلفة، إلى درجة صارت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي لصيقة بمعظم دول القارة، وذلك منذ استقلالها خلال ستينيات القرن الماضي. وتجد حالة عدم الاستقرار هذه جذورها في طريقة تشكل الدول الإفريقية، بنيتها وعدم قدرتها على تأدية الوظائف التي تناط بالدولة الحديثة.

يتجلّى عدم الاستقرار هذا من خلال عدّة صور تتفاوت درجة العنف فيها ومستوى خطورتها من حالة إلى أخرى. وفي هذا الإطار، أصبحت الدول الإفريقية التي تشهد استقرارا سياسيا متواصلا منذ استقلالها حالات نادرة. ويُعدّ السنغال ضمن هذه الأقلية القليلة من الدول؛ الأمر الذي جعله جديرا بالدراسة، وذلك بهدف الكشف عن الأسباب التي جعلت السنغال دولة مستقرة سياسيا خلافا لمعظم الدول الإفريقية الأخرى.

لذلك ركّزت هذه الدراسة على تحليل العوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت في إرساء الاستقرار السياسي في السنغال. وتشمل هذه العوامل بنية المجتمع السنغالي الاستثنائية وطريقة تنظيمه المستندة أساسا إلى الجمعيات الدينية، إضافة إلى النخبة السياسية التي حكمت البلاد – وعلى رأسها ليوبولد سيدار سنغور – والثقافة المرساة من قِبَلها منذ الاستقلال وما أفضت إليه هذه الثقافة من مسار ديمقراطي. وتحديد دور الجيش في الحياة السياسية الوطنية ومن ثم إسهامه في الاستقرار السياسي للدولة. من جهة أخرى تم تحليل طبيعة علاقات السنغال الخارجية المؤثرة على استقرار الدولة، وبالخصوص العلاقات السنغالية الفرنسية.

في الأخير تناولت الدراسة العوامل التي قد تهدّد الاستقرار السياسي للسنغال، وفي مقدّمتها أزمة الديمقراطية في ظل رئاسة عبد الله واد، إذ تؤكّد الأحداث الراهنة أن الديمقراطية مطلب لا يمكن تجاوزه في سبيل الحفاظ على الاستقرار. هذا إلى جانب الصعوبات الاقتصادية التي تمر بها الدولة السنغالية، والتّحديات التي يطرحها عليها النزاع في إقليم كازامنس.

Le résumé :

Le continent africain a cette particularité d'être l'une des zones les moins stables au monde. Cela est du essentiellement aux coups d'Etat, ainsi qu'aux conflits internes et aux crises sociopolitiques qu'il a connus. Le phénomène d'instabilité politique est devenu inhérent aux Etats africains. Cette situation trouve ses origines dans la formation, la structure et le dysfonctionnement de l'Etat africain qui n'est pas conforme aux normes de l'Etat moderne.

L'état d'instabilité prend différentes formes dont la violence et les degrés de gravité varient selon les cas. Ainsi, rares sont les pays africains qui ont connu une stabilité politique continue depuis leur indépendance. Le Sénégal figure parmi ces exceptions, d'où l'intérêt de cette étude, afin de cerner les causes qui en ont fait un modèle de stabilité politique, un havre de paix, contrairement à la plupart des autres pays africains.

Cette étude se veut une analyse des facteurs endogènes et facteurs exogènes qui ont contribué à instaurer la stabilité politique au Sénégal. Au niveau interne, il s'agit aussi bien de la structure exceptionnelle de la société sénégalaise laquelle repose essentiellement sur les confréries religieuses, que de l'élite politique qui a su générer une culture pacifique, en plus du processus démocratique qu'a entrepris l'Etat, et le rôle de l'armée dans la vie politique. Quant au niveau externe, l'étude analysera la nature des relations que le Sénégal entretient avec l'étranger pour renforcer sa stabilité politique.

Enfin, l'étude se penchera aussi sur les facteurs qui pourraient perturber la stabilité politique dont jouit le Sénégal, ces menaces proviendraient de la crise démocratique sous la présidence d'Abdoulaye Wade, ainsi que des difficultés économiques que traverse l'Etat, et le défi que pose le conflit en Casamance.

Abstract :

The African continent is particularly known to be among the least stable zones in the world. This is mainly due to coups d'états, as well as internal conflicts and socio-political crises it witnessed. The political instability phenomenon has become inherent in African states. This situation goes back to the making, the structure and the dysfunction of the African state which is not true to the standards of the modern state.

The state of instability takes different forms, whose violence and seriousness degrees vary following the cases. Thus, very few African countries have known ongoing political stability since their independence, among which Senegal. As such, it is the country under study in this research so as to uncover the reasons making of it a model of political stability, a peace haven, contrary to most other African countries.

The present study is an analysis of the internal and external factors contributing to the political stability of Senegal. At the internal level, it lies in the exceptional structure of the Senegalese society which is mainly based on religious brotherhoods, as well as the political elite. The latter managed to generate a peaceful culture, in addition to the democratic process undertaken by the state, and the role the army has played in political life. At the external level, this research will deal with the relations Senegal holds with countries that impact on its political stability.

Finally, this study will also look into the factors that might perturb the political stability Senegal is enjoying. These threats would stem from the democratic crisis under the rule of President Abdoulaye Wade as well as the economic difficulties the state is going through, and the challenge posed by the conflict in Casamance.

المحتويات

شكر.....أ

الملخص.....ب

المحتويات.....ه

فهرس الجداول.....ح

فهرس الأشكال.....ح

مقدمة.....1

الفصل الأول : مسألة الاستقرار السياسي في إفريقيا.....6

تمهيد.....6

المبحث الأول : الاستقرار السياسي كمعيار للدولة الحديثة.....7

المطلب الأول : مفهوم الاستقرار السياسي 7

المطلب الثاني : موقع الدول الإفريقية من حيث الاستقرار السياسي في العالم 13

المبحث الثاني : العوامل المعيقة للاستقرار السياسي في إفريقيا 19

المطلب الأول : اختلال بنية ووظائف الدولة في إفريقيا 20

المطلب الثاني : اختلال ركائز الاستقرار السياسي للأنظمة الإفريقية 26

الفصل الثاني : جيوسياسية الاستقرار السياسي في السنغال 30

تمهيد 30

المبحث الأول : العامل الجغرافي وعلاقة السنغال ببلدان الجوار 31

المطلب الأول : الموقع الجغرافي 31

المطلب الثاني : علاقة السنغال ببلدان الجوار 34

المبحث الثاني : أسس الهوية الوطنية السنغالية 38

المطلب الأول : التركيبة الإثنية 38
المطلب الثاني : عوامل الانسجام الوطني 41
المبحث الثالث : طبيعة النظام السياسي والاقتصادي في السنغال 46
المطلب الأول : خصائص النظام السياسي 46
المطلب الثاني : خصائص النظام الاقتصادي 50

الفصل الثالث : ديناميكية الاستقرار السياسي في السنغال 56
تمهيد 56
المبحث الأول : العوامل الداخلية المسهمة في إرساء الاستقرار السياسي في السنغال 57
المطلب الأول : النخبة السياسية التي سادت بعد الاستقلال وتأثيرها في الاستقرار السياسي.....57
المطلب الثاني : المسار الديمقراطي ودوره في دعم الاستقرار السياسي 65
المطلب الثالث : دور الجيش في الحياة السياسية الوطنية 70
المطلب الرابع : دور الجمعيات الدينية كوسيط بين السلطة السياسية والمجتمع 74
المبحث الثاني : العوامل الخارجية المسهمة في إرساء الاستقرار السياسي في السنغال 82
المطلب الأول : طبيعة علاقات السنغال بفرنسا وتأثيرها في الاستقرار السياسي 82
المطلب الثاني : دعم الولايات المتحدة الأمريكية.....87
المطلب الثالث : دعم الدول العربية 89

الفصل الرابع : الاستقرار السياسي في السنغال على المحك 91
تمهيد 91
المبحث الأول : أزمة الديمقراطية وانعكاساتها على الاستقرار السياسي 92
المطلب الأول : الأزمة السياسية في ظل رئاسة عبد الله واد 92
المطلب الثاني : دور المجتمع المدني في مواجهة الأزمة 96
المبحث الثاني : الأزمة السوسيواقتصادية وانعكاساتها على الاستقرار الاجتماعي 100

المطلب الأول : أزمة قطاع الطاقة 100
المطلب الثاني : تدهور مستوى التنمية الاقتصادية 102
المبحث الثالث : **النزاع في إقليم كازامنس والمخاطر الانفصالية** 104
المطلب الأول : طبيعة النزاع في إقليم كازامنس 104
المطلب الثاني : تطور النزاع في كازامنس 107

الخاتمة 111
قائمة المراجع 115
الملاحق 121

فهرس الجداول

الجدول رقم (1) : ترتيب دول العالم حسب مؤشر "الدول الفاشلة" عام 2011.....121

الجدول رقم (2) : جدول يوضّح التداول السلمي على السلطة في السنغال منذ 1960.....125

الجدول رقم (3) : ترتيب دول العالم حسب مؤشر عدم الاستقرار السياسي عام 2010.....127

فهرس الأشكال

الشكل رقم (1) : خريطة سياسية للقارة الإفريقية.....21

الشكل رقم (2) : خريطة السنغال 31

الشكل رقم (3) : شكل يوضّح النسب الإثنية في السنغال.....41

الشكل رقم (4) : شكل يوضّح توزّع مسلمي السنغال بحسب الجمعيات الدينية.....75

الشكل رقم (5) : شكل يوضّح مناطق تمركز الجمعيات الدينية في السنغال.....77

مقدّمة

مقدمة

يُعتبر الاستقرار السياسي أهمّ سمة للدولة الحديثة، والمعيار الذي لابد على الدول أن تتصف به ما دام مرتبطا باستقرار النظام الدولي ككلّ. وعليه، فمهما كانت التحولات التي طرأت على مفهوم الدولة في عصرنا، فإن هذه الأخيرة تظلّ ركيزة النظام الدولي وأساس الاستقرار السياسي على مستوى العالم.

ومع ذلك، فإننا نلحظ أن هناك العديد من الدول التي تُظهر قصورا في ممارسة صلاحياتها الداخلية بصفة كاملة، أو لا تمارسها قط، مثل حالة الصومال. وبالتالي يسود الاعتقاد أن الدول غير المستقرة والأضعف تشكل خطرا على نفسها كما على الدول الأخرى بدء بدول الجوار، ما دامت غير قادرة على تحمّل مسؤولياتها الدولية.

تُعدّ إفريقيا، حسب العديد من المؤشرات، القارة الأقل استقرارا من الناحية السياسية في العالم. ذلك لما شهدته من انقلابات عسكرية وحروب أهلية. كما تعاني العديد من دول القارة أزمات سوسيوسياسية حادة، إلى درجة جعلت الكثيرين يتساءلون حول مدى قابلية حياة الدولة القومية في إفريقيا ما بعد الاستقلال.

لقد ظلّت الدول الإفريقية منذ استقلالها تعيش تناقضات داخلية وضغوطا خارجية كان لها بالغ الأثر في بنية الدولة ووظائفها، وكانت نتيجتها أن أصبحت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي هي السمة الأساسية للقارة، إذ نادرًا ما نجد دولة إفريقية تنعم باستقرار سياسي متواصل بعد استقلالها.

وفي هذا الصدد، يُعدّ السنغال من أبرز الدول الإفريقية التي تمثّل نموذجا للاستقرار السياسي. فمنذ استقلاله، لم يشهد هذا البلد انقلابا عسكريا، أو حروبا إثنية، أو نظام حكم ديكتاتوري. بل تميّز السنغال بالتداول السلمي على السلطة. وقد زاد من سمعته الدولية الانتقال الديمقراطي السلمي الذي شهده عام 2000، مع وصول المعارضة برئاسة عبد الله واد إلى سدة الحكم. هذا ما جعل السنغال بمثابة حالة استثنائية في إفريقيا.

يمثّل السنغال، فعلا، حالة متميّزة من حيث بنيته الاجتماعية وتجربته السياسية، حيث قطعت الدولة فيه أشواطا معتبرة في المسار الديمقراطي؛ مما جعلها أوّل دولة إفريقية تتبنى التّعدّدية الحزبية، نحو عشرين سنة قبل موجة التّعدّدية التي اكتسحت دول القارة في بداية التسعينات .

هكذا، يمثّل السنغال تجربة فريدة من نوعها في مجال الاستقرار السياسي، تجربة جديرة بأن تُفرد لها دراسة خاصة للوقوف على العوامل الداخلية والخارجية التي يرتكز عليها هذا البلد من أجل ضمان استقراره السياسي.

أهمية الدراسة :

الدراسات التي عنيت بأسباب حالة عدم الاستقرار السياسي التي تشهدها معظم البلدان الإفريقية كثيرة، مقابل قلّة الدراسات التي اهتمت بعوامل الاستقرار السياسي في القارة. وتقلّ الدراسات أكثر فيما يخص النماذج التي تُعتبر حالات ناجحة في إفريقيا على صعيد الاستقرار السياسي (السنغال وبوتسوانا مثلا). لذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحديد أدق لمفهوم الاستقرار السياسي لاسيّما بالنسبة إلى الدول الإفريقية. وانطلاقا من كون صفة عدم الاستقرار صارت لصيقة بالدول الإفريقية، تحاول هذه الدراسة الكشف عن الأسباب التي جعلت السنغال من أكثر البلدان الإفريقية استقرارا. إذ لا شك أن الوقوف على هذه الأسباب قد تجد فيه البلدان الإفريقية غير المستقرة مصدر إلهام لتجاوز أزماتها.

الأدبيات السابقة :

من بين الدراسات التي تناولت الجانب السياسي لحالة السنغال، هناك دراسة قام بها Momar Coumba Diop بعنوان "السنغال المعاصر" « Le Sénégal contemporain ». ركّزت هذه الدراسة على مسار الدولة السنغالية في مختلف المجالات منذ استقلالها إلا أن مسألة الاستقرار السياسي لم تكن محورا لهذه الدراسة.

هناك أيضا دراسة قام بها Momar Coumba Diop وMamadou Diouf بعنوان "السنغال تحت رئاسة عبده ضيوف : الدولة والمجتمع" « Le Sénégal sous Abdou Diouf : Etat et société » قدّمت هذه الدراسة تحليلا للسياسات المتبعة من طرف النخبة السياسية تجاه التحوّلات الداخلية، خاصة عملية ترسيخ حكم الرئيس عبده ضيوف في المرحلة الانتقالية التي تلت استقالة الرئيس الأول ليوبولد سيدار سنغور. كما تطرّقت إلى دور مختلف الفواعل الاجتماعية في المسار الديمقراطي للدولة والمفارقة الموجودة بين صورة الديمقراطية التي يلهمها السنغال بالنسبة للملاحظين الأجانب من جهة، ومطالب الشعب السنغالي نحو مزيد من الديمقراطية من جهة أخرى. إلا أن هذه الدراسة لم تعالج بنية المجتمع السنغالي. كما أنها دراسة تتوقّف في 1990.

وهناك دراسة أخرى قام بها كل من Donal Brian Cruise O'Brien, Momar Coumba Diop, Mamadou Diouf تحت عنوان "بناء الدولة في السنغال" « La construction de l'Etat au

« Sénégal، وهي دراسة تغطي فترة زمنية أطول، حيث قامت بعرض مسار بناء الدولة السنغالية رجوعا إلى التاريخ، كما درست التطورات السياسية الحاصلة إلى غاية 2002، وركّزت بصفة خاصة على دور النخبة السياسية في المسار التاريخي الذي شهدته الدولة، إلا أن الاستقرار السياسي لم يكن محورا لهذه الدراسة.

المشكلة البحثية :

تثير حالة السنغال – باعتبارها من النماذج الاستثنائية في القارة الإفريقية من حيث الاستقرار السياسي – استفسارًا حول سبب عدم تعرّضها لنفس الاضطرابات السياسية والانقلابات العسكرية التي شهدتها معظم دول القارة، علما أن السنغال استقلّ في نفس فترة استقلال الدول الإفريقية الأخرى، وكان يبدو خاضعا لنفس الظروف. ومنه السؤال المحوري هو :

ما الذي أهّل السنغال لأن يكون دولة مستقرة سياسيا خلافا لمعظم الدول الإفريقية الأخرى؟

تندرج ضمن هذا السؤال، أسئلة فرعية أهمّها :

- ما المقصود بالاستقرار السياسي عامة وفي إفريقيا بصفة خاصة؟
- فِيمَ يتجلى الاستقرار السياسي للسنغال؟
- ماهي خصائص بنية المجتمع السنغالي؟
- ما علاقة الاستقرار السياسي في السنغال بالديمقراطية؟
- ما هو دور الجيش السنغالي في الحياة السياسية الوطنية؟
- ما طبيعة علاقات السنغال الخارجية المؤثّرة في استقرار البلد سياسيا؟

الفرضيات :

- كلما نقصت الممارسات الديمقراطية نقص الاستقرار السياسي.
- لطبيعة النخبة السياسية التي سادت في السنغال بعد الاستقلال دورا حاسما في الاستقرار السياسي للدولة.
- أسهم المسار الديمقراطي التدريجي في السنغال في إرساء الاستقرار السياسي للدولة.
- تميّز الجيش السنغالي بالطابع الجمهوري والتزام الحياد جعلاه يؤدي دورا أساسيا في ضمان الاستقرار السياسي للدولة.
- أثّر الإسلام كعامل ديني مشترك إيجابيا على الانسجام بين الإثنيات المختلفة في السنغال.

- يرتكز الاستقرار السياسي في السنغال على الاستقرار الاجتماعي الذي تؤدي فيه الجمعيات الدينية دورا كبيرا.
- إن دعم فرنسا للسنغال في الميدان العسكري والاقتصادي ساعد على إرساء الاستقرار السياسي في السنغال ودعمه.

المجال الزمني للدراسة : ستغطي الدراسة الفترة الممتدّة من 1960 إلى غاية نهاية 2011.

الإطار المنهجي والنظري للدراسة :

الاقترابات والمناهج المستخدمة :

تستعين هذه الدراسة بالاقتراب البنيوي الوظيفي، وذلك لتركيزها على بنية الدولة ووظائف مختلف الفواعل. فحسب الاقتراب البنيوي الوظيفي المجتمع هو بناء يتكوّن من عناصر مترابطة ومتساندة تؤدي وظائف من أجل المحافظة على البناء. من أشهر رواد هذا الاقتراب غابريال ألموند، والوظيفة لدى ألموند هي مجموعة الأنشطة الضرورية التي يُعدّ انجازها ضروريا لبقاء النظام واستمراره ككلّ. وأهداف النظام السياسي تتحقّق عندما تنجز الأبنية وظائفها المُحدّدة لها. كما يسمح هذا الاقتراب بتحليل ومقارنة النظم السياسية[1].

هذا وتستخدم الدراسة الاقتراب التاريخي من أجل رصد المسار السياسي للسنغال منذ استقلاله، وطريقة تشكّل المجتمع السنغالي. كما تستعين بالمنهج المقارن لتفسير دلالات التشابه والاختلاف بين الدول الإفريقية.

الإطار النظري :

فيما يخص النظريات التي عالجت الاستقرار السياسي للدولة، هناك نظرية الأنساق لديفيد إيستن، حيث يرى هذا الأخير بأن النظام يتواجد في بيئة يتفاعل معها أخذا وعطاء. وهي بيئة تُنتج أحداثا وتأثيرات يتطلّب من أعضاء النسق الاستجابة لها.

و هدف النظام حسب نظرية النظم هو البقاء والاستمرار، ولذلك يحاول النظام التّكيف قدر المستطاع مع بيئته الداخلية والخارجية. وتشمل البيئة الداخلية الأنساق المرتبطة بالمجتمع الذي ينتمي إليه النظام السياسي مثل : الاقتصاد، الثقافة، البناء الاجتماعي..ألخ. أما البيئة الخارجية، فتتضمّن كل الأنساق

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، الاقترابات، والأدوات.** الجزائر : بدون دار نشر، 1997. ص ص 171، 172، 175.

الواقعة خارج المجتمع المعني وتتمثّل في الأنساق الدولية السياسية، الاقتصادية، الثقافية...ألخ. وتظل قدرة النظام على التّكيّف مع بيئتيه الداخلية والخارجية هي الضامن لاستقراره واستمراريته[2].

من أجل معالجة الموضوع، قُسّمت الدراسة إلى أربعة فصول، تناول الفصل الأول أوضاع الاستقرار السياسي في إفريقيا من خلال مقارنتها مع الإطار العام لمتطلبات الاستقرار السياسي في العالم، ومحاولة تحديد العوامل المعيقة لهذا الاستقرار بالنسبة للدول الإفريقية.

أما الفصل الثاني، فقد تناول تحليلا جيوسياسيا للاستقرار السياسي في السنغال مع التطرق إلى دور العامل الجغرافي، التاريخي- الإثني في الاستقرار السياسي للبلاد. هذا بالإضافة إلى تأثير خصائص كل من النظامين السياسي والاقتصادي على استقرار الدولة بعد استقلالها.

وقد تطرق الفصل الثالث إلى تشريح داخلي لدولة السنغال، لإبراز دور مختلف الفواعل المتدخلة في إرساء أو ترسيخ الاستقرار السياسي للدولة. كما تطرق إلى الدعم والسند الخارجي الذي يتلقاه السنغال في سبيل الحفاظ على استقراره.

ولأن الاستقرار السياسي لا يُكتسب بطريقة نهائية، فقد تطرّق الفصل الرابع إلى المخاطر التي تهدّد الاستقرار السياسي للسنغال، والتي تشمل كل من الأزمة الديمقراطية التي تشهدها الدولة في ظل رئاسة عبد الله واد، كما تشمل الأزمة السوسيواقتصادية، والمخاطر الانفصالية لإقليم كازامنس.

[2] **نفس المرجع**، ص 131.

الفصل الأول

مسألة الاستقرار السياسي في إفريقيا

تمهيد :

لقد شهدت العديد من الدول الإفريقية منذ استقلالها الكثير من النزاعات والحروب الأهلية وانتشار الانقلابات العسكرية كوسيلة للوصول إلى السلطة، هذا فضلا عن تعدّد التوترات العقائدية، وتصاعد حدّة الصراعات الاجتماعية التي تغذّيها الأزمة الاقتصادية.

وتجد حالة عدم الاستقرار هذه أسبابها في طبيعة البنية الاقتصادية والاجتماعية والإطار التاريخي للاستقلال، بالإضافة إلى الخيارات السياسية للسلطات الحاكمة في الدول الإفريقية. هذا إلى جانب العوامل الخارجية التي تحتلّ مكانة مركزية في تحريك أحداث دول القارة الإفريقية[1].

وفي هذا الإطار، يطرح مفهوم الاستقرار السياسي إشكالية تحديده بالنسبة للدول الإفريقية. إذ أنه غالبا ما يرتبط بالرهانات الإستراتيجية للقوى الخارجية، وليس بالمعايير الموضوعية للاستقرار التي تتميز بها الدولة الحديثة. ومنه تبرز الجدلية بين الاستقرار السياسي في ظل استمرارية النظام الحاكم، وإن كان هذا الأخير يتميّز بالتسلطية من جهة، والاستقرار السياسي المرتبط بالمعايير الديمقراطية من جهة أخرى.

سيتطرق الفصل الأول من الدراسة إلى هذه الجوانب، بادئا بتحديد مفهوم الاستقرار السياسي بصفة عامة ثم محاولة إسقاطه على الواقع الإفريقي. وسيتطرق بعدها إلى العوامل المعيقة للاستقرار السياسي في الدول الإفريقية، والتي تكمن في اختلال كل من بنية الدول الإفريقية ووظائفها، بالإضافة إلى اختلال الركائز التي تعتمد عليها الدول الإفريقية من أجل ضمان استقرارها.

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **النزاعات في القارة الإفريقية، إنكسار دائم أم إنحسار مؤقّت**. القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، ص 21.

المبحث الأول

الاستقرار السياسي كمعيار للدولة الحديثة

المطلب الأول : مفهوم الاستقرار السياسي

يُعتبر الاستقرار السياسي أهمّ سمة للدولة الحديثة، بيد أنه يتميز بنسبية كبيرة، ذلك لتعدد واختلاف تصورات المفكرين له، وللعوامل المؤدية إليه، والثوابت الضامنة له. وقد انشغل الفكر السياسي بتحليل عوامل عدم الاستقرار السياسي من تفاوت اجتماعي- اقتصادي، وتدهور مؤسساتي، وتشتت ثقافي، أكثر مما انشغل بوصف ظاهرة الاستقرار السياسي في حد ذاتها[1]. وهذا ما يتناوله رائد نايف حاج سليمان حيث يقترح مجموعة من المؤشرات لهذا الاستقرار، وهي كالآتي :

- **نمط انتقال السلطة في الدولة** : إذا تمت عملية الانتقال طبقا لما هو متعارف عليه دستوريا فإن ذلك يعد مؤشرا حقيقيا لظاهرة الاستقرار السياسي. أما إذا تمّت عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي.
- **مشروعية النظام السياسي** : أي أن النظام السياسي يكتسب مشروعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وحماية استقلال البلاد وحقوق المواطنين. وتتجلى هذه المشروعية من خلال تقبل أفراد الشعب للنظام وخضوعهم له طواعية.
- **قوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة** : يتوجب على النظام مسؤوليات كالدفاع عن البلد في حال تعرضه لاعتداء خارجي، وكذلك حماية أمن المجتمع. وهي مسؤوليات لا يمكن تحقيقها دون امتلاك عناصر القوة.
- **قلة التغيير في مناصب القيادات السياسية** : إن بقاء القادة السياسيين على رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة هو مؤشر للاستقرار السياسي، على أن يقترن ذلك برضا الشعب. إذ لابد من الإشارة إلى أن دوام المنصب لفترة طويلة فوق اللزوم من شأنه أن يفضي إلى الجمود ومنه إلى الفساد.
- **الاستقرار البرلماني** : تتمثل صور عدم استقرار البرلمان في استقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان، أو حل البرلمان قبل استيفاء مدته القانونية.
- **الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية** : تعتبر المشاركة السياسية وتطبيق قواعد الديمقراطية أحد مقاييس الحكم على النظام بالاستقرار السياسي. وتتجلى المشاركة من خلال استعمال الأفراد القنوات

[1] رائد نايف حاج سليمان، **"الاستقرار السياسي ومؤشراته"**. صحيفة الحوار المتمدن، العدد 2592، 2009/03/21. الموقع : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391. اطلع عليه في : 2011/04/29.

الرسمية للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية، واختيار النواب والممثلين في المجالس النيابية والمحلية. وبذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي، وتدعيم حكم السلطة السياسية.

- **غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات** : العنف السياسي هو عبارة عن الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالآخرين، قصد تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ذات دلالات سياسية. والعنف قد يكون رسميا، مُوجَها من النظام ضد المواطنين أو ضد جماعات أو تنظيمات أو عناصر معينة، وقد يكون العنف غير رسمي مُوجَه من المواطنين أو الجماعات ضد النظام وبعض رموزه. أما الحركات الانفصالية والتمردات والحروب الأهلية فتمثل أعلى صور عدم الاستقرار السياسي، وذلك راجع إلى لجوئها إلى العنف على نطاق واسع.
- **الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية** : إن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي غالبا ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية. ولكن ما يعاب على هذا المؤشر هو أن المجتمعات التي تشهد تجانسا على مستوى العرق والدين واللغة، هي مجتمعات نادرة. كما أننا نلحظ وجود مجتمعات تعددية تعيش في انسجام بفضل السياسات المتبعة من طرف النخبة الحاكمة. فالمشكل ليس في التعددية ذاتها، بقدر ما هو في إستراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه التعددية.
- **نجاح السياسات الاقتصادية** : هناك علاقة تأثير وتأثر بين الاستقرار السياسي والتنمية، إذ أن النظام السياسي عندما يكون مستقرا، فإنه يوجّه سياساته الاقتصادية نحو أهداف التنمية. والسياسات التنموية الفعالة بدورها تخلق نوعا من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي.
- **قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية** : يمكن إرجاع أسباب الهجرة بشقيها الداخلي والخارجي إلى الوضع الأمني والاقتصادي، وكلا السببين بدورهما يؤشران إلى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، فكلما كانت معدلات الهجرة قليلة أو معتدلة دلّ ذلك على وجود الاستقرار السياسي[1].

وبالمقابل يمكن الاعتماد بصفة عامة لتحديد الاستقرار السياسي على مجموعة من المؤشرات تدلّ في حالة توفرها على غياب الاستقرار السياسي. و قد صنّفها عبد الرحمن خليفة في كتابه "إيديولوجية الصراع السياسي" في مؤشرات للصراع الداخلي والخارجي على الدولة، وتسهم في عدم استقرارها، وتتمثل المؤشرات الداخلية فيما يلي: عدد الاغتيالات السياسية داخل الدولة، عدد الإضرابات العامة، وجود حرب عصابات، عدد الأزمات الحكومية داخل البناء السياسي، عدد عمليات التطهير التي تتم في

[1] رائد نايف حاج سليمان، **مرجع سابق.**

أجهزة الدولة، عدد أعمال الشغب داخل نظام الدولة، عدد الثورات التي نشبت داخل الدولة، عدد المظاهرات المعادية للحكومة، عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم في كل صور العنف المحلي.

أما عن مؤشرات الصراع الخارجي والتي تسهم في عدم الاستقرار السياسي للدولة فتتمثل فيما يلي: عدد المظاهرات ضد السياسة الخارجية للدولة، عدد العقوبات السلبية التي فرضت على الدولة، عدد الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الدولة، عدد المرات التي تم فيها استدعاء سفراء الدولة أو طرد السفراء الأجانب منها، عدد المرات التي صدرت فيها تهديدات ضد الدولة، عدد المرات التي التجئ فيها للعمل العسكري كنوع من الحل للمعضلات التي تقابل الدولة خارجياً، عدد الحروب التي اشتركت فيها الدولة، عدد المرات التي تم فيها تحريك القوات العسكرية دون أن تصل إلى حد نشوب الحرب، عدد الاتهامات التي وجهت للدولة، عدد القتلى في الصراعات الخارجية[1].

من جهته، يرى دانيال كوفمان[2] في نظريته للاستقرار السياسي (Kaufmann political stability 2002) أن هناك ثلاث متغيرات لها التأثير الأقوى على المتغير التابع "الاستقرار السياسي" وهي : حكم القانون (Kaufmann rule of law 2002)، درجة عالية من الديمقراطية أو الشمولية، نسبة التجارة التي تنخرط فيها الدولة (نسبة الناتج المحلي الإجمالي)[3].

أي أن الاستقرار السياسي يصبح أقوى عندما يرتفع حكم القانون، حيث أن تراجع حكم القانون يؤدي إلى نقص المشروعية، وبالتالي إلى عدم الاستقرار السياسي. ومنه فإن حكم القانون يؤثر على الاستقرار السياسي من حيث أنه مؤشر على مدى فعالية السلطة التنفيذية، وفي رأي كوفمان فإن حتى في ظل النظام الشمولي من المهم أن يتّبِع الجيش القواعد المرساة من طرف الديكتاتور. ومن جهة أخرى تسمح فعالية القانون بمنع الحكّام من الاستيلاء على أموال الدولة.

كما يرى كوفمان أن درجة الاستقرار السياسي ترتفع بارتفاع درجة الديمقراطية أو الشمولية. حيث يقرّ بأن التغيرات الكبيرة في العلاقة بين المجتمع والمشروعية هي بمثابة تحوّل في النظام السياسي أو الاجتماعي. وفي هذا الصّدد فإن الديمقراطيات القوية والنظم التسلطية القوية هي الأكثر تهيئة للتكيف مع هذا التحول، وبالتالي استطاعتها توفير الاستقرار السياسي. ومنه فإن الدول ذات درجة منخفضة من الديمقراطية أو التسلطية هي الدول الأقل استقرارا سياسيا.

---

[1] عزو محمد عبد القادر ناجي، **"مفهوم عدم الاستقرار السياسي"**. جريدة الحوار المتمدن. العدد : 2191. 2008/02/14. الموقع : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124621. اطلع عليه في: 2011/05/04.

[2] خبير اقتصادي ومدير سابق بالبنك العالمي. مختص في الحوكمة ومكافحة الفساد.

[3] Jan-Erik Lan, **Comparative politics : the principal-agent perspective**. Routledge, 2008, p. 167.

وأخيرًا الاستقرار السياسي تابع للجوانب الاقتصادية، السبب هو أن الناس تتشجع للاستثمار والتجارة عندما تكون واثقة في المستقبل، ولا شيء كفيل بزعزعة تلك الثقة مثل استشراف عدم الاستقرار السياسي، أو تغيرات مفاجئة في قواعد اللعبة المتعلقة بالاقتصاد. وبالتالي فإن التجارة هي مؤشر للاستقرار السياسي والاقتصادي. إذ أن ضعف التجارة لا يعني فقط قلة في الإنتاج، بل أيضا أن هناك نقص في الاستقرار السياسي، لأن هذا الأخير ليس ممكنا إلا بالاستقرار الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، التجارة هي مؤشر عن مدى تقدم أو نمو مجتمع معيّن. والتجارة قد تكون أيضا مؤشر على مدى تلاحم النظام مع جيرانه[1]. ويسهم النمو الاقتصادي كذلك في الحد من الفقر والبطالة والتضخم، كما أن تدنِّي وتراجع الاقتصاد الوطني وارتفاع معدلات البطالة والفراغ لدى شريحة اجتماعية كبيرة يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة، هذا ما يهدد الاستقرار الاجتماعي ويزعزع الاستقرار السياسي للدولة.

إن ما يعاب على المتغيرات الثلاث لنظرية كوفمان هو إقرارها بضمان النظام الشمولي القوي للاستقرار السياسي. حيث تجدر الإشارة إلى أن النظام الشمولي القوي يفتقد إلى شرعية داخلية ودولية، وليس له إلا صورة للاستقرار، إذ أن هذه الأخيرة، في هذه الحالة، تكون ناتجة عن حذف للتغييرات بدل إدارتها. بينما التغيير هو شيء طبيعي في كل المجتمعات الإنسانية[2].

إن ممارسة القمع من قبل السلطة الحاكمة يُحدث على المدى البعيد عدم استقرار سياسي، فحسب نيفين عبد المنعم[3]، إذا تحقق الاستقرار في ظل تلك الممارسات لفترة طويلة نسبياً، فان ذلك لن يستمر على المدى البعيد بسبب اضطرار النظام للتراخي عن قوة قبضته على أجهزة الإكراه بتأثير ظروف معينة مثل تغيرات البيئة الدولية، وهذا ما سيعطي معارضي النظام حرية المشاركة بشكل أكبر، ويكون بذلك عدم الاستقرار السياسي رد فعل تجاه قمع النظام السياسي في مرحلة سابقة[4]. وهذا ما يمكن ملاحظته اليوم جليًّا من خلال الثورات العربية. كذلك الحال بالنسبة لبعض الدول الأفريقية التي تتمتع بالاستقرار السياسي نظريا بينما هي مهددة بزوال هذا الاستقرار في أية لحظة، نظرا لأنظمتها الدكتاتورية التي تعتمد على المؤسسات الأمنية والجيش في حفظ هذا الاستقرار.

فالمجتمعات الإنسانية هي في تغير مستمر ولابد لها من التكيف، فحسب هيلين لافوا[5] Lavoix Hélène، "الهدف ليس حذف النزاع وإنما تفادي أن يتحول هذا الأخير إلى عنف. فالعنف لا

[1] Knol a unit of knowledge : **Political stability**. http://knol.google.com/k/political-stability#. Consulté le 15/04/2011.
[2] Hélène Lavoix, **Indicateurs et méthodologies de prévision des crises et conflits**, AFD, 2005, p.92.
[3] أستاذة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالقاهرة.
[4] عزو محمد عبد القادر ناجي، **مرجع سابق**.
[5] باحثة مشاركة في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، مختصة في الدراسات الإفريقية.

يظهر إلا إذا عجزت السياسة عن التكيف بطريقة صحيحة مع التغيرات"[1]. حيث تقر هيلين لافوا بأن "التغيرات تولّد لدى الإنسان إحساس باللا أمن، وتستوجب تكيّفا صعبا بالنسبة للأنظمة الحاكمة، وبالتالي فإنها عامل رئيسي لعدم الاستقرار وأيضا للنزاع"[2].

وخلافا للدكتاتورية، فإن الديمقراطية توفّر وسائل غير عنيفة لتسوية النزاعات السياسية، كما أن الجماعات المعارضة لها الأمل في الوصول يوما ما إلى السلطة. من جهة أخرى، فإن النزاعات والأزمات هي في الغالب فرصة للانتقال من علاقة مواجهة إلى علاقة تعاون، من المنافسة إلى الشراكة. والنزاعات ممكن وواجب إدارتها، كما أن مؤشر نضج مجتمع ما يكمن في قدرته على حل النزاعات التي لا يمكن تفاديها في الحياة العادية لهذه الأنظمة[3].

وبالتالي، فإن الاستقرار ينتج عن قدرة الدولة على إدارة هادئة للتغيرات والتوترات الداخلية. فالدول التي تتّسم بمحدودية قدرتها الداخلية على التغيير ومحدودية المرونة، والتي تفتقد إلى عوامل استقرار خارجية فهي معَرَضة إلى خطر عالي لعدم الاستقرار. هذا إلى جانب وجود عوامل أخرى حاسمة تتدخل وقد تخترق عملية تنمية الاستقرار مثل : المخاطر الهيكلية كالفقر، التدهور الاقتصادي، التبعية للموارد الطبيعية، وإقليم جهوي سيّء[4].

وبالتالي فإن القدرة والتكيف هما عنصران أساسيان لضمان استقرار دولة ما. إلا أن عدم الاستقرار يسهم في تقليص قدرة الدولة على التكيف، وهذا ما قد يؤدي إلى خلق حلقة مفرغة، كما توصل إليه الباحث البريطاني نيك دونوفان Nick Donovan ومساعديه لمركز PMSU [5].

ويحدِّد إطار تقييم الاستقرار The Stability Assessment Framework - الذي أرساه المعهد الهولندي للعلاقات الدولية – الاستقرار المستدام كوضعية تتميز بما يلي :

- تضمن فيها الدولة القانون، وتستعمل القطاع العام لتوزيع عادل للخدمات الاجتماعية لمواطنيها، ويُنظَر لها على أنها شرعية. "الحكم"
- تبقي الدولة حكرها على العنف، مستعملة قوات أمن مُتحكَّم فيها بطريقة ديمقراطية، والتي هي قادرة على ضمان الأمن لمواطنيها على مجمل الإقليم وإبعاد التهديدات الخارجية. "الأمن"

[1] Hélène Lavoix, **op. cit.,** p.23.
[2] **Ibid.,** p.20.
[3] PNUD, **Approfondir la démocratie dans un monde divisé**. Bruxelles, de Boeck/PNUD , 2002, p.277.
[4] PMSU (Prime Minister's Strategy Unit), **Investing in prevention**. Londres : PMSU, 2005, p.175.
[5] Donovan Nick et al, **Countries at Risk of Instability : Risk Factors and Dynamics of Instability**. PMSU, 2005, p.2.

- ضمان الدولة للتنمية الاقتصادية، وتسيير الموارد الطبيعية، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة، والتعليم ...ألخ. "التنمية الاقتصادية والاجتماعية"[1].

في نفس المنحى يرى الباحث العراقي سعد سلوم أن تحقيق الاستقرار السياسي يتطلّب الجمع بين ثلاثة مفاهيم متكاملة: الأول مفهوم سيكولوجي : "الأمن"، والثاني مفهوم اقتصادي : "التنمية"، أما الثالث فهو مفهوم قانوني : "الشرعية"[2]. وبالتالي يشكّل التأسيس المتكامل لهذه العناصر الثلاثة على أرضية من الوحدة الوطنية المدخل الحقيقي لاستقرار الدولة. و منه فإن الاستقرار السياسي ليس وليد القوة العسكرية والأمنية، وإنما وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية[3].

من جهة أخرى، يرى الباحث السوري عزو محمد عبد القادر ناجي أنه لابد للدولة من تحقيق التوازن بين ثلاث قوى أساسية، في حالة غيابه تصبح الدولة عرضة للخلل وعدم المصداقية، وهي كما يلي : القوة العسكرية وتشمل نفقات الدفاع، القوة السياسية وتشمل نفقات الإنفاق على النظام، القوة الاقتصادية وتشمل نفقات التنمية ورفع مستوى المعيشة والدخل القومي. أي تحقيق توازن في إنفاق الموارد المتاحة لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية على حد سواء.

أما فيما يتعلّق بعدم الاستقرار السياسي، فإن من أهم المفاهيم التي قدمها الباحثون لتعريفه، مفهوم قدّمه حمدي عبد الرحمن حسن[4]، والذي يرى فيه أن عدم الاستقرار السياسي هو : "عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة، وتناقص شرعية النظام وكفاءته من جهة أخرى". فهذا التعريف يقر بإمكانية وجود التناقض في المجتمع مع استطاعة السلطة القائمة التحكم فيه مما يؤدي إلى الاستقرار، لكن إذا فشلت السلطة في التحكم فيه فسيؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي وتناقص شرعية النظام، بحيث يصبح أمر تغييره مقبولاً من قبل مؤثرات داخل المجتمع[5].

---

[1] Suzanne Verstegen et al, **The Stability Assessment Framework : Desugning integrated responses for security, governance and development** . Hollande : The Netherlands Ministry of Foreign Affairs/ The Netherlands Institute of International Relations Clingendael, 2005, p.12.

[2] سعد سلوم، **"نحو صياغة نظرية للاستقرار السياسي في العراق : إستراتيجية التكامل بين العناصر اللازمة على أرضية الوحدة الوطنية"**. شهرية النبأ، العدد 80، جانفي 2006.
http://www.annabaa.org/nbahome/nba80/002.htm. اطلع عليه في 17-11-2011.

[3] محمد محفوظ، **"في معنى الاستقرار السياسي"**. جريدة الرياض. العدد : 13819. 25 أفريل 2006.
http://www.alriyadh.com/2006/04/25/article149109.html. اطلع عليه في 2011/11/17.

[4] أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، خبير بالدراسات الإفريقية.

[5] عزو محمد عبد القادر ناجي، **مرجع سابق.**

يمكن استنتاج من خلال ما سبق أن مفهوم الاستقرار السياسي يختلف بين الباحثين في الدراسات السياسية، كونه مفهوم نسبي. إلا أن ما يثير الانتباه هو أن ظاهرة الاستقرار السياسي تشهدها الدول المتقدّمة بنسبة أكبر من الدول المتخلّفة، لذلك كان لابد من الوقوف على أوضاعها بالنسبة لدول القارة الإفريقية.

المطلب الثاني : موقع الدول الإفريقية من حيث الاستقرار السياسي في العالم

يرتبط الاستقرار السياسي للدولة ارتباطا وثيقا باستقرار النظام الدولي. وعند الحديث عن الاستقرار السياسي في الدول الغربية، توصف هذه الأخيرة بكونها مستقرة على العموم، ممثلة بذلك نموذج الدولة الحديثة. أما فيما يخص تلك الحالات من عدم الاستقرار السياسي التي تعرفها هذه البلدان، فإن الأمر لا يعدو أن يتعلق بالتغييرات الوزارية مثلما هو الحال في إيطاليا على سبيل المثال.

أما في الدول الإفريقية، يبقى مفهوم الاستقرار السياسي غير واضح، إذ غالبا ما يدلّ على استمرارية نظام الحكم، بينما يحمل عدم الاستقرار السياسي في الدول الإفريقية خطورة الوقوع في نزاع داخلي أو حرب أهلية، وفي أخطر الأحوال انهيار الدولة. وفي هذا الصدد، تُعتبر الصومال أبرز مثال ضمن ما يُصنّف ب "الدول الفاشلة" Failed States.

وفيما يخص باقي مناطق العالم التي تتميّز بعدم الاستقرار، هناك أمريكا اللاتينية ذات التاريخ الحافل بالانقلابات العسكرية، و مُحاولات الانقلاب[1]. كما تميّزت بالنظم الدكتاتورية، وعدم الاستقرار السياسي، بيد أن وصول حكومات ديمقراطية في عدّة دول منها جعلها تشهد مسارا مستقرا. أما فيما يخص منطقة الشرق الأوسط، فإنها تفتقد للاستقرار السياسي والاجتماعي، حيث تعيش مجتمعاتها حالة مزمنة من الاضطرابات الداخلية[2] ما عدا دول الخليج إلى حدّ كبير. وتتميّز آسيا الوسطى، هي الأخرى، بحالة عدم استقرار سياسي ناجمة عن تنافس بين الولايات المتحدة وروسيا في هذه المنطقة، تنافس يتجاوز الرهان النفطي إلى إطار أوسع، إذ أنه يطرح قضية التوازن السياسي العسكري والإستراتيجي في منطقة تعرف منذ انهيار الاتحاد السوفياتي حالة عدم استقرار مزمنة وأزمة اقتصادية حادة[3].

---

[1] Juliette Cua, **« Cent ans de coups d'Etat en Amérique latine ».** L'expresse. 01/10/2010. http://www.lexpress.fr/actualite/monde/amerique/cent-ans-de-coups-d-etat-en-amerique-latine_771984.html. Consulté le 13/07/2011.

[2] حسن موسى الصفار : **"الاستقرار السياسي والاجتماعي، ضرورته وضماناته"**. الدار العربية للعلوم ناشرون. 2005. http://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=lbb139588-99973&search=books. أطلع عليه في 2011/07/14.

[3] كامبردج بوك ريفيوز: **حروب في آسيا الوسطى. الجزيرة،** http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E89D4495-3AD3-4353-B975-ABE8EF8B7BDC.htm. أطلع عليه في : 2011/10/14.

وبصفة عامة، رغم التحولات التي طرأت على الدولة بفعل ظاهرة العولمة، إلا أن هذه الأخيرة تظلّ ركيزة النظام الدولي، مهما كان حجمها. وقد انتقل عدد الدول ذات السيادة في العالم من 85 عام 1950 إلى 192 دولة في عام 2000[1]. إلا أن العديد منها لا تحمل مواصفات الدولة الحديثة، أو قد لا تلتزم بما ينص عليه القانون. وفي أخطر الأحوال قد لا تمارس البعض منها صلاحياتها الداخلية بصفة كاملة، أو قد لا تمارسها قط مثل حالة الصومال. وتُعدّ الدول الإفريقية في هذا الصّدد من أكثر الدول افتقارا لمواصفات الدولة الحديثة. ومنه راجت فكرة أنّ الدول الأضعف في العالم تشكل خطرا على نفسها وعلى الدول الأخرى.

ويتعلّق الأمر بصفة أساسية بطريقة الوصول إلى السلطة، إذ يُعتبر ذلك مؤشّرا ذا دلالة بالغة على المستوى الدولي فيما يخص الاستقرار السياسي للدولة. حيث راجت فكرة أن حالة الدولة الفاشلة، تدلّ على أن هذه الدولة غير قادرة على حماية سيادتها بشكل تام. فإذا أصبحت الدولة غير قادرة على ضمان أمن مواطنيها داخل حدودها، فإنها تفقد حق السيادة، وذلك رجوعا إلى سبب وجود الدولة وهو العقد الاجتماعي الذي يربطها بشعبها[2]. ومن جهة أخرى، فإنه في ظل النظام الدولي الوستفالي، تُعتبر الدولة أساس الاستقرار الدولي. وإذا تبين أنها غير قابلة أو غير قادرة على تحمل مسؤولياتها الدولية، فإنها بذلك تعرض الدول الأخرى إلى الخطر، بحيث يتم تهديد مصالح هذه الدول، ومن ثمّ من حق هذه الأخيرة التدخل لإعادة إرساء الأمن في الدولة المعنية. وبالتالي، فإن مثل هذه المسائل تبيّن مدى أهمية تمتّع دولة ما بالاستقرار السياسي على المستوى الدولي.

وقد عَرَف مفهوم "الدولة الفاشلة" رواجا واسعا بعد المقال الذي أصدره جيرالد هيلمان Gerald Hellman وستيفن راتنر Steven Ratner عام 1993 بعنوان "قواعد الفوضى : إنقاذ الدول الفاشلة" في مجلة السياسة الخارجية Foreign Policy، حيث عرّف الكاتبان الدول الفاشلة بأنها تلك التي هي غير قادرة على أداء دورها ضمن المجتمع الدولي[3]. كما قاما بإعطاء أمثلة من بينها : هايتي، يوغسلافيا سابقا، الصومال، السودان، ليبيريا، والكومبودج[4].

وقد تمت إعادة نشر هذه الفكرة في "إستراتيجية الأمن القومي" للولايات المتحدة الأمريكية The National Security Strategy عام 2002. وبعد ذلك، قامت مجلة "السياسة الخارجية" Foreign Policy ومخبر الأفكار الأمريكي Fund for peace بتطوير مؤشر للدول الفاشلة

[1] Gaulme François , **« « États faillis », « États fragiles » : concepts jumelés d'une nouvelle réflexion mondiale »** , *Politique étrangère*, 2011/1 Printemps, p. 17-18.
[2] Emmanuel Goffi, **Les armées françaises face à la morale : une réflexion au cœur des conflits modernes**. Paris : Editions l'Harmattan, p. 104.
[3] **Loc . cit.**
[4] Gaulme François , **op. cit.,** p. 21.

« Failed States Index »[1]، وهو عبارة عن تقييم يخصّ الدول التي تنتمي إلى منظمة الأمم المتحدة. ويتم ترتيب الدول على أساس 12 مؤشرا، لكل مؤشر تُعطى نقطة من 1 إلى 10 (0 هو النقطة الأضعف والأكثر استقرارا). العلامة النهائية تعكس مجموع النقاط المُتحصل عليها في كل مؤشر، وهي تتراوح بين 0 و120. ويُعتبر "مؤشر الدول الفاشلة" كمؤشر لقياس ضعف الدولة، وهو مبني على أساس 12 مؤشرا، مُوزّعا على النحو التالي: 4 مؤشرات اجتماعية، مؤشران اقتصاديان، و6 مؤشرات ذات طبيعة سياسية.

مؤشرات الدولة الفاشلة :

المؤشرات الاجتماعية : الضغط الديمغرافي، التحركات المكثفة للاجئين والمشردين المحليين، دورات العنف المجتمعية، الهجرة المزمنة والمستمرة.

المؤشرات الاقتصادية : عدم تكافؤ التنمية، تراجع اقتصادي مفاجئ أو حاد.

المؤشرات السياسية : إجرام الدولة وعدم شرعيتها، التدهور التدريجي للخدمات العمومية، الانتهاكات المعمَّمة لحقوق الإنسان، جهاز أمن يشكل دولة داخل الدولة، ظهور فصائل ضمن النخبة، تدخل قوى أجنبية.

وفي عام 2005، قام مخبر الأفكار Fund for Peace بالإشتراك مع مجلة Foreign Policy بنشر أول تصنيف يضم 46 دولة. ثم ارتفع عدد الدول ليصل إلى 177 دولة منذ 2007. وقد تميز تصنيف عام 2011، مثلما هو مبيّن في الجدول[2]، بإدراج 35 دولة ضمن الخانات الحمراء، الأمر الذي يعبّر عن إنذار (Alert) لحالة الاستقرار. من بين هاته الدول هناك 23 دولة إفريقية، وهو ما يمثّل قرابة نصف دول القارة، في صدارتها كل من : الصومال، التشاد، السودان، جمهورية كونغو الديمقراطية، زيمبابوي، وجمهورية إفريقيا الوسطى. كما تم تصنيف 103 دولة في الخانات البرتقالية ممّا يعبّر على حالة تنبيه (Warning)، توجد ضمنها 30 دولة إفريقية. وبالتالي مجمل دول القارة الإفريقية – ماعدا موريشيوس – صُنّفت ضمن الخانات الحمراء والبرتقالية، أي أن وضعها غير مستقر، أو يتهدّدها عدم الاستقرار. فتبعا لهذا التصنيف، تشكل إفريقيا المنطقة الأقل استقرارا في العالم، تليها منطقة الشرق الأوسط، وجنوب آسيا.

[1] Emmanuel Goffi, **op. cit.,** p. 104.

[2] أنظر **الجدول رقم (1)**، ص121.

كما تم تصنيف 27 دولة ضمن الخانات الصفراء التي تعبّر عن حالة معتدلة (Moderate) للاستقرار، وتشمل معظم الدول الأوربية، الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض دول أمريكا الجنوبية، بالإضافة إلى اليابان، سنغافورة وكوريا الجنوبية.

وتختتم القائمة بالدول الأكثر استقرارا في العالم وعددها 12 تحتل صدارتها دول أوربا الشمالية المصنفة ضمن الخانات الخضراء التي تعبّر عن حالة استقرار مستدام (Sustainable). وقد صُنّفت فنلندا في المرتبة 177 كدولة الأكثر استقرارا، تليها كل من النرويج والسويد، ثم سويسرا والدانمارك، ودول من غرب أوربا، بالإضافة إلى نيوزلندة، كندا، وأستراليا.

و مع ذلك، لا يمكن الاعتماد على هذا التصنيف بصفة مؤكدة، لاسيما عندما نجد دولة مثل ليبيا تحتل، سنة 2011، مرتبة أحسن بكثير من السنغال. علما أنها كانت تعيش أنذاك حالة فوضى. أضف إلى ذلك أن هذه التصنيفات تسبب مشكلات متعددة، نظرا لتأثيرها على سمعة الدولة إذا ما تم تصنيفها ضمن الدول الضعيفة أو الفاشلة.

إن مصطلح "الدولة الفاشلة" « Failed State » هو مصطلح معقد ومُتجادل حوله. تدور في فلكه مصطلحات مشابهة، ولصيقة به مثل "دول ضعيفة" « Weak States »، "دول هشة" « Fragile States »، "دول منهارة" « Collapsed States ». وهي مفاهيم تمّت صياغتها في الأصل باللغة الإنجليزية. ويُعبّر مصطلح الدول الفاشلة عامة عن فشل جسيم للدولة، قد يؤدي إلى انهيارها. للتذكير، مصطلح "الانهيار" هذا، استعمله عالم الجغرافيا جاريد دياموند Jared M. Diamond عند التكلم عن الحضارات[1].

تتميّز الدولة الفاشلة من الناحية العلمية بكونها غير قادرة على تأدية مهامها الأساسية، وبصفة خاصة ضمان الأمن الجسدي لمواطنيها[2]. كما تتميّز بمناطق غير محكومة من طرف سلطة سياسية، ومنه يُفسَّرعدم الاستقرار الدولي بعجز عدد كبير من الدول ضمن النظام الدولي. عادة ما يشير هذا العجز إلى اختلال وظائف مؤسسات الدولة، اختلالا يُترجم من خلال عدم قدرة هذه الدول على تأدية المهام التي تناط بها الدولة الحديثة بشكل عام[3]. يتراكم هذا الاختلال في مختلف القطاعات ويشكل، مع مرور الزمن، تهديدا للاستقرار العام، انطلاقا من مناطق غير مُتحكم فيها[4].

[1] Gaulme François, **op. cit.,** p. 19.
[2] Serge Sur, « **Sur les « Etas défaillants » »**. *La revue Commentaire*, N 112, Hiver 2005.
[3] Richard Dessens, **Histoire politique du monde depuis 1943**. Editions publibook, p. 230.
[4] Gaulme François, **op. cit.,** p. 17.

خلال التسعينيات، كان الحديث عن الدول الفاشلة على مستوى الرأي العام والمجتمع العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية يشير إلى وضعية تتميز بغياب السير العادي في مجال الخدمات العمومية، فتتحوّل الحياة اليومية إلى محاولة لضمان البقاء. لقد صدرت مؤلفات كثيرة بخصوص هذه المسألة، والتي تناولت بصفة خاصة الدّول الإفريقية، نذكر من بينها تلك المحاولة التي قام بها كل من وليام زارتمان William Zartman عام 1995 لتحديد خصائص "الدولة المنهارة" مثل حالة الصومال، ووليام رينو William Reno الذي قام بتحليل منطق عسكرة الحقل السياسي للدول الضعيفة من طرف أمراء الحروب مثل شارلز تايلور Charles Taylor في ليبيريا.

أما البنك العالمي، فقد أكد في تقريره للتنمية عام 1997، على خصوصية دور الدولة فيما يخص الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية. وتعرّف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE الدول الضعيفة بأنها "دول ذات مؤسسات غير راغبة أو غير قادرة على أداء الوظائف الأساسية للحد من الفقر وترقية التنمية، وضمان الأمن واحترام حقوق الإنسان والشعب". وحسب نفس المنظمة، فإن الدول الضعيفة تستفيد من 30% من الإجمالي السنوي للمساعدات من أجل التنمية العالمية ADP.[1]

من هذا المنظور، تكمن قوة الدولة في قدرتها وإرادتها في مجال توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية المرتبطة بمفهوم الدولة، مثل الأمن الجسدي، وفي مجال إقامة مؤسسات سياسية مشروعة، والإدارة الاقتصادية الرشيدة، والرفاه الاجتماعي[2].

في حين تعاني الدول الضعيفة اختلالا في مختلف الميادين. في الميدان الأمني، تضطر الدولة الضعيفة على الصمود من أجل الحفاظ على سيطرتها على استعمال القوة لمواجهة الاعتداءات على الأمن سواء كان مصدرها خارجيا أو داخليا، وللتحكم في الإقليم والحدود، ولضمان النظام العام وحماية المواطنين من الجرائم.

في الميدان السياسي، لا تملك الدولة الضعيفة مؤسسات حكومية شرعية تسمح بممارسة السلطة السياسية بصورة رشيدة، كما أنها لا توفر الشروط الضرورية للوقاية من تسلط الجهاز الإداري، ولضمان مشاركة واسعة للمواطنين. أما في الميدان الاقتصادي، فتعاني الدولة الضعيفة صعوبات في تنفيذ إستراتيجيات ماكرو اقتصادية، كما أنها لا تتمتع ببيئة قضائية وتنظيمية ملائمة للمقاولين، والشركات الخاصة، والانفتاح الاقتصادي، ولإدارة الموارد الطبيعية، والاستثمار الخارجي والنمو الاقتصادي. إن ضعف الدولة في هذه المجالات غالبا ما يقاس من خلال عاملين هما : ضعف الأداء

[1] **Ibid.,** pp. 20, 21, 24.
[2] Jean Marc Chataigner, Hervé Magro, **Etats et societés fragiles : entre conflits, reconstruction et développement**. Paris : Karthala Editions, 2007, p. 519.

الاقتصادي (مُقاس من خلال الناتج المحلي الخام)، وسوء الحكم الذي يقاس عادة من خلال نقطة CPIA للبنك العالمي[1].

بالإضافة إلى ذلك، يمكن قياس ضعف الدولة من خلال عدم قدرتها على ضمان العقد الاجتماعي الذي يربطها بمواطنيها، وتحريرهم من الخوف والحاجة وتوفير العيش الكريم. وبالتالي الدولة الضعيفة، هي أيضا "الضعيفة" في عيون مواطنيها. وعليه، لابد من الرجوع إلى مستوى عيش الأفراد، والقياس بطريقة كيفية نظرتهم إلى الطريقة التي يُضمن من خلالها أمنهم، حاجاتهم الأساسية، وقدرتهم على المشاركة الفعلية في الحياة العامة. لذلك، يُقاس ضعف الدولة أيضا من خلال الرأي العام.

وهناك اتجاه يرى بأن سبب تطوير المفاهيم العملية المقترنة بالدول الفاشلة (مثل الدولة الضعيفة والدولة الهشة)، والدراسات التي تعمقت بشأنها، هدفها هو التأكيد على ضرورة المساندة الخارجية للدول الأضعف في العالم، مع الحفاظ على سيادتها والعمل على تقويتها[2]. فمثلا، يرى فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama ضرورة خلق مؤسسات حكومية جديدة، وتقوية المؤسسات الموجودة، على أنها مهمة أوّلية لبداية القرن الحادي والعشرين بالنسبة للمجتمع الدولي، وذلك بسبب المشكلات الخطيرة التي قد تسببها الدول الضعيفة أو الفاشلة لاستقرار العالم، هذا إلى جانب انتشار الفقر، تجارة المخدرات، والإرهاب[3].

إلا أن مفهوم الدول الفاشلة، يفتقد للإجماع. إذ أنه يحمل في طياته أبعادا معيارية وسياسية، حيث يترك المجال مفتوحا لاحتمال تدخل سلطة دولية، أو دولة قوية، عسكريا، في دولة أخرى ذات سيادة، وذلك بهدف إعادة الهيكلة السياسية والديمقراطية التي تفتقدها الدولة المعنية[4]. وبالرغم من ذلك فإن العديد من الدول الإفريقية تنطبق عيها تلك المواصفات. هذا إلى جانب كون القارة الإفريقية قد حطمت رقما قياسيا فيما يخص الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية مقارنة بالقارات الأخرى.

[1] **Ibid.,** p. 520.
[2] Gaulme François ,**op. cit.,** p. 18.
[3] **Ibid.,** pp. 21-22.
[4] Richard Dessens, **op. cit.,** p. 230.

المبحث الثاني

العوامل المعيقة للاستقرار السياسي في إفريقيا

تعدّ إفريقيا حسب عدّة مؤشرات القارة الأقل استقرارا من الناحية السياسية في العالم. فقد شهدت دولها أكبر عدد من الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية مقارنة بالقارات الأخرى. وقد تمّ إحصاء 73 انقلابا عسكريا ناجحا خلال الفترة الممتدة من 1952 إلى 2004، من مجمل 200 محاولة. من بينها 35 انقلابا لإفريقيا الغربية وحدها بين 1960 و2006. كما قام 101 رئيسا بالاستقالة تحت الإكراه خلال الأربعين عاما التي تلت الاستقلال، وتم قتل، وسجن و نفي 3/2 منهم[1]. كما شهدت القارة العديد من الحروب الأهلية، بفعل أزمات سوسيو سياسية رئيسية[2]. حيث تعاني القارة الإفريقية من أزمة حادة متعددة الأشكال (سياسية، أمنية، اجتماعية، اقتصادية، مالية، صحية، ثقافية..ألخ)[3].

ويتجلى عدم الاستقرار السياسي الذي يسود في معظم دول القارة الإفريقية من خلال ثلاثة مستويات هي :

1- التغيير العنيف للقيادة السياسية، سواء من خلال الانقلابات العسكرية أو الإعدام أو التدخل العسكري، ومنه خطورة عملية تداول السلطة. بالإضافة إلى تجلي العنف السياسي المرتبط بالتحول الديمقراطي، فقد أدى هذا الأخير إلى حدوث اضطرابات عنيفة بفعل ظهور التناقضات والانقسامات المجتمعية التي ظلّت مكبوتة في ظل نظم الحكم التسلطية. مثلما حصل في كوت ديفوار، أنجولا وبورندي.

2- الصراعات الاجتماعية بين الجماعات العرقية والإثنية في الدولة الواحدة، وفي غالب الأحيان تمّ توظيف التباين العرقي والإثني من أجل تحقيق مصالح جماعة دون أخرى. وهذه أحد أبرز عوامل عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدول الإفريقية، وعلى سبيل المثال، تُعدّ أوغندا والسودان نماذجا لذلك. هذا ما يخلق ولاءات تحتية، والرغبة بالانفصال. كما تتسم هذه الانقسامات بمستويات عالية من العنف والتسييس، بالإضافة إلى تهميش جماعات معيّنة وحرمانها من الخدمات الاجتماعية، وممارسة العنف ضدّها.

---

[1] Christian Bouquet : « **Guerres et conflits en Afrique : la décomposition des pouvoirs et des territoires »**. http://archives-fig-st-die.cndp.fr/actes/actes_2008/bouquet/article.html. Consulté le 10/02/2011.

[2] Yao Kouassi, « **Le processus de formation des guerres civiles en Afrique »**. Conférence au Centre de Recherche et d'Action pour la Paix, 20 Octobre 2006.

[3] Guy Martin, **L'Etat africain dans une perspective historique : origine, nature et évolution.** in Michel André Galy, Elena Sannella, **Les défis de l'Etat en Afrique : actes du colloque de Milan**. Paris : Editions l'Harmattan, 2007, p. 43.

3- الحروب الأهلية الناجمة عن الصراعات المسلّحة بين القوات الحكومية وجماعات معارضة[1]، حيث يطغى عيها الطابع الاقتصادي، في محاولة ميليشيات مسلحة بقيادة أمراء الحروب الاستيلاء على الموارد الطبيعية والأقاليم وحتى على السلطة، مثلما حدث في ليبيريا وسيراليون، وأفضى ذلك إلى سنين من الحرب الأهلية.

المطلب الأول : اختلال بنية ووظائف الدولة في إفريقيا

يرتبط الاستقرار السياسي في إفريقيا بصفة وطيدة بطبيعة الدولة الإفريقية من حيث بنيتها وقيامها بوظائفها. ولتفسير حالة عدم الاستقرار السياسي هذه، يقتضي العودة إلى الخلل البنيوي الذي تعرفه الدولة الإفريقية من أجل تقييم أدائها للوظائف التي تُناط بالدولة الحديثة.

تعيش الدولة الإفريقية أزمة عدم تأدية وظائفها. إذ عادة ما يُعرف للدولة الحديثة ست وظائف أساسية Des fonctions régaliennes : الأمن الإقليمي، أمن الممتلكات والأفراد، احترام القانون وفرض العدالة، السياسة الخارجية، التعليم، والصحة. وبالتالي، يُفترض من الدولة الإفريقية توفير لمواطنيها الأمن، الخدمات العمومية الأساسية، إنشاء البنى التحتية و المحافظة عليها، خلق ظروف شاملة للتشغيل، ضمان السلم الاجتماعي، تحقيق العدالة الاجتماعية، وتلبية حاجيات المواطنين الأساسية. لكن إلى حد الآن لم تؤد معظم الدول الإفريقية وظائفها في كل من هذه الميادين[2]. إن حدة عدم الاستقرار السياسي في إفريقيا أدّت إلى التساؤل حول قدرة الدول المستعمرة سابقا على بناء الدولة الأمة. وهل أن الدولة القومية قابلة للحياة في إفريقيا ما بعد الاستعمار[3].

يعود ميلاد وتشكل الدول الإفريقية الحالية في معظمه إلى ستينيات القرن الماضي. وقد قامت هذه الدول على أساس حدود مصطنعة موروثة عن الاستعمار، وسرعان ما تم دمج هذه الفكرة مع القومية. وخلافا لما وقع في أوربا، حيث تطوّرت الدولة داخل حدود كانت مرسومة من قبل، حرصت الدول الإفريقية منذ نشأتها على فرض احترام حدودها من قبل الدول الأخرى، عملا بمبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، والذي كرسته منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963[4]. وقد قامت الحدود

[1] حمدي عبد الرحمن، **إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، أي مستقبل؟**. القاهرة : مكتبة مدبولى، 2007، ص ص 119-121، 196-197.

[2] Lansana Kouyate, « **Les défis actuels de l'Etat en Afrique, une introduction »**. in Michel André Galy, Elena Sannella, **Op. cit.,** p. 38.

[3] Frederic lejeal et al, **Burkina faso,** volume 1. Paris : Karthala Editions, 2002, p. 29.

[4] Fweley Diangitukwa, **La thèse du complot contre l'Afrique : pourquoi l'Afrique ne se développe pas**. Paris : Editions l'Harmattan, 2010, p. 110.

الاستعمارية بتقسيم الأقاليم التي كانت مؤسسة على أساس الهوية الثقافية، لكن هذه الحدود لم تساعد على بناء هوية جديدة فوق إثنية، أي هوية وطنية[1].

الشكل رقم (1) : خريطة سياسية للقارة الإفريقية[2]

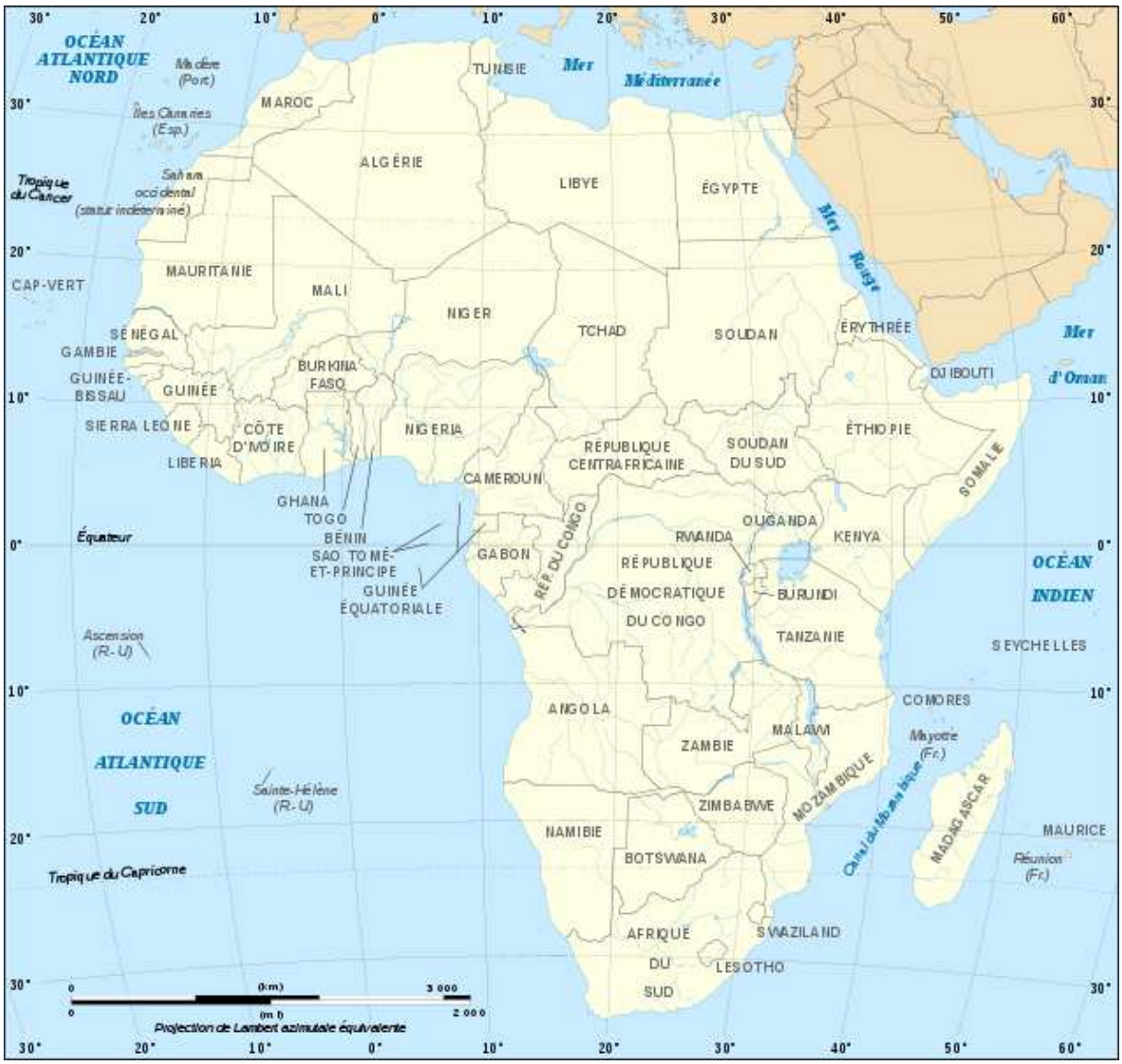

إن مؤتمر برلين المنعقد من جانفي 1884 إلى فيفري 1885، هو الذي ثبّت تقسيم القارة الإفريقية بين القوى الاستعمارية وذلك بتحديد أقاليم نفوذ كلّ منها. ومن ثمة فإن لذلك المؤتمر دورا كبيرا في نشأة الدول الإفريقية الحديثة، إذ أن حدود الدول الإفريقية الحالية – ما عدا بعض الاستثناءات – هي نفسها

[1] Christian Bouquet, **op. cit.**

[2] « http://pcd.wikipedia.org/wiki/Fichier:Africa_map_political-fr.svg ». Consulté le 20/08/2011.

حدود الأقاليم المستعمَرة سابقا[1]. وتجدر الإشارة إلى أن الحدود الإفريقية الحالية التي تعود إلى مرحلة ما قبل الاستعمار لا تمثل إلا 1/5 من الحدود الإجمالية[2]. ذلك أن القوى الاستعمارية لم تول اعتبارا للتقسيم الإقليمي والتوزيع الإثني الذي كان متواجدا قبل الاستعمار. فقد طغت المصالح الاقتصادية والإستراتيجية على منطق التقسيم، وفي معظم البلدان قسِّمت الجماعات الإثنية على مستعمرتين، وأحيانا على ثلاث مستعمرات. وقد أصبح حاليا ذلك التقسيم القسري للجماعات الإثنية، مصدر تمزق اجتماعي[3]. إذ تمّ إرساء حدود سياسية جديدة بعد أن كانت حدودا إثنية وعرقية وقبلية وعشائرية[4].

كما أن مفهوم الحدود الخطية لم يظهر إلا مع الاستعمار، وقد كانت معظمها من صنع فرنسا وبريطانيا. و 40% منها لم يتم انجازه ماديًّا إلى حد اليوم، الأمر الذي يُصعب من تحكّم الدولة في إقليمها. و قد تسبّب طابعها المصطنع في نزاعات عدة بين الدول الإفريقية، منها شريط أوزو الذي كان محل نزاع بين التشاد وليبيا، وكذلك الحال بالنسبة لجزيرة باكاسي بين الكامرون ونيجيريا (تم تسليمها للكامرون في 14 أوت 2008). كما نشب نزاع بين الغابون وغينيا الاستوائية حول جزيرة مبانيي Mbanié. إلى جانب الحرب التي نشبت بين إثيوبيا وإرتريا، وقضية الصحراء الغربية التي لم يتم إيجاد حل لها إلى غاية اليوم[5].

وقد كانت نتيجة الحدود الاصطناعية هي قيام دول عاجزة عن بناء أمّة تتجاوز الواقع القبلي. هذا ما تناولته بعض الدراسات من بينها دراسة جون فرانسوا بايار - باحث خبير بالشؤون الإفريقية- الذي يرى بأن الدولة في إفريقيا وُلدت من عملية الزرع التي قامت بها السلطات الاستعمارية، إلا أن هذه العملية لم تلغِ تأثير التقاليد الإفريقية. والنتيجة كانت مزيجا بين الأسس المحلية ومؤسسات مصدرها الاستعمار، وهنا يُطرح تساؤل حول مقدرة النخبة على إدارة هيكل ثنائي الوجه. وهذا ما يفسر عدم فعالية أداء الدولة في إفريقيا[6].

من جهة أخرى، تبيّن دراسة بيرتراند بادي Bertrand Badie وبيار بيرنبوم Pierre Birnbaum في كتابهما « Sociologie de l'Etat » أن الدولة صُدِّرت للعالم الثالث، حيث يؤكدان على الطبيعة الهجينة للدولة، وعلى اختلالها الوظيفي. ويصف بيرتراند بادي الدولة الإفريقية بأنها منتوج مستورَد،

---

[1] Thierry Amougou, **Cinquantenaire de l'Afrique indépendante (1960-2010) : Enjeux de développement, défis sociopolitiques et nouvelles opportunités**. Paris : Editions l'Harmattan, 2011, p. 72.

[2] Eric Bordessoule, « **L'Etat-nation en Afrique subsaharienne, un modèle en crise ? »**. *Géoconfluences*, 15 Janvier 2006.

[3] Fweley Diangitukwa, **op. cit.,** p. 110.

[4] موسى مخّول، **موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين، إفريقيا.** بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام. الطبعة الأولى، 2007، ص 6.

[5] Christian Bouquet, **op. cit.**

[6] Lansana Kouyate, **op. cit.,** p. 37.

ونسخة شاحبة للأنظمة السياسية والاجتماعية الأوربية، وأنها جسم غريب، غير فعال، ومصدر للعنف. وهو يقرّ بأن الدول الإفريقية هي أجنبية عن الثقافة الأوربية، وبالتالي عن القواعد التي كانت مصدر الدولة. فهي وحدات أُدخِلت في أنظمة اقتصادية مُسيطَر عليها من الخارج، ولا طالما عرفت هيمنة عسكرية. فمجتمعات العالم الثالث بصورة عامة، انتهجت عملية بناء الدولة من خلال التقليد القسري نوعا ما لنماذج خارجية مصدرها مجتمعات صناعية في الغرب. وبالتالي قامت الدولة بطريقة اصطناعية على هياكل اقتصادية، اجتماعية وسياسية ربما كانت تتطلب نوعا آخر من التنظيم[1].

إن عملية نقل النموذج الغربي للدولة إلى المستعمرات تم بطريقة جزئية، إذ أن البيروقراطيات التي قام المستعمر بإرسائها، تخدمه بدرجة كبيرة، ولم تسمح أبدا ببناء مركز سياسي مستقل. كما أن هناك سببا آخرا لفشل عملية زرع الدولة في إفريقيا، وهو أن هذه البيروقراطيات تقوم بإعادة إنتاج طبقة سياسية تفرض نفسها كطبقة مهيمنة وقادرة على تجميع المزايا المختلفة للسلطة، والاستحواذ على معظم الثروات المتاحة عن طريق الفساد. هذا بالإضافة إلى العلاقات الريعية، وبالتالي فإن هذه السمات تضمن ديمومة نخبة بيروقراطية قوية[2].

إن الأزمات التي تشهدها دول القارة جعلت بعض الدراسات تتوصّل إلى نتيجة مفدها أن الدولة في إفريقيا هي سبب الأزمة السياسية في المجتمعات الإفريقية و ليس حلا لها. فحسب تياري ميشالون[3] Thierry Michallon ، تتميز الدولة الإفريقية بكونها بلد المجتمعات الصغيرة micro-societés، ولا تحدد نفسها في المجتمع الكبير La macro-société كما هو الحال في أوربا[4]. ومن ثم كانت الدولة الحديثة بمثابة عامل اغتراب بالنسبة للشعوب الإفريقية، بسبب عدم تكيّفها مع المحيط الثقافي الإفريقي.

أما غي مارتن[5] Guy Martin فيرى بأن الدولة الإفريقية الحالية هي دولة "كولونيالية"، وليست "بعد كولونيالية" أو "نيوكولونيالية"، إذ تم نقلها إلى النخب الإفريقية من طرف النخب الاستعمارية الأوربية عند الاستقلال. فأصبحت دولا مستقلة من خلال الشعار فقط : إسم، عَلَم، نشيد وطني، مقعد في الأمم المتحدة، بيد أن ذلك لم يكن إلا استقلالا رسميًا، رمزيا، ولا محتوى له[6]. فأكبر جزء من السلطة السياسية، الدبلوماسية، الاقتصادية والمالية بقي بصرامة بين أيدي القوى الاستعمارية السابقة. وبالتالي، ليس من الغريب أن يتشابه المسار السياسي في معظم الدول الإفريقية بعد الاستقلال. فقد ورثت الدول الإفريقية دولة استعمارية تسلطية، مؤسسة على العنف، القمع والإقصاء، فبقيت أنظمة سياسية مبنية على

[1] Fweley Diangitukwa, **op. cit.,** p. 109-110.
[2] **Ibid.,** p. 110.
[3] أستاذ محاضر بجامعة الأنتيل.
[4] Jean-Roger Zika, **op. cit.,** p. 103-104.
[5] أستاذ علوم سياسية بجامعة فرجينيا.
[6] Guy Martin, **L'Etat africain dans une perspective historique : origine, nature et évolution**. in Michel André Galy, Elena Sannella, **Op. cit.,** p. 51.

نفس الأسس إلى يومنا هذا. وذلك بالرغم من الديمقراطية السطحية التي تم تبنيها في مطلع التسعينيات، تحت ضغط المؤسسات المالية الدولية والمموّلين الرئيسيين (من بينهم ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي).

وفيما يخص الاختلال الوظيفي المزمن الذي تعانيه الدول الإفريقية، فهو يعود كذلك إلى قيام القادة الأفارقة بتحويل أكبر قدر ممكن من الثروات لحسابهم الخاص. وهذا ما توصّل إليه جون فرانسوا بايار Jean François Bayard الذي يوضّح منطق النظام في الدولة الإفريقية من خلال "نظرية البطن" La théorie du ventre[1]، حيث يرى فيها أن المسألة المركزية بالنسبة للقادة الأفارقة هي "الأكل"، وقد انتهج الكثير من القادة الأفارقة هذه السياسة، لعلّ أشهرهم ساني أباتشا في نيجيريا. أما غينار ميردال Gunnar Myrdal، فيتكلّم عن الدولة الخاملة L'Etat mou وهي دولة تتساهل مع انتهاك القانون وعدم تطبيقه. وهذا ما يؤدي إلى اعتبار العنف طريقة عادية للتنظيم الاجتماعي[2]. كما يشير بالدولة الخاملة إلى خلل مأسسة هياكل الدولة، وضعف فعاليتها[3].

وبالتالي فإن الدولة الإفريقية الحديثة هي دولة مختلة من حيث وظائفها. أي أنها زرع أجنبي تمّ رفضه. وحسب العديد من المنظرين فإن الدولة الإفريقية، وفي هيكلتها الحالية، هي دولة غير قابلة للحياة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وغير قادرة على الاستجابة لحاجيات وأولويات الشعوب الإفريقية لأنها لم تُنشَأ لهذا الغرض أصلا.

من جهة أخرى، أدّى ضعف الدولة الإفريقية إلى انحلال سلطة الدولة، هذا ما شجّع بروز قوى موازية، من بينها أمراء الحروب الذين يقومون بالسيطرة على مناطق غنية بالثروات مثل الكولتون في جمهورية كونغو الديمقراطية، الألماس في ليبيريا وسيراليون، البترول في نيجيريا..ألخ. فهم يجدون دوما تجارا لبيع الأسلحة، وزبائن لشراء السلع. كما يقومون بتجنيد متمردين وحتى الأطفال بسهولة نظرا لانتشار الفقر[4]، فيقومون بالتحكّم في تلك المناطق، وبالتالي فإن تفكّك السلطة السياسية في تلك الدول يكون موازيا لتفكّك الأقاليم. هذا في إطار الصراعات من أجل الاستيلاء على السلطة والسيطرة على الأقاليم.

وفي هذا الإطار، قامت بعض الشخصيات بحروب مدمرة من أجل الاستيلاء على السلطة منهم : Issayas Afeworki في إرتريا، إدريس ديبي Idriss Deby في التشاد (بعد Hissene Habré)، بول

[1] Amy Wynchank, Philippe Joseph Salazar, **Afriques imaginaires**. Association for French studies in South Africa. Paris : Editions l'Harmattan, 1995, p. 286.
[2] Jean-Roger Zika, **Démocratisme et misère politique en Afrique : le cas du Congo-Brazzaville**. Paris : Editions l'Harmattan, 2002, p. 95.
[3] Axel Eric Augé, **Le recrutement des élites politiques en Afrique subsaharienne : Une sociologie du pouvoir au Gabon**. Paris : Editions l'Harmattan, 2005, p. 41.
[4] Christian Bouquet, **op. cit.**.

كاغامي Paul Kagamé في رواندا، يوري موسفيني Yoweri Museveni في أوغندا، شارل تايلور Charles Taylor في ليبيريا، Meles Zenawi في إثيوبيا. وشخصيات أخرى قادت حروبا ولم تصل إلى مبتغاها، كانت هذه حالة : محمد فارح عيديد Mohammed Farah Aidid لمدة سبع سنوات في الصومال، جون قرنق John Grang لمدة إثني عشرة سنة في السودان، جوناس سافيمبي Jonas Savimbi لمدة سبعة عشرة عاما في أنجولا، وفؤادي سنكوح Foday Sankoh الذي أرسى حالة رعب في سيراليون لمدة سبع سنوات، قام خلالها بِبَتر أيدي وأرجل المئات من معارضيه من العسكريين والمدنيين.

إن هذه الوضعية سمحت ببروز ما يُعرف بالمناطق الرمادية Les zones grises، وهي مناطق لا تتحكّم فيها الدولة، خارجة عن القانون، تتحكّم فيها فصائل أو ميليشيات وأمراء حروب أبرز مثال على ذلك حالة الصومال التي يغيب فيها جهاز الدولة. وهناك دول أخرى تعاني من هذه الظاهرة، على سبيل المثال : في النيجر ومالي (تمرّد الطوارق)، في كوت ديفوار (القوات الجديدة للشمال سابقا)، في نيجيريا (المنطقة البترولية في الجنوب الشرقي)، في تشاد (تمرّد الشرق)، في السودان (دارفور)، في جمهورية إفريقيا الوسطى (تمرّد الشمال الشرقي)، في جمهورية كونغو الديمقراطية (المناطق الغنية بالمعادن في الشرق)...ألخ.

هذا وقد قام الحكام الأفارقة بإعاقة الحياة السياسية منذ البداية، من خلال منع التعددية وتبني نظام الحزب الواحد، فحولوا دولهم إلى دكتاتوريات متحجّرة، لا تتيح فرصة التداول على السلطة بالطرق السلمية. أما المسار الديمقراطي الذي انطلق منذ التسعينيات فقد تمّ فرضه من الخارج، أي من طرف المؤسسات المالية الدولية على وجه الخصوص، التي فرضت ما يُسمّى بالمشروطية السياسية حتى يتسنى للدول الإفريقية الاستمرار في التعامل مع هذه المؤسسات والاستفادة من مساعداتها. إلا أن غالبية الحكام الأفارقة قاموا بتطبيق منحرف لهذه الديمقراطية المفروضة عليهم. لاسيما وأن بلدانهم لم تعرف، بعد الاستقلال، وفي ظل نظام الحزب الواحد، تشجيعا متدرجا من أجل بروز اتجاهات مختلفة إيديولوجيا لتنبثق منها أحزاب لاحقا. وبالتالي عند حلول التعددية المفروضة من الخارج، لم تجد الأحزاب المعارضة الجديدة أسسا ترتكز عليها من غير الإطار الضيّق المتمثل في هويتها الجهوية أو الإثنية[1].

وفي هذا الصّدد، عادة ما يقال إن الاختلافات الإثنية في المجتمعات الإفريقية هي السبب المعيق للديمقراطية، والاستقرار السياسي، إلى درجة أن الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك (من 1995 إلى 2002)، كان قد صرح في زيارته لكوت ديفوار في نهاية الثمانينيات، أن التعدّدية السياسية من شأنها أن تُهيّج الاختلافات الإثنية. إلا أن التجارب تبيّن أن التعددية الإثنية ليست هي المشكل، بل السياسات المتبعة

[1] **Loc. cit.**

من طرف الحكام الأفارقة تجاه هذه القضية هي التي وتّرت الأوضاع[1]. ومن جهة أخرى، فقد اضطرت الأنظمة الحاكمة بفعل التعددية إلى تغيير تسييرها لنظام التوزيع الزبائني الذي كانت ترتكز عليه منذ الاستقلال. وبالتالي كان تطبيق النموذج الديمقراطي فوضويا في معظم الدول الإفريقية[2].

وقد عُلّقت آمال على تناقص وتيرة الانقلابات منذ أن قامت الدول الأوربية بإضافة المادة 366 إلى اتفاقية لومي عام 1995، حيث نصّت هذه المادة على امتناع الدول الأوربية عن تنفيذ اتفاقية الشراكة مع دول إفريقيا والكاريبيب والمحيط الهادي المعنية، في حالة إخلال هذه الأخيرة بقواعد دولة القانون. فيتم بالتالي تعليق المساعدات إلى غاية عودة الديمقراطية[3]. إلا أن ذلك لم يُنتج إلا ديمقراطية سطحية، واستمرّت أشكال العنف من أجل الاستيلاء على السلطة.

وقد زاد تأزم الأوضاع الداخلية للدول الإفريقية بفعل التقسيم الدولي للعمل، حيث تَمثَّل دور القارة الإفريقية في تزويد الشركات الرأسمالية الكبرى بالمواد الأولية مقابل أسعار رخيصة، بينما تقوم الدول الغربية بتصدير منتجاتها المصنعة من هذه المواد نحو بلدان القارة. هذا ما جعل - حسب سمير أمين- إفريقيا تعاني تنمية غير متكافئة[4]. وبالتالي وتبعا لمدرسة التبعية، فإن القارة الإفريقية تقع في محيط النظام الرأسمالي العالمي. وحتى الشعوب الإفريقية فهي خاضعة للنظام الرأسمالي الدولي، لأنها أصبحت بمثابة الطبقة البروليتارية في مواجهة الطبقة البرجوازية. وبالتالي، اتحدت الظروف الاقتصادية المتدهورة مع التناقضات الاجتماعية والسياسية الداخلية للدول الإفريقية، لتجعل هذه الأخيرة تعيش حلقة مفرغة من عدم الاستقرار السياسي.

المطلب الثاني : اختلال ركائز الاستقرار السياسي للأنظمة الإفريقية

طُرحت مسألة الاستقرار السياسي في إفريقيا بشدة، بيد أن هذا المفهوم يحمل في إفريقيا عبئا إيديولوجيًا مهما. إذ أن بالنسبة للقوى الدولية، الاستقرار السياسي في الغرب لا يحمل معنى مماثل في إفريقيا. ففي الغرب، المقصود بالدولة المستقرة هو الدولة الحديثة، التي يكون فيها القانون واقع مُعاش في الحياة اليومية، وأين يكون الوصول إلى السلطة مرتبطا باحترام صدقية الاقتراع، وسيادة الاقتصاد الليبرالي. أي أن استقرار الدولة عند الغرب يعني قوة مؤسساتها السياسية، وقدرتها على تقديم حلول سياسية ديمقراطية لمشاكل المجتمع.

[1] Otayek René, **« L'Afrique au prisme de l'ethnicité : perception française et actualité du débat »**. *Revue Internationale et stratégique*, N°43, 2011.
[2] Christian Bouquet, **op. cit.**
[3] **Loc. cit.**
[4] Axel Eric Augé, **op. cit.,** p. 44.

أما بالنسبة للقارة الإفريقية فقد كان استقرار الدولة في نظر القوى الغربية - ولمدة طويلة – يقاس بمدى امتداد استمرار حكم رجل أو جماعة على رأس البلد. وبالتالي فإن هذا التصور هو الذي شجع مساندتهم المتعددة الأشكال للأنظمة التسلطية في مختلف أرجاء القارة الإفريقية. وقد أسهم هذا التصور أيضا في الاختلال الوظيفي للدولة الإفريقية، وذلك بتغذية تشخيص الحكم. ومن ثم عند تطبيق المفهوم الغربي للاستقرار على إفريقيا، يتبين أنه متأثر بالرهانات الإستراتيجية.

بينما كان لابد أن يرمي مفهوم الاستقرار السياسي في إفريقيا، مثلما هو الحال في الديمقراطيات الغربية، إلى هياكل ومؤسسات سياسية قابلة للحياة، احترام دولة القانون والحريات الفردية، وإلى بيئة اجتماعية واقتصادية تسمح بانتقال سلمي للسلطة. هذا ما أشارت إليه اللجنة الأوربية "بالاستقرار الهيكلي" عند تحليلها للمشاكل والنزاعات الإفريقية[1].

كما أن الدولة الحديثة لا تعتمد على الشخصية الكارزمية لرجل الدولة، حتى وإن كانت تلك خاصية تلعب دورا للوصول إلى الحكم، إلا أن الجانب القانوني هو الذي يطغى. فالهيمنة الكارزمية تخص الدول حديثة النشأة، أو الدول التي تعيش حالة أزمة وتتطلع للنهضة. فحسب مونتيسكيو، عند ميلاد المجتمعات، فإن رؤساء الجمهوريات هم الذين يشكلون المؤسسات، أما بعدها، فإن المؤسسات هي التي تشكّل رؤساء الجمهوريات[2].

ولقد عمل الحكام الأفارقة منذ فترة الاستقلال على ضمان البقاء أطول مدة في سدة الحكم، وإعطاء صورة للاستقرار السياسي، وذلك من خلال طرق تركز أساسا على التحالفات مع القوى الخارجية، سواء مع القوى الاستعمارية السابقة وعلى رأسها فرنسا، أو الاعتماد على إحدى القوتين العظميين خلال الحرب الباردة وهما الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي. وبالتالي تم التركيز على الدعائم الخارجية للحفاظ على الاستقرار الداخلي، بما يحمل ذلك من مخاطر مثلما أثبتته ذلك التجارب الإفريقية طيلة نصف القرن الماضي. كما اعتمدت النخبة الحاكمة داخليا على الريع، الذي يضمن من خلاله الحاكم ولاء حاشيته، وبالتالي يثبّت سيطرته على البلاد، واعتمدت كذلك على القوة العسكرية لقمع التمرد.

فبالنسبة للعديد من الحكام السياسيين الأفارقة، يرتبط الاستقرار السياسي للدولة بقدرة النظام القائم على السيطرة على المجال السياسي الوطني وعلى المجتمع المدني. كما ترفض هذه النظرة الحلول السلمية للنزاعات السياسية، وبالتالي فإن مفهوم الاستقرار السياسي في إفريقيا لا يدع مجالا للاحتجاج،

[1] Alain Fogué Tédom, **Enjeux géostratégiques et conflits politiques en Afrique noire**. Paris : Editions l'Harmattan, 2008, p.85.
[2] Jean-Roger Zika, **op. cit.,** p. 106.

ويرفض التعددية في المجتمع السياسي. وفي بيئة كهذه لا توجد وسائل شرعية موثوق بها لحل النزاعات السياسية، كما ترفض التداول الديمقراطي على الحكم، وحق الاختلاف في الأفكار مع نظام الحكم[1].

خلال الحرب الباردة، كانت الدول الإفريقية – خاصة الفرنكوفونية - تضمن أمنها الإقليمي من خلال التعاون العسكري مع القوى الاستعمارية السابقة[2]. ومن زاوية نظر جيوبوليتيكية، يُعرف الاستقرار في إفريقيا عامة انطلاقا من التنافس الدبلوماسي الذي تمارسه القوى الغربية من أجل السيطرة السياسية. فهو تابع للرهانات الدبلوماسية، الاقتصادية والإستراتيجية. وبالتالي فإن الدفاع عن المصالح الحيوية للقوى الغربية هو الذي يحدد تقييمهم للأمن في إفريقيا[3].

أثناء الحرب الباردة، ومن وجهة نظر غربية، كان الاستقرار في إفريقيا يشير إلى المحافظة السياسية Le conservatisme politique ، إلى رفض كل تعديل سياسي أو مؤسساتي من شأنه أن يضر بالمصالح الاقتصادية، الإستراتيجية والعسكرية للغرب. أما بالنسبة للإتحاد السوفياتي وحلفائه، فقد كان الاستقرار في إفريقيا يعني توسع الإيديولوجية الشيوعية[4].

ومثال على ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تدعّم نظام موبوتو الدكتاتوري بشدة خلال الحرب الباردة، وذلك لما تضمنه جمهورية كونغو الديمقراطية من موقع استراتيجي في البحيرات العظمى، والثروات الطبيعية المذهلة التي تزخر بها، وكذلك لقيام موبوتو بدعم حركة "يونيتا" المعارضة في أنجولا في مواجهة النظام الشيوعي آنذاك. بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية تخلّت منذ التسعينيات عن دعم نظام موبوتو بعدما كان أقوى حليف لها، وبدأت تدعم المعارضة بقيادة كابيلا، كما طلبت الإدارة الأمريكية من فرنسا أن توقف الدعم لنظام موبوتو في عهد الرئيس جيسكار ديستان[5]. وأدّت تلك التطورات إلى حروب عنيفة عاشتها جمهورية كونغو الديمقراطية، والتي راح ضحيتها الملايين من السكان.

إن انهيار الإتحاد السوفياتي، المصحوب بالتحولات الدولية، لم يغير النظرة الغربية للاستقرار في إفريقيا. فمن الزاوية الجيواستراتيجية، يترتب الاستقرار السياسي في إفريقيا انطلاقا من مصالح الشركات المتعددة الجنسيات الغربية ذات الأهداف الإستراتيجية التي تهيمن على قطاعات البترول،

[1] Alain Fogué Tédom, **op. cit.,** p.85.
[2] Lansana Kouyate, **op. cit.,** p.38.
[3] Alain Fogué Tédom, **op. cit.,** p.86.
[4] **Loc. cit.**
[5] جميل مصعب محمود، **تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية**. عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص107- 108.

الذهب، والألماس بصفة خاصة. كما أن المنافسة حادة بين هذه الشركات للسيطرة على منابع الثروات الطاقوية الإفريقية، لضمان الاستحواذ الحصري لاستغلالهم لهذه الموارد[1].

ولتفادي تقلبات ومخاطر هذه المنافسة، تختار هذه الشركات ربط مصالحها بديمومة الأنظمة القائمة، مهما كانت طبيعتها. هذه الرابطة أدت إلى تقارب الأبعاد الجيوستراتيجية والجيوبوليتيكية للاستقرار في إفريقيا نحو هدف واحد : الكفاح ضد أي تغيير سياسي قد يفيد المنافس، حتى وإن كان حليفا[2].فحماية المصالح الحيوية للقوى الكبرى لا يتلاءم دائما مع إرادتهم المعلَنة عن مساعدة إفريقيا في بناء السلام. وبالتالي فإن نظرة كهذه للاستقرار تؤدي إلى الجمود السياسي في إفريقيا.

إن التطور الحالي للنزاعات السياسية في إفريقيا، يثبت فشل الاستقرار الذي تحدده الاعتبارات الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية. فَبِمَنعِها تطور الديمقراطية، شجعت تطور الأنظمة التسلطية في معظم الدول الإفريقية. وبالتالي لتحقيق الاستقرار في إفريقيا، لابد من بناء أنظمة سياسية مؤسَّسة على العدالة والقيم الديمقراطية. والنتيجة الأساسية لكل نقاط ضعف الدولة الإفريقية هي عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، عدم احترام القوانين، خاصة القانون الدستوري. هذا ولم تكن الإستحداثات التي أتى بها الإتحاد الإفريقي - مثل إلغاء عضوية الدول التي يتم فيها الوصول إلى السلطة بطريقة غير دستورية وغيرها من الإجراءات العقابية - كفيلة بوضع حد نهائي للانقلابات العسكرية والنزاعات الداخلية في دول القارة.

وبالرغم من الطابع المُعمّم لعدم الاستقرار السياسي الذي تشهده القارة الإفريقية، إلا أن هناك مجموعة من الدّول التي تعيش حالة استقرار حاليا من بينها مثلا : غانا، تنزانيا، إفريقيا الجنوبية وغيرها. وأقلية قليلة من الدول لم تشهد قطّ انقلابات عسكرية أو حروبا أهلية هي : بوتسوانا، السنغال، وجزر الرأس الأخضر. وفي هذا الصدد، اشتهر السنغال على الصعيد الدولي بكونه نموذجا للاستقرار السياسي في القارة الإفريقية. ما جعل صوته مسموعا وكمنبر للقارة الإفريقية، وما سمح له بلعب أدوار يُمثّل فيها المصالح الإفريقية، مثلما هو الحال في النيباد (الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا) حيث يُعتبر السنغال أحد الأعضاء الخمسة المؤسسة لهذه المبادرة، وكذلك حضور السنغال في أهم القمم التي تعقدها الدول الكبرى ومنها قمة جماعة الثمانية G8. إن السمعة والمكانة الدولية التي حظي بها السنغال إلى حدّ الآن تعود بصفة أساسية إلى استقراره السياسي. ومنه ستحاول الدراسة من خلال الفصلين القادمين كشف عوامل الاستقرار السياسي في السنغال.

[1] Alain Fogué Tédom, **op. cit.,** p.86.
[2] **Loc. cit.**

الفصل الثاني

جيوسياسية الاستقرار السياسي

في السنغال

تمهيد :

يُعدّ السنغال من بين الدول الإفريقية النادرة التي شهدت منذ استقلالها استقرارًا سياسيا متواصلا، الأمر الذي جعل السنغال محورًا لهذه الدراسة. قبل الاستسهال في التطرق إلى العوامل المؤدية لذلك الاستقرار، لابد من لمحة تاريخية عن دولة السنغال. حسب كتابات شيخ أنتا ديوب، بدأت التجمعات السكانية الأولى للسنغال الحالي انطلاقا من الشمال والشرق، وقد كان منبع هذه الموجات المهاجرة من مصر، وشملت كل من إثنيات الولوف البول والسيرير. وتميّزت المنطقة بتلاحم السكان ضمن ممالك، منها مملكة غانا ومملكة مالي اللتان تفككتا فيما بعد. وقد كان السنغال يقع في المنطقة المحيطية لهذه الممالك، والتي تضمّ مملكة تكرور ومملكة جولوف، وقد كانت تقوم بمبادلات تجارية مع العرب.

في القرن الثالث عشر، قام زعيم الولوف Ndiadiane Ndiaye بتوسيع مملكة جولوف لتشمل الممالك الصغرى جنوب نهر السنغال وهي : والو، كايور، باول، وسين سالوم. وهو مجال يشمل السنغال وغامبيا حاليا أعطى له اسم مملكة جولوف، انهارت هذه الأخيرة عام 1550، بفعل تفكك الممالك مع وصول الأوربيين. حيث تميّز منتصف القرن الخامس عشر بوصول الأوربيين إلى الضفاف الغربية للقارة الأفريقية، وقد شملت تلك القوى كل من البرتغاليين، الهولنديين، البريطانيين والفرنسيين. واستقروا في المنطقة، وقاموا بإرساء مقرات لتجارة العبيد، القمح، الفلفل، العاج، والذهب. وقد كان التنافس شرسا من قبل القوى الاستعمارية وشركاتها التجارية على عدّة مناطق في السنغال.

انتهى التنافس بين تلك القوى ببسط الهيمنة الفرنسية على السنغال، بفضل لويس فيدرب الحاكم الفرنسي للسنغال منذ 1854، حيث أن في عام 1895 أصبح السنغال رسميا مستعمرة فرنسية. هذا وقد تحصّلت فرنسا على أكبر جزء من إفريقيا الغربية في مؤتمر برلين 1884-1885. بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ السنغال يتّجه تدريجيا نحو الاستقلال، إلى أن تحصّل عليه عام 1960. بيد أن السنغال شهد مصيرا مختلفا عن معظم الدول الإفريقية فيما يتعلّق باستقراره السياسي.

سيتطرّق هذا الفصل إلى كل من العوامل الجغرافية والإثنية لقياس مدى تأثيرها على الاستقرار السياسي. إذ يتميّز العامل الإثني في السنغال بخصائص إستثنائية في القارة الإفريقية. كما سيتطرّق هذا الفصل إلى خصائص النظامين السياسي والاقتصادي. فبالرغم من الأزمة الحادة التي اجتازها النظام السياسي في بداية استقلاله والتي كان يمكن أن تؤثر سلبيا على مصير الدولة، استطاع التكيّف مع مختلف مراحل تاريخه. أما عن الوضعية الاقتصادية للدولة، والتي تتميّز بمحدودية القدرات الاقتصادية، ما جعلها تُصنّف من أفقر دول العالم، فلم تكن كفيلة بزعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة.

المبحث الأول : العامل الجغرافي وعلاقة السنغال ببلدان الجوار

المطلب الأول: الموقع الجغرافي

يقع السنغال في أقصى غرب القارة الإفريقية بين خطي عرض 12° و17° شمالا وخطي طول 11° و17° غربا. تبلغ مساحته 196722 كلم^2، وهو بذلك ينتمي إلى مجموعة الدول الصغيرة في إفريقيا. وعلى العموم، السنغال بلد مسطح حيث لا يصل أعلى ارتفاع فيه 400 م. تقع عاصمته داكار على شبه جزيرة الرأس الأخضر وهي أقصى منطقة في إفريقيا غربا[1].

الشكل رقم (2) : خريطة السنغال[2]

[1]Gerti Hesseling, **Histoire politique du Sénégal**. Paris : KARTHALA Editions, 1985, p. 43.
[2] Carte du sénégal : Indice de liberté économique 2011, Heritage Foundation. http://www.77international.fr/fr/fiches-pays/senegal/accueil.

تعد داكار بمثابة بوابة دولية وأكبر مركز حضري، يصل عدد سكانها إلى 2,5 مليون نسمة. إن تموقعها في أقصى غرب القارة سمح لها بحيازة وضعية ملائمة للتجارة مع أوربا وأمريكا، كما سمحت لها هذه الميزة بأن تصبح المركز التجاري الرئيسي لمجمل إفريقيا الغربية[1].

وخلافا لمعظم الدول الإفريقية، فإن الحدود الحالية للسنغال في معظمها طبيعية، حيث يحده غربا المحيط الأطلنطي، أما شمالا فيفصله عن البلد الجار موريتانيا نهر السنغال، ويفصله عن مالي حدود طبيعية أيضا هي بحيرة فاليمي Falémé ، إلا أن الوضعية تتعقد جنوبا حيث يحد السنغال بلدان هما غينيا وغينيا بيساو.

إن علاقات السنغال مع هذين البلدين غالبا ما كانت متوترة. فقد تلاشت علاقة السنغال مع غينيا عقب الأحداث التي صاحبت استقلال الدول التي كانت تحت الهيمنة الفرنسية، والقطيعة التامة التي تمت بين غينيا من جهة وفرنسا ومعظم الدول الفرنكوفونية من جهة أخرى. أما المشكلات بين السنغال و غينيا بيساو فهي تمس التاريخ، السياسة وحق الشعوب[2].

كما تجدر الإشارة إلى عامل ذي أهمية بالغة هو : المنطقة المتموقعة في أقصى جنوب السنغال أي إقليم كازامنس الذي يتخذ موقفا منعزلا اتجاه باقي البلاد ويشكل وحدة طبيعية مع غينيا بيساو. إن الوضعية المنعزلة لإقليم كازامنس بالنسبة إلى باقي السنغال تعود إلى أحد أغرب إرث الحقبة الاستعمارية وهو غامبيا. فهذه المستعمرة البريطانية السابقة ذات الحجم المتواضع (عبارة عن شريط طوله 300 كلم وعرضه 20 كلم) تشكل أرضا محصورة داخل السنغال وعائقا للعلاقات بين إقليم كازامنس وباقي الأراضي السنغالية حيث تجري الحياة السياسية والثقافية للبلاد[3].

وفي هذا الصدد، لابد من الإشارة إلى أن الإقليم يؤدي دورا مهما في ضمان الاستقرار السياسي للدولة، إذ أنه أحد مقومات الوحدة الوطنية، فلا يمكن لأية جماعة وطنية مهما صغرت أو كبرت، أن تعيش بدون إقليم، وكلّما كان هذا الأخير موحدا وأكثر تماسكا، ساعد ذلك على إقامة علاقات أوثق بين أعضاء الجماعة الوطنية الواحدة، وذلك بفضل كثافة التفاعل والتلاحم المؤدية إلى الوحدة. حيث تشكل التفاعلات بين المركز والمحيط عاملا مهمّا في بناء الدولة وإرساء دعائمها. وعلى العكس من ذلك، كلما كانت البنية الإقليمية للدولة مجزأة، بدت مخاطر الانفصال والانشقاق كبيرة. وهنا تكمن مخاطر القطيعة بين إقليم كازامنس وباقي أقاليم السنغال.

[1] Janet H. Gritzner, Charles F. Gritzner, **Senegal.** Infobase Publishing, 2004, p. 10.
[2] Gerti Hesseling, **op. cit.,** p. 43, 44.
[3] **Loc. cit.**

إن تحقق التلاحم أو الاندماج بين مختلف الأجزاء الجغرافية للدولة، يعني إيجاد علاقة فعالة بين المركز والمحيط، أي بين مركز السلطة وهو العاصمة وبين مناطق الدولة الأخرى مثل الريف والمناطق النائية[1]. وفيما يخص وضعية كازامنس فهي تؤشر بعدم تحقق التفاعل والتلاحم، ومن ثم عدم الاندماج بين الأجزاء المختلفة لإقليم الشعب السنغالي. فقد اضطرت الحكومة السنغالية التفطن لذلك المشكل مع بروز حركة انفصالية تدعى "حركة القوى الديمقراطية لكازامنس" والتي تضم أغلبية ديولا. وسيتم التطرق إلى المشكل الانفصالي في كازامنس في الفصل الرابع من الدراسة.

ولو أسقطنا هذه المشكلة على الدول الإفريقية، سنلاحظ في العديد من الدول وجود هوة عميقة بين العاصمة السياسية وبقية أجزاء الدولة، حيث لا تسيطر الدولة فعليا على أجزاء كبيرة من رقعتها الجغرافية، ولا تستطيع أن تصل إليها، فتكاد تكون سيطرتها ذات شكل قانوني فقط.

من بين الدول الإفريقية التي تعاني مشكلات على هذا الصعيد، هناك أنجولا التي تشهد عدم تواصل وحدتها الإقليمية، بسبب عدم ارتباط إقليم كابندا بها جغرافيا، حيث يفصل بينهما مصب نهر الكونغو الذي يقع داخل أراضي جمهورية كونغو الديمقراطية. كما يمكن الإشارة إلى دولة تشاد، التي تعرف وضعا إقليميا صعبا، وذلك بسبب اتساع مساحتها، وقلة عدد سكانها، وطبيعة أقاليمها الصحراوية، ما أدّى إلى صعوبة ارتباط العاصمة نجامينا بالأطراف الأخرى البعيدة عن الدولة.

وهناك جملة من الأسباب تقف وراء هذه المصاعب الإقليمية في الدول الإفريقية، من بينها :

- اهتمام النظام السياسي باالعاصمة وما حولها على حساب الأطراف، ما يتسبب في ظهور تباين اجتماعي، اقتصادي، وثقافي بين أقاليم الدولة الواحدة. الأمر الذي يجعل الأقاليم المهملة مناطق خصبة لتطور الحركات الانفصالية، وهذا ما ينعكس سلبا على الاستقرار السياسي للدولة.
- ضعف وسائل الاتصال والمواصلات بين أقاليم الدولة الواحدة، مما يضعف إلى حد كبير من ترابط أجزاء الدولة، ويحد من عملية التفاعل المطلوبة لإقامة وحدة وطنية متماسكة. ويزداد الأمر سوءا بالنسبة إلى تلك المناطق النائية التي تتمركز فيها أقليات إثنية مختلفة.
- السياسة الاستعمارية الأوربية السابقة، التي أدت إلى خلق فجوات بين الأقاليم داخل المستعمرة الواحدة خاصة بين الأقاليم الساحلية والأقاليم الداخلية، حيث كانت الأولى تستغل كمزارع لقربها من

[1] بغدادي عبد السلام إبراهيم، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الثانية، 2000، ص ص 69-70.

موانئ التصدير، فعمل الاستعمار على إنشاء خطوط النقل والاتصال فيها أكثر بكثير مما فعل في المناطق الداخلية[1].

المطلب الثاني : علاقة السنغال ببلدان الجوار

يلعب المحيط المباشر للدولة في إفريقيا دورا بالغ الأهمية في صلته بالاستقرار السياسي للدولة المعنية. فالمناطق المضطربة ليست بيئة سليمة لاستقرار الدولة. وتعد إفريقيا الغربية من أقل المناطق استقرارا في العالم، حيث شهدت العديد من الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية. ومنه الملاحظ هو قدرة السنغال على التكيّف في ظل هذا المحيط. في حين أن النزاعات في إفريقيا تُعرف بقابلية الانتشار بين الدول، والنزاعات في البحيرات العظمى خير دليل على ذلك. وبالتالي لابد من لمحة عن الإيطار الجهوي للسنغال.

علاقة السنغال بغينيا بيساو : تحيط غينيا بيساو بالسنغال من الجنوب، وهي دولة غير مستقرة على الدوام، وتعمل كنقطة محورية رئيسية في غرب إفريقيا لتجارة المخدرات بين البرازيل وإفريقيا وأوربا على التوالي. في عام 2009 أغتيل رئيسها وقائد هيئة الأركان، ومنذ ذلك الحين تتخبط المؤسسات دون توقف. من حين إلى آخر، هناك إشاعات عن حدوث انقلابات عسكرية فاشلة. والملاحظ هو عدم تقدم الدولة في الميدان الاقتصادي، حيث تعاني غينيا بيساو نقصا كبيرا في البنى التحتية، ومن نسبة بطالة جد مرتفعة، ووسائل تربية ضعيفة، وهيمنة تجارة المخدرات والأسلحة – بما فيها إلى منطقة كازامنس المتمردة في السنغال – على الأجواء السياسية والاجتماعية. ويوعز الملاحظون دورا مهما لغينيا بيساو في نزاع كازامنس، حيث أن الانفصاليون السنغاليون بإمكانهم الانسحاب والإئتواء في غابات غينيا بيساو ليمونوا أنفسهم بأسلحة وألغام جديدة[2].

علاقة السنغال بغينيا : توجد غينيا هي الأخرى جنوب السنغال وبجوار غينيا بيساو، وقد كانت العلاقات بين السنغال وغينيا متوترة نوعا ما بعد الاستقلال إذ أن هذه الأخيرة رفضت الانضمام إلى الجماعة التي اقترحت فرنسا إنشاؤها. وقد عاشت غينيا 26 عاما من حكم دكتاتوري لأحمد سيكوتوري أي إلى غاية وفاته في 1984، حيث قام لانزانا كونتي Lansana Conté بقلب النظام الانتقالي وأدخل التعددية في 1993 تحت ضغط الممولين، وفي عام 2007 قام إضراب عام تمّ قمعه بالوسائل العنيفة. وفي ديسمبر 2008 مع وفاة لانزانا كونتي، قام الجيش بحل الحكومة وتعليق الدستور، ثم الإعلان عن موسى دادي كامارا Moussa Dadis Camara كرئيس للدولة. وفي 28 سبتمبر 2009، نظمت جمعيات مدنية

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 72-74.

[2] Alliance internationale de militaires pour la paix et la sécurité, « **Peuvent les mouvements de fronde gagner le Sénégal ? »**. Février 2011. http://www.world-military.net. Consulté le : 14/04/2011.

مظاهرات سلمية تطالب فيها موسى دادي كامارا بتنظيم انتخابات رئاسية لا يشارك هو فيها، فقام الجيش بإطلاق النار على آلاف المتظاهرين بعد حجزهم في الملعب بكوناكري، ما خلف مئات القتلى. وفي ديسمبر 2009، تعرض موسى دادي كامارا إلى محاولة اغتيال (من طرف مساعده العسكري). في جوان 2010 قامت أول انتخابات رئاسية ديمقراطية في غينيا فاز إثرها ألفا كوندي Alpha Condé. قام هذا الأخير باتّهام السنغال وغامبيا بالتورط في محاولة الاغتيال التي تعرض لها في 18 جويلية 2011، الأمر الذي نفاه الرئيس السنغالي عبد الله واد من خلال تصريح أدلى به[1].

علاقة السنغال بموريتانيا : فيما يخص علاقة السنغال بموريتانيا، فإن بالرغم من وجود حدود طبيعية بينهما، فإن النزاع الذي شهدته مصدره مواطنين يقطنون على ظفتي النهر. حيث نشب نزاع بين مورريتانيا والسنغال عام 1989، واستمر إلى غاية 1991، كانت حصيلته قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى غاية 1992، كما خلف عشرات الآلاف من الضحايا في كلا البلدين، بالإضافة إلى آلاف اللاجئين.

بدأ النزاع بنشوب مناوشات بين رعاة بول Peuls موريتانيين من جهة وفلاحين Soninkés سنغاليون من جهة ثانية، نتيجة ذلك الاحتكاك بين مختلف الإثنيات لكلتا الدولتين على ضفتي نهر السنغال. تدخل الجيش الموريتاني إثر ذلك، وتم قتل سنغاليين وجرح آخرين. وردًّا على ذلك، أقدم السنغاليون على تخريب محلات تجارية للموريتانيين بالسنغال والقيام بأعمال قتل. أما في موريتانيا فقد تمت أعمال تقتيل وتعذيب فظيعة اتجاه السنغاليين. ولمواجهة الأزمة، قامت كلتا الدولتان بإجلاء رعاياهما بفضل جسر جوي أنشأته الجزائر والمغرب. وبالتالي تم إجلاء 70000 سنغالي من موريتانيا، و170000 موريتاني من السنغال. كما قام السنغال باستقبال الأفارقة السود الموريتانيين، لأنهم أصبحوا مهددين بالقتل في بلادهم[2].

مع نفي آلاف الموريتانيين إلى السنغال، تطرفت العلاقات بين الإثنيات المختلفة للشعب الموريتاني، فالبعض منها كانت تناشد بانتمائها للثقافة العربية، والبعض الآخر بانتمائها للثقافة الإفريقية[3]. وبدت السلطة الموريتانية أنها استغلت فرصة هذه الأحداث لتسوية ما كانت تسميه "المسألة الوطنية"[4]. فقام السنغال إثر ذلك باستقبال آلاف الأفارقة السود الموريتانيون، إذ أصبحت حياتهم مهددة بموريتانيا.

[1] **Loc. cit.**
[2] Gérard François Dumont, Seydou Kanté, « **Le Sénégal** : **Une géopolitique exceptionnelle en Afrique »**. Géostratégiques, N°25, Octobre 2099, p. 126.
[3] Marion Fresia, **Les Mauritaniens réfugiés au Sénégal : Une anthropologie critique de l'asile et de l'aide humanitaire**. Paris : Editions L'Harmattan, 2009, p. 13.
[4] Céline Vandermotten, **Géopolitique de la vallée du Sénégal : Les flots de la discorde.** Paris : Editions L'Harmattan, 2004, p. 26.

نتج عن أحداث عام 1989 جرائم اقترفت من كلا الجهتين، إلا أنها تختلف من حيث طبيعتها. فإذا كانت من جهة السنغال، عبارة عن عاطفة قادتها الإثنيات السنغالية – الطرف في النزاع - المتضررة وانجرف الشعب وراءها ولم تحسن الشرطة السيطرة عليها، فإنها بالمقابل في موريتانيا كانت أعمال مدبرة من طرف النظام، إذ تبدو مسؤوليته حاسمة في أعمال العنف ضد الأقليات الإفريقية المقيمة بموريتانيا[1].

وإلى جانب الخسائر البشرية التي تسبب فيها هذا النزاع، كانت هناك مخلفات جيوسياسية على منطقة وادي نهر السنغال، حيث أن تدفقات الهجرة القسرية زعزعت أنماط الحياة والإنتاج لكلا الطرفين. وقد تم تهدئة الأوضاع بإعادة إرساء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1992، بالإضافة إلى الدور الذي لعبه السنغال في الحوار السياسي وتنظيم الانتخابات في موريتانيا بعد الانقلاب العسكري لعام 2008[2].

علاقة السنغال بمالي : اندرجت علاقة السنغال بمالي في بداياتها في إطار الوحدة الإفريقية التي أتى بها أباء الاستقلال ليوبولد سيدار سنغور وموديبو كيتا. حيث قام السنغال ومالي بتأسيس فدرالية مالي في 22 جانفي 1959، والتي ضمّت كلا البلدين. إلا أنها لم تدم طويلا[3]، وذلك بسبب اختلاف تصورات القادة السياسيين أنذاك – ليوبولد سيدار سنغور وموديبو كيتا- فيما يخص المسائل الاقتصادية،[4] فتم حل الفدرالية في 20 أوت 1960 مع إعلان استقلال السنغال وجمهورية مالي[5].كانت بعدها العلاقات مع مالي مستقرة نسبيا، وإن كان هناك اختلاف بين سنغور وموديبو كيتا على مستوى السياسة الداخلية والدولية[6]. والدولية[6]. إلا أن العلاقات الاقتصادية بقيت وثيقة بين الدولتين.

علاقة السنغال بغامبيا : نظرا للوضعية الجغرافية المتميزة لدولة غامبيا، فهي تشكل حالة خاصة بالنسبة للسنغال، بسبب تواجد مجمل إقليم غامبيا – ماعدا الجزء المطل على المحيط الأطلنطي – داخل الأراضي السنغالية. مما جعل استقرار غامبيا مهما بالنسبة للسنغال.

لم يكن خبراء الأمن السنغالي ليغفلوا عن التهديدات الأمنية التي قد تواجه السنغال في حالة ما إذا تحولت غامبيا إلى قاعدة لمبادرات زعزعة الاستقرار. ولذلك فقد أخذ السنغال احتياطاته منذ السنوات الأولى للاستقلال، وذلك من خلال إبرامه اتفاقية للأمن والدفاع مع غامبيا.

---

[1] **Ibid.,** p. 25.
[2] Gérard François Dumont, Seydou Kanté, **Op. cit.,** p. 126.
[3] Oumar Diarrah, **Le Mali de Modibo Keita**. Paris : Editions L'Harmattan, 1986, p. 23.
[4] من أجل تفاصيل أكثر، أنظر نفس المرجع ص 24.
[5] Oumar Diarrah, **Op. cit.,**. pp. 25-26.
[6] Donal Brian Cruise O'Brien, et al, **La construction de l'Etat au Sénégal**. Paris : KARTHALA Editions, 2002, p. 211.

تميزت سنوات الثمانينيات بالنسبة للسنغال ببروز نزاعات جهوية في إفريقيا الغربية على درجة عالية من التعقيد. في تلك الفترة كان السنغال يحس بأنه محل تهديد من طرف تحالفات متعددة القوى الخارجية، خاصة بسبب التدخلات الليبية في المنطقة. وفي 30 جويلية 1981، وفي غياب الرئيس الغامبي، قام بعض المعارضون الراديكاليون بعملية انقلاب بزعامة Kukoi Samba Sanyang. وبعد استحواذهم على أهم المواقع الإستراتيجية للعاصمة الغامبية، قاموا بإنشاء المجلس الأعلى للثورة، الذي كان هدفه هو إرساء اشتراكية ثورية في البلد. وهذا ما كانت تراه السلطة المركزية لداكار كتهديد مباشر لأمنها. فتدخل الجيش السنغالي في غامبيا، في عملية لتحرير العاصمة الغامبية وإعادة حكم Al Hajj Sirr Dawda Kairaba Jawara رئيس البلاد.

وبعد معارك دامية استطاع الجيش السنغالي إعادة حكم جاوارا وتحرير الرهائن (من بينهم زوجة الرئيس وأبناءه). إن التدخل العسكري السنغالي في غامبيا هو حسب تصريح الرئيس السنغالي عبده ضيوف أنذاك إجراء للشرطة الداخلية السنغالية، وليس فقط استجابة لطلب من السلطات الغامبية، أو بغرض تقديم مساعدة إنسانية[1]. وبالتالي يبيّن تدخل السنغال في غامبيا، أنه بالرغم من حياد السنغال اتجاه جيرانه، إلا أنه لا يتوانى في التدخل العسكري إذا أقرّ بأن وضعية معيّنة ستهدد استقراره وأمنه القومي.

وفي نهاية 1981، تم إنشاء كونفدرالية سنيغمبيا، وهي عبارة عن إتحاد السنغال مع غامبيا لترقية التعاون بين الدولتين خاصة في مجال السياسة الخارجية والمواصلات الداخلية. وقد كانت هذه فرصة للسنغال للتواصل مع منطقة كازامنس المنعزلة في جنوب البلاد. بيد أنه إثر خلافات وتوترات بين السنغال وغامبيا، تم حل كونفدرالية سينغامبيا في ديسمبر 1989، وقد تزامن ذلك مع تصاعد العنف في إقليم كازامنس، فأصبح السنغال وكأنه في مواجهة تحالف مضاد للسنغال سُمِّيَ بمحور 3ب l'axe des 3B (Banjul–Bissau–Bignona)، فشهدت هذه الفترة تدهور حاد للعلاقات بين السنغال وجيرانه[2].

[1] **Ibid.,**. p. 210.
[2] **Ibid**. p. 211.

المبحث الثاني : أسس الهوية الوطنية السنغالية

يؤدي البعد الإثني دورا كبيرا في تحديد هوية كل جماعة بشرية. وفي العديد من البلدان الإفريقية، نلحظ أن الأشكال التقليدية للهوية تتراوح ما بين القبيلة أو الجماعة الدينية أو اللغوية وغيرها، وهي بذلك تتعارض مع الإحساس بالهوية الوطنية، في حين أن بناء دولة عصرية يتطلب تجاوز أطر الجماعات الإثنية والمحلية، لصالح بناء مؤسسات وأطر وطنية شاملة[1]. وهذا ما ينعكس سلبا على الاستقرار السياسي للدولة في إفريقيا.

لذلك سيركز هذا المبحث على دور العامل الإثني في السنغال، حيث أن في هذا الميدان يعد السنغال حقيقة حالة مثير للتفكير إذ أنه لم يعرف حساسيات ونزاعات إثنية. لذلك تضمن هذا المبحث ضبط الأسباب العميقة للانسجام الإثني الذي طالما ميز السنغال، حيث لابد من تفسير لهذه الأسباب لاستنباط دروس بالنسبة للدول الإفريقية الأخرى التي تواجه نزاعات إثنية. ستبدأ الدراسة بتقديم الجماعات الإثنية المتواجدة بالسنغال ثم محاولة تفسير حالة الانسجام الوطني.

المطلب الأول : التركيبة الإثنية

يتكون الشعب السنغالي من جماعات متساكنة تاريخيا، لكنها جماعات لم تكن تجمعها وحدة سياسية أو لغوية، وقد احتفظت كل واحدة منها بمقوماتها الثقافية. إلا أن ظروفًا موضوعية توفرت لتكوين وحدة وطنية سمحت باندماج مختلف العناصر التي يتشكل منها الشعب السنغالي، وذلك بفضل سهولة المواصلات والاتصالات وانتشار الإسلام. ومن نتائج هذه العوامل أن إحدى الجماعات العرقية ولغتها سيطرتا على الساحة السنغالية، وهي جماعة الولوف، فساعد ذلك على تجانس الشعب، وقضى إلى حد بعيد على التنافر القبلي السائد في مناطق عديدة من القارة الأفريقية.

تعود جذور الواقع الإثني الحالي في السنغال إلى تلاحم التجمعات الإنسانية تدرجيا لتشكيل الممالك الأولى في القرن السابع. ومن بين مختلف الممالك كانت إمبراطورية جولوف هي الأكثر قوة خلال القرن الرابع عشر حيث كانت تضم كل من : كايور، باول، ممالك سيرير للسين وسالوم، والو، فوتا تورو، بامبوك. وفي جنوب البلاد دولة كابو ثم فولادو. كل هذه المناطق تمثل السنغال وغامبيا حاليا بالإضافة إلى منطقة من موريتانيا[2].

[1] بغدادي عبد السلام إبراهيم، **مرجع سابق**، ص 29.

[2] Lilyan Kesteloot, Bassirou Dieng, **Les épopées d'Afrique noire**. Paris : KARTHALA Editions, 2009, p. 248.

تأسست إمبراطورية جولوف من طرف Ndiadiane N'diaye وهو أول ملك ولوف، والذي قام بجمع كل شعوب إثنية الولوف لتأسيس هذه الإمبراطورية في نهاية القرن الثاني عشر وبداية القرن الثالث عشر. حيث أنه في تلك المرحلة كانت تعيش في منطقة جولوف شعوب مختلفة، توكولور،بول، سرير، سونانكي، مور. وإثر عمليات التفاعل والاختلاط خلقت هذه الشعوب المختلفة ثقافة متجانسة ولغة مشتركة. انهارت هذه الإمبراطورية عام 1549 بموت آخر إمبراطور جولوف Lélé Fouli Fak ، وابتداء من ذلك، أخذت الممالك استقلالها الواحدة تلو الأخرى إلى درجة تقليص إمبراطورية جولوف الكبيرة إلى مملكة صغيرة في المنطقة الوسطى للبلاد[1]. في نصف القرن الرابع العشر، قام المستعمر الفرنسي تدريجيا بإلحاق كل ممالك السنغال، وكانت جولوف هي آخر مملكة ألحقها المستعمر بعد نفي Alboury Ndiaye من طرف لويس فيدرب Louis Faidherbe[2].

تطبع الخريطة السوسيوثقافية للسنغال اليوم هيمنة خمسة جماعات إثنية كبيرة : الولوف، السيرير، الهال بولارين (أي الذين يتكلمون لغة البول وهم : البول وتوكولور)، الجولا، الماندينغ. إن الانتماء إلى جماعة من هذه الإثنيات، إنما هو مُحدَّد عامة من خلال خصائص مثل اللغة الأم، المنطقة الأصلية المنحدر منها، اللقب. وفي السنغال بالتحديد، اللغة هي العامل الذي يحدد أكثر فأكثر الانتماء الإثني.

إن تحديد الإثنيات في مناطق معينة ليس سهلا نظرا لتحرك الجماعات عبر كامل الإقليم. فلا يمكن رسم حدود إثنية صارمة مثلما هو الحال في نيجيريا مثلا حيث نجد الهاوسالاند، اليوروبالاند، والأيبولاند. أما في السنغال، فهناك من لازال يعتبر فوتا كبلد للتوكولور، والسين كبلد للسيرير، وكازامنس كبلد للجولا، إلا أن الاتساق الإثني ليس مطلقا في كل منطقة بعينها، ماعدا بعض مناطق السنغال الشرقية حيث تغيب الظروف الاجتماعية والاقتصادية لاستقطاب الإثنيات الأخرى.

لقد جعل الامتزاج الإثني le brassage ethnique من الصعب التحديد بدقة إثنيات السنغال وإن كان عددها قليلا إذا ما قورنت بعدد الإثنيات في دول إفريقية أخرى الذي يصل أحيانا إلى 200 إثنية. وبالنسبة للسنغال، سمحت الإحصائيات الديمغرافية بتحديد خمسة جماعات إثنية كبيرة تمثل 90% من السكان، وهي كالآتي[3] :

جماعة الولوف Les Wolofs : وهي أكبر جماعة في السنغال، إذ تمثل أكثر من 40% من مجموع السكان، يتواجدون خاصة في الشمال الغربي، والغرب (كايور، والو، باول، جولوف، سالوم)، وفي حوض الفول السوداني في الوسط الغربي من البلاد، خاصة في المراكز الحضرية الكبرى. وتفوق لغتها

[1] **Loc. cit.**
[2] Mouhamadou Mawloud diakhate, **L'aménagement du territoire au Sénégal : Principes, pratiques et devoirs pour le XXI ème siècle.** Paris : Editions l'Harmattan, p. 58.
[3] Makhtar Diouf, **Sénégal, les ethnies et la nation.** Paris : Editions l'Harmattan**,** 1994. p. 17,18,19.

أية لغة أخرى ـ حتى الفرنسية التي هي اللغة الرسمية والإدارية ـ من حيث الانتشار. وأغلبيتها مسلمة تنتمي إلى الرابطة الأخوية الموريدية والتيجانية[1]. وتُعتبر إثنية **الليبو** عائلة سوسيوثقافية تنتمي إلى الجماعة اللغوية للولوف، وترتكز أساسا في شبه جزيرة الرأس الأخضر (داكار).

جماعة الهال بولارين Les Halpulaarens : أي الذين يتكلمون لغة البول Peul وهم يمثلون الجماعة الثانية (28,8%) وهذه النسبة تضم كلا من البول Les Peuls والتوكولور Les Toucouleurs. يتواجدون ضمن إقليم وطني أوسع من إثنية الولوف، إلا أن هذه المناطق ليست مأهولة كثيرا مثل منطقة فيرلو Ferlou، كازامنس العليا la Haute Casamance، وادي نهر السنغال والباديار. أغلبية هذه الجماعة مسلمة[2].

جماعة السيرير Les Sérères : هي الجماعة الثالثة وتمثل 14,7% من مجموع السكان، تقطن مع جماعة "الولوف" في عدد من الأقاليم، لكنها تتمركز بالدرجة الأولى في الساحل الغربي والوسط الغربي. وتشتغل هذه الجماعة بالزراعة، ويعيش معظمها في الضفة الصغيرة la petite cote و في سين سالوم، وجزر دالتا وسالوم. ولم ينتشر الإسلام بين أفرادها إلاّ منذ عهد قريب نسبيًا، تضم السيرير نسبة معتبرة من المسيحيين إلا أن الأغلبية مسلمة، كما لا تزال المعتقدات التقليدية "الوثنية" متواجدة فيها، على الرغم من تراجعها أمام تقدم الإسلام[3].

جماعة الديولا Les Diolas : تمثل جماعة الديولا (أو الجولا) 3,7% من السكان، يعيش معظمهم في كازامنس الدنيا la Basse Casamance حيث يمارسون الصيد وزراعة الأرز. يدين العديد منهم بالديانة التقليدية، وقد عارضوا أكثر من الآخرين دخول الإسلام والمسيحية وهم يستمرون في الدفاع عن هويتهم. اليوم معظمهم مسلمون أو مسيحيون بمزيج من معتقداتهم التقليدية[4]. وهناك جماعات أخرى مستقرة بنفس المنطقة، نمط حياتها شبيه بنمط حياة الديولا ولكنها تتميز من حيث اللغة، نذكر منها : باينوك Bainouk، بالانت Balantes، مانجاك Manjaques، مانكانMancagnes ، كارون Carones، باندیال Bandials .

وإلى جانب الجماعات الأربعة الآنفة الذكر، هناك أيضا : **جماعة الماندينغ Les Mandingues وجماعة التاندا Tenda** اللتان ترتبط بهما العديد من الإثنيات[5]. وجماعة **المور Les Maures** الذين

[1] Martine dreyfus, Caroline Juillard, **Le plurilinguisme au Sénégal : Langues et identités en devenir**. Paris : KARTHALA Editions, 2005, p. 26.
[2] **Ibid.,** pp. 28-29.
[3] Yves-Jean Saint Martin, **Le Sénégal sous le second empire**. Paris : KARTHALA Editions, 1989, p. 68.
[4] Martine dreyfus, Caroline Juillard, **op. cit.,** p. 32-33.
[5] Makhtar Diouf, **Op. cit.,** p. 18.

استثمروا منذ القدم في النشاطات التجارية واستقروا في الشمال وفي المدن، ومنهم جماعة مور دارمانكو Les Maures Darmanko التي استقرت في السنغال منذ عدة قرون ومتواجدة في مجمل الأقاليم[1].

الشكل رقم (3) : شكل يوضّح النسب الإثنية في السنغال[2]

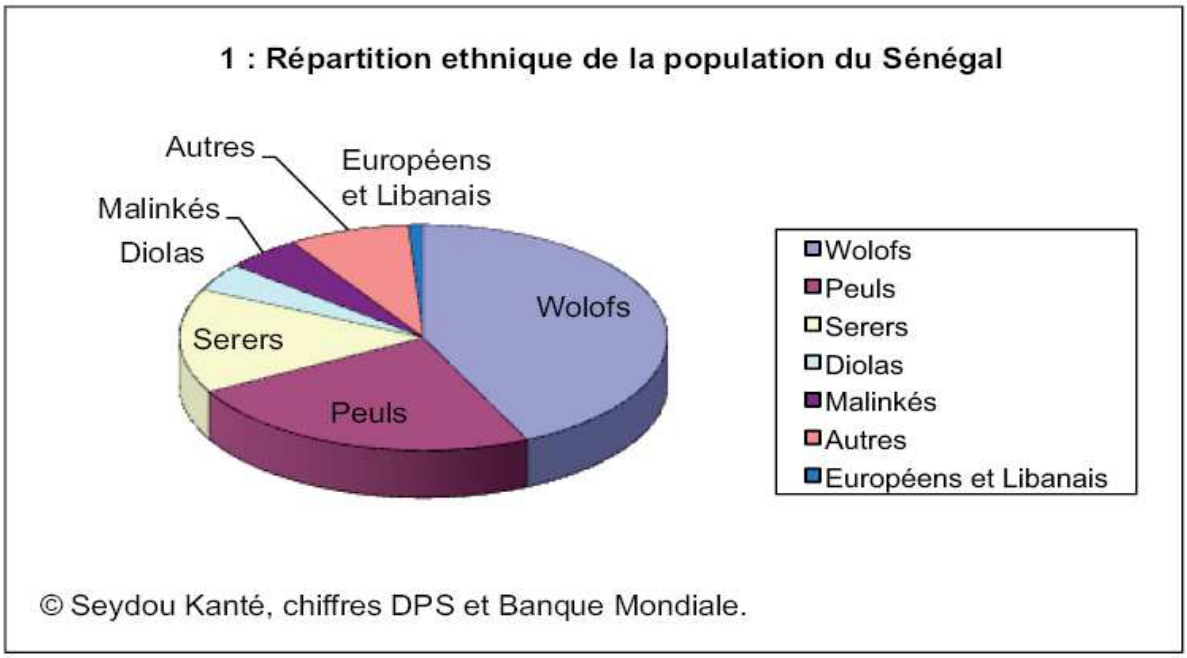

بالإضافة إلى هذه الفسيفساء الإثنية يَعدّ السنغال ضمن سكانه الكثير من الأفارقة ذوي الأصول المختلفة من بلدان القارة. حيث هناك جماعات صغيرة إيفوارية في داكار، ونيجيرية تنتمي غالبا إلى إثنيات الهاوسا. وهناك جالية مغربية معتبرة ومستقرة بصفة أقدم من باقي الأفارقة الأجانب. بالإضافة إلى الماليين وكذلك العديد من السنغاليين في داكار ذوي أصول من جزر الرأس الأخضر. كما أن هناك جالية أوربية (خاصة الفرنسية) ولبنانية تتمركز في المناطق الحضرية حيث تنشط اقتصاديا.

المطلب الثاني : عوامل الانسجام الوطني

يشيد العديد من المفكرين بالوحدة الوطنية السنغالية، الأمر الذي زاد من حدّة التباين الواقع بين السنغال ومعظم الدول الإفريقية التي تعيش حالة نزاعات إثنية، إذ أن المشكلة التي تعرض نفسها في إفريقيا هي كيفية تحقيق الانسجام ما بين الجماعات الإثنية العديدة التي تتكون منها الدولة الإفريقية، لاسيما وأن لكل واحدة من هذه الجماعات ثقافتها ولغتها، ونمط حياتها، وربما ديانتها الخاصة، بالإضافة

[1] **Ibid.,** p. 11.
[2] Gérard François Dumont, Seydou Kanté. **Op. cit**., p. 108.

إلى أنها تعيش تحت وطأة ظروف التخلف والتبعية، الأمر الذي يجعل من عملية تحقيق الوحدة الوطنية وإرساء الاستقرار السياسي عملية في غاية الصعوبة والتعقيد[1].

ويمكن لمس ذلك الواقع بوضوح في نيجيريا، من خلال الصراع بين الجماعات الإثنية الكبرى الثلاث و هي الهوسا- فولاني في الشمال، الإيبو في الشرق، واليوروبا في الجنوب الغربي. فلقد شكّل التباين الإثني في كثير من الدول الإفريقية مشكلة تهدّد الاستقرار فيها، حيث أصبح هذا التباين أحد أهم أسباب عدم الاستقرار، إذ أفرز حركات سياسية إثنية من أهدافها الحكم الذاتي أو الانفصال، كما أنها قد تلجأ إلى استخدام وسائل القوة والعنف لتحقيق أهدافها[2].

إن الملاحظة الأولى التي تفرض نفسها هي أن المجتمع السنغالي ليس موحد إثنيا. والمجتمعات الموحدة إثنيا هي حالات نادرة مثل جمهورية جزر الرأس الأخضر، إلا أن الإثنيات السنغالية المختلفة لا تشكل سوى مجالات ثقافية متنوعة، ذات خلفية ثقافية مشتركة. ولا طالما كانت أغلبية المجتمع السنغالي واعية بذلك.

في هذا الإطار، قام هنري غرافرند [3] Henry Gravrand بعملية بحث تاريخي عن مصادر ثقافة إثنية السيرير، لمحاولة اكتشاف الأسس التاريخية لهذه الإثنية، ومنه توصّل إلى الأسس الأنثروبولوجية للأمة السنغالية بأسرها، حيث اكتشف أمرين : أولهما هو أن الوحدة الوطنية للسنغال مؤسسة على عامل القرابة بين الإثنيات المختلفة، ثانيهما هو أن الأمة السنغالية كانت في طور التشكل منذ ألفين سنة حيث يقول "منذ ثمانية أو تسعة قرون، ليس هناك إلا شعب سنغالي واحد، موحد عن طريق الروابط البيولوجية والثقافية أكثر من بعض الشعوب الغربية"[4].

إن المجتمع السنغالي يتميز بتجانس أساسي للإثنيات المكونة له، الولوف يشكلون الإثنية الرئيسية للبلاد وهم القاطنون الأولون. وقد قامت إثنية لوبو بتبني لغة الولوف، ويعتبر السيرير أنهم أبناء عم قبليين للولوف. أما التوكولور، والسيرير، والبول فتربطهم تقليديا صلة قرابة. وهكذا فإن ثلاثة أرباع الشعب السنغالي لديهم روابط إثنية وتاريخية وثيقة. حتى إثنية الديولا في كازامنس وإن كانت منفصلة عن باقي السنغال بسبب غامبيا، فإنها على علاقات وثيقة مع السيرير. وهذه حالة استثنائية في إفريقيا[5].

يبدو أن حالة الانسجام الإثني السنغالي تقع على عدة مستويات نذكر منها :الهياكل السوسيوثقافية، تأثير لغة الولوف، الاختلاط والزواج البين إثني، والطابع الكوسموبوليتاني لمدينة داكار. هذا إلى جانب

[1] بغدادي عبد السلام إبراهيم، **مرجع سابق**. ص 30.
[2] هشام الأقداحي، **الاستقرار السياسي في العالم المعاصر**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص 20.
[3] عالم أنتروبولوجيا مختص في الدراسات الإفريقية وإثنية السيرير.
[4] Makhtar Diouf. **Op. cit.,** p.32.
[5] **Loc. cit.**

قسط من التقاليد الديمقراطية وسياسة ليوبولد سيدار سنغور الرئيس الأول للدولة اللذان سنتعرض لهما في الفصل الثالث من الدراسة.

نجد في الهياكل السوسيوثقافية الأسس الأقدم والأعمق للوحدة السنغالية، ويمكن ضبط ثلاثة عناصر تقوم عليها وهي : التنظيم الاجتماعي والقيم الحضارية، الألقاب، والهياكل اللغوية.

فيما يخص **التنظيم الاجتماعي والقيم الحضارية،** فقد قدمت الجماعات الإثنية السنغالية الكبيرة مثل الولوف، الهال بولار، الماندينغ شكلا متشابها من التنظيم الاجتماعي يتميز بهرمية شديدة : عبيد وطبقية. وضمن مستوى تحت الجماعة : أحرار غير مصنفين ضمن الطبقات، محاربون، وفلاحون أحرار، أما في المستوى الأعلى فنجد أرستقراطية النبلاء. وخلافا لذلك، فإن مجتمع الديولا لا يعرف لا عبيد، ولا هرمية. والحالة نفسها عند الجماعات الإثنية الأقلية لكازامنس مثل مانجاك، مانكان وبابال، وكذلك عند التاندا شرق السنغال. فهذه الجماعات الإثنية لم تعرف التنظيم المركزي للجماعات الإثنية في الشمال. أما بالنسبة لإثنية السيرير فهي تتموقع بين الاثنين، إذ تتميز بعناصر مساواة وبعناصر هرمية في الوقت ذاته[1].

وبالتالي، يرى مختار ضيوف[2] بأن شكل التنظيم الاجتماعي يسمح بتقديم الإثنيات السنغالية في ثلاث فئات : في الطرفين نجد من جهة الجماعات ذات الهرمية الشديدة وهي : الولوف، اللوبو، الهال بولارين، الماندينغ، ومن جهة أخرى جماعات المساواة وهي : الديولا، مانجاك، مانكان، تاندا...ألخ. وبين هذين الطرفين نجد في الوسط جماعة السيرير ذات عناصر مساواة وعناصر هرمية في آن واحد. إن غموض جماعة السيرير يمكن أن يُفسَّر من خلال تناسب هذه الإثنية مع جماعة التوكولور، وتناسبها مع جماعة الديولا أيضا. هذا ما جعل من السيرير نقطة تقاطع مختلف الإثنيات، والقاسم المشترك للوحدة السنغالية.

وحتى وإن كانت هذه الإثنيات لا تتكلم نفس اللغة فإنها تقدم وحدة ثقافية قوية. فالمصادر البرتغالية لفترة ما قبل تجارة العبيد تقر بذلك. إن هذه الوحدة الحضارية تتجلى من خلال قيم مشتركة مثل حسن الضيافة، قيم الشرف، العقلية، نوع السكن، طريقة التغذية، اللباس...ألخ. فيما يخص **الألقاب،** فيمكن أن تكون دليلا على الانتماء الجهوي أو الإثني داخل نفس الدولة. إلا أن في الواقع، بلغت سهولة اختراق الحدود الإثنية درجة لم يعد معها في معظم الحالات لقب العائلة مؤشرا لإثنية صاحبه. لقد فقدت الألقاب الكثير من وظائفها التقليدية لتحديد مكانة شخص ما في الحقل الإثني السنغالي. ويتميز السنغاليون الذين

[1] **Ibid.,** p.52.

[2] أستاذ اقتصاد سياسي بجامعة شيخ أنتا ديوب بداكار.

يقرون بأنهم من إثنية الولوف باتخاذهم ألقابا من مختلف الألقاب المتوفرة في البلد. وهذا البعد يزيد من تلاشي أهمية الفروقات الإثنية.

فيما يخص **الهياكل اللغوية**، فإن الواقع اللغوي في السنغال يتميّز بهيمنة لغة الولوف، إذ أنها بمثابة لغة مشتركة لجميع الإثنيات، كما يتميز هذا الواقع بسهولة ومرونة انتقال الأشخاص من لغتهم الأم إلى اللغات الأخرى المتكلم بها في البلد، إلى درجة أنه لا توجد حدود لغوية في السنغال، فكل اللغات متواجدة تقريبا في كل المناطق. والغموض الذي يُطرح هو كيف أنه ضمن مجتمع متعدّد اللغات ومتعدّد الإثنيات حظيت لغة الولوف بتقبل شبه كلي من طرف الشعب. تجد هذه الظاهرة تفسيرها في التقارب المتواجد بين مختلف اللغات السنغالية، والجذور المشتركة للغات الأطلنطية الغربية[1].

ومنه تُستعمل لغة الولوف كأداة للتواصل بين أفراد الإثنيات المختلفة. وقد بلغ انتشار لغة الولوف في السنغال درجة أطلق معها علماء اللسانيات اسم ظاهرة "الولوفية" La wolofisation . فقد كان للغة الولوف وظيفة توحيدية لإزاحة الحدود الإثنية اللغوية، ولم تكن هذه اللغة مفروضة على السنغاليين وإنما تقبلوها تلقائيا. إن عدد المتكلمين لغة الولوف يفوق مرّتين عدد أفراد إثنية الولوف، فمن النادر إيجاد سنغالي لا يتكلّم أو لا يفهم لغة الولوف مع أنها ليست لغة رسمية، واتساع هذه اللغة يزداد بنسبة 22% مع كل جيل. ورغم الانتشار الواسع للغة الولوف، لم تتعرض لغات الإثنيات الأخرى إلى التهميش، بل على العكس، حيث عمل الرئيس سنغور على ترقيتها وتقنينها، والإعتراف بها ضمن الدستور كلغات وطنية. وفي السنغال اللغة الرسمية هي الفرنسية، ولكن رغم قرابة خمسة قرون من المحاكاة مع فرنسا، فإن عدد الناطقين باللغة الفرنسية لا يمثل سوى نسبة تتراوح ما بين 20% و 30% من مجموع السكان.

إن التشابه الملحوظ في الهياكل اللغوية هو بمثابة عامل قوي للانسجام الإثني والتكامل الوطني. لكن تجدر الإشارة إلى أن الحالة ليست نفسها في كل الدول الإفريقية، فمثلا : في نيجيريا، إثنيتي يوروبا وإيبو مصنفتان في نفس الجماعة اللغوية كوا Kwa، إلا أن ذلك لم يسهم أبدا في تكامل أو انسجام بين الإثنيتين. في بورندي ورواندا أيضا، أين تتواجد إثنيتي الهوتو والتوتسي حيث أنها تتكلم نفس اللغة، ولكن ذلك لم يمنع مواجهات واقتتال بينها. وبالتالي، ما يمكن استنتاجه هو أنه لا توجد في هذه الدول العوامل الأخرى التي تؤدي إلى الانسجام الوطني، فكل عامل إذا أُخِذ معزولا عن العوامل الأخرى يشكل شرطا ضروريا ولكن غير كاف لتحقيق الانسجام.

من جهة أخرى، يتميّز السنغال بوجود مؤسسة اجتماعية مثيرة للاهتمام، إذ أنها تلعب دورا مهما في تنظيم العلاقات بين الإثنيات المختلفة، وهي تدعى "القرابة المزاحية" Le cousinage à

[1] **Ibid.,** p.54, 57.

plaisanterie أو La parenté à plaisanterie [1]. فبفضل هذه العلاقات، يستطيع أفراد مختلف الإثنيات في ظروف معينة السخرية من بعضهم البعض، دون أن يكون لذلك عواقب. كما أن هذه العلاقات تسمح بإرساء ثقة متبادلة بينهم.

ونجد القرابة المزاحية أساسا بين الإثنيات التالية : اللوبو مع التوكولور، السيرير مع الديولا، والتوكولور مع البول[2]. وتسهم هذه العلاقات، بقدر كبير، في الحد من التوترات الإثنية في السنغال والحفاظ على السلام الإثني، وهي بمثابة سمة لافتة للانتباه في الحياة العامة. وفي هذا الصدد يرى Raphael Ndiaye[3] أن العلاقات المزاحية يمكن أن تكون بمثابة عامل محوري لبناء الأمة في إفريقيا، وهو عامل لابد أن يُستغل من طرف الدول الإفريقية، ويشير إلى ذلك بقوله: "لأن كل أممنا بقي لها أن تُبنَى، فالأمة لم تظهر بعد في أي من بلداننا (أي البلدان الإفريقية)، و"القرابة المزاحية" هي أحد أحسن الأنظمة لإنشاء الأمة"[4].

وفيما يخصّ تدخّل العامل الإثني في تشكيل المشهد السياسي فإنها حالة تشهدها الكثير من الدول الإفريقية. فالعديد من الأحزاب الإفريقية التي تشكلت قبيل أو في بداية الاستقلال كانت ذات أساس إثني، وكانت هذه على سبيل المثال حالة نيجيريا مع إثنية يوروبا Yoruba عند تشكيلها لحزب Action Group، دليل على تدخل العامل الإثني في المجال السياسي، الأمر الذي يكرّس الفروقات بين الإثنيات المختلفة، ويولّد عدم الاستقرار[5].

إلا أن في حالة السنغال، فقد كان خيار النظام السياسي السنغالي منذ الاستقلال هو محاولة، قدر المستطاع، عدم توكيل وظيفة إدارية لشخص ينحدر من نفس المنطقة. وفي هذا الصّدد، فإن الانسجام الإثني الذي يتميّز به السنغال يرافقه انسجام ديني. فقد كان سنغور مسيحيا في بلد ذوي غالبية مسلمة، حيث أن إحصائيات عام 1988 تشير إلى أن 94% من السنغاليين مسلمون، 4,9% مسيحيون، و1,1% ذوي معتقدات تقليدية. وفي ظل هذه الأوضاع، ترأس سنغور البلاد من 1960 إلى غاية 1980، ولم يقم خلالها أحد من منافسيه السياسيين العديدين بمهاجمته في المجال الإثني أو الديني. الشيء الذي لم يكن ليكون له تأثيرا على شعب تعوّد منذ القدم على التعايش الإثني والديني. وقد كان سنغور بمثابة رمز

[1] Gerti Hesseling, **Op., cit.,** p. 51.
[2] **Ibid.,** p.52.
[3] باحث سنغالي مختص في اللسانيات والإثنيات.
[4] Smith Étienne, **« La nation « par le côté » » Le récit des cousinages au Sénégal »**. *Cahiers d'études africaines*, 2006/4 n°184, p. 920.
[5] Makhtar Diouf, **op., cit.,** p.44.

للوحدة والانسجام الوطني للسنغال في المرحلة المعاصرة، وكان دوما الزعماء الدينيون المسلمون هم السند الرئيسي له في البلاد، كما سيتم التعرض إلى ذلك في الفصل الثالث من الدراسة[1].

ومما يبرز ثقافة تقبل الآخر في السنغال مثلا في فيفري عام 1992، وبعد الإعلان الرسمي لزيارة البابا لداكار، قام مدير أسبوعية مشهورة ذات توجه إسلامي في داكار بكتابة ما يلي : "إنه الآن رسمي : البابا جون بول الثاني سيكون في داكار يوم 20 فيفري 1992 في زيارة للسنغال ستدوم ثلاثة أيام. لا شيء أكثر عادي من مجيء زعيم الكنيسة الكاثوليكية، التي هي في نفس الوقت، زيارة دولة وزيارة قسيسية من طرف زعيم ديني اتجاه إخوانه في الدين. لا يسعنا الآن إلا الترحيب بالبابا على أرض السلم والتسامح، أرض التيرانغا[2]. وهذا أقل ما يمكن انتظاره من شعب متعدد الأديان، يعيش فروقاته بذكاء، وهو يؤمن بحوار الأديان والحضارات"[3]. وفي هذا الصدد، لابد من التنويه إلى أنه لا توجد حساسيات بين الأغلبية المسلمة والأقلية المسيحية في السنغال، حتى الزعماء الدينيون المسلمون منهم والمسيحيون يعملون على نشر ثقافة مسالمة عوّدت السنغاليين على احترام الآخر. وفي نفس المنحى، عملت السلطة السياسية دوما على احترام وتقدير الديانتين الإسلامية والمسيحية ورموزهما بنفس القدر من المساواة، والدليل على ذلك مثلا اعتبار الأعياد الدينية لدى الديانتين كأيام عطلة يستفيد منها جل السنغاليين.

يتّضح من خلال ما سبق أن بالرغم من كون السنغال بلد متعدّد الإثنيات، فقد تجمّعت عدّة عوامل جعلته يشهد انسجاما إثنيا ودينيا، شعب يتميّز بثقافة تقبّل الآخر رغم اختلافه. وقد كان لذلك بالغ الأثر على الاستقرار الاجتماعي، ومنه على الاستقرار السياسي للدولة.

المبحث الثالث : طبيعة النظام السياسي والاقتصادي

إن النظام الذي يتمكن من تكييف سياساته ومخرجاته إزاء التغيرات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في بيئته الداخلية هو النظام الذي يستطيع ضمان استقراره السياسي[4]. وفي هذا الإطار لابد من التطرق إلى طبيعة كل من النظامين السياسي والاقتصادي في السنغال لرصد مدى قدرتهما على ضمان استقرار الدولة.

المطلب الأول : خصائص النظام السياسي

يتكوّن النظام السياسي بصفة عامة من شقّين : شق دستوري قانوني، وشق مؤسساتي. فالدستور يحدّد الأسس الهيكلية للمؤسسات كما يحدّد وظائفها وصلاحياتها. أما المؤسسات فهي عبارة عن جهاز

[1] **Ibid.,** p.42, 43.

[2] التيرانغا هو مصطلح يُلقّب به السنغال، ويعني الكرم.

[3] S.L. Niasse, Wal Fadjri, numéro 268, 28 Juin 1991. Cité dans : Makhtar Diouf, **Op. cit.,** p.42.

[4] رائد نايف حاج سليمان، **مرجع سابق.**

الدولة المكلّف بتطبيق الدستور والقوانين. وبصفة عامة، دساتير الأنظمة الإفريقية صحيحة نسبيا، كما أن بعضها يتوافق نظريا مع المعايير الديمقراطية، المشكل يقع عند تنفيذها، أي انتهاك القوانين.

إن ما يميّز النظام السنغالي هو أنه منذ الاستقلال تم تطبيق القواعد الدستورية بشكل صحيح. وبالأحرى تم التداول على السلطة وفقا للقواعد الدستورية وبشكل سلمي، وهو ما اتّسمت به طريقة وصول جلّ الرؤساء السنغاليين إلى الحكم. ومنه عُرف السنغال بين الدول الإفريقية بالاستقرار السياسي والتّداول السلمي على السلطة[1]. إذ شهد السنغال إلى حدّ اليوم تداول ثلاثة رؤساء على الحكم، أوّلهم كان الرئيس ليوبولد سيدار سنغور الذي ترأس البلاد منذ استقلالها عام 1960 إلى غاية 1980، حيث استقال عن الحكم لترك المجال للجيل الشاب، وهي سابقة في القارة الإفريقية. تولّى إثر ذلك عبده ضيوف مقاليد الحكم إلى غاية عام 2000، حيث شهد السنغال انتقال الحكم إلى المعارضة مع وصول عبد الله واد إلى السلطة. وقد حكم هذا الأخير البلاد عهدتين، ثانيهما هي العهدة الحالية التي ستنقضي في فيفري 2012 مع إجراء الانتخابات الرئاسية.

لفهم قدرة النظام السياسي السنغالي على مواكبة التطورات الحاصلة في بيئته، لابد من لمحة تاريخية عن المراحل التي اجتازها. فقد كان السنغال مستعمرة فرنسية إلى غاية عام 1956 حين برز قانون يسمح للمستعمرات الفرنسية في إفريقيا الغربية بأن تصبح أقاليم ما وراء البحار. وفي عام 1959، قدّمت فرنسا لأقاليم ما وراء البحار الخيار بين ثلاثة أنواع من العلاقات مع فرنسا، وهي : الحفاظ على وضعية إقليم ما وراء البحار، أن تصبح محافظة ما وراء البحار، أو أن تصبح دولة عضو في المجموعة الفرنسية –الإفريقية. وقد اختار 12 إقليم إفريقي من بينهم السنغال الخيار الثالث، ومنه أصبح دولة عضو في فدرالية مالي التي تضم كل من السنغال والسودان الفرنسي (مالي حاليا).

وبرز ما يسمى "بالمجموعة" « La communauté » وهي متكوّنة من 13 دولة (12 من إفريقيا + فرنسا). وكانت هذه عبارة عن خطوة نحو استقلال هذه الدول، وهو استقلال تحصّل عليه السنغال بعد سنة أي عام 1960[2]. وفي إطار فدرالية مالي، تم تبني دستور عام 1959، وهو مستلهم من الدستور الفرنسي لعام 1958. إلا أنه تم حلّ فدرالية مالي بسبب الخلافات بين سنغور ومودیبو كيتا. وأعلن السنغال استقلاله في يوم 20 أوت 1960.

[1] أنظر **الجدول رقم (2)**، ص 125.

[2] Ismaila Madio Fall, **Evolution constitutionnelle du Sénégal : de la veille de l'indépendance aux élections de 2007**. Paris : KARTHALA Edition, 2009, p. 19.

اختار السنغال بعد استقلاله نظاما برلمانيا، ثم مرّ بسرعة إلى نظام رئاسي، ومنه إلى نظام رئاسوي. ولابد من وضع الدساتير وعمليات تعديلها، من تغيير طبيعة النظام واستحداث القوانين، في إطارها التاريخي، ذلك حتى يتجلى معناها الحقيقي.

كان معظم المسؤولين الجدد في الدول الإفريقية الحديثة قد تلقوا تكوينهم السياسي في فرنسا خلال فترة الجمهورية الرابعة، بيد أن الأزمات العديدة التي ميّزت تلك المرحلة لم تولّد فيهم الثقة في النظام البرلماني، لذلك اختار معظمهم عند الاستقلال نظاما رئاسيا يرتكز على رجل قوي. وقد كانت مرجعيتهم لاثبات مشروعيتهم هي الخدمات التي قدموها لأمتهم، وأهمّها أنهم قادوا بلدانهم نحو الاستقلال، حتى أنهم كانوا يعتبرون أنفسهم "آباء الاستقلال". وكان بعض هؤلاء المسؤولين السياسيين يتمتع بكاريزمية معترف بها مثل هوفويت بوانييه في كوت ديفوار، موديبو كيتا في مالي[1].

إلا أن السنغال قام عند استقلاله بإرساء نظام برلماني، فقد كان هناك رئيس المجلس الذي يلعب دور الوزير الأول، ويحظى بالأغلبية في الجمعية الوطنية، وقد تقلّد هذا المنصب مامادو ضياء. ولرئيس الجمهورية يد على الجيش والسياسية الخارجية، وتقلد ليوبولد سيدار سنغور هذا المنصب. إلا أن سرعان ما نشبت الخلافات بينهما حول شؤون تسيير الدولة، وبالأخص اختلاف الوجهة الاقتصادية التي أرادها كل منهما للدولة، وكانت تلك أول أزمة تتعرض لها الدولة، وتم حلّها لصالح سنغور. وبالتالي ولتفادي مثل تلك المشكلات قام سنغور بتحويل النظام من برلماني إلى رئاسي ذو سلطة تنفيذية قوية[2]، وذلك راجع إلى الأزمة الحادة التي شهدتها الدولة بفعل النظام البرلماني.

وبالتالي فقد امتدّت المرحلة الأولى من 1960 إلى 1963، وكانت مرحلة نظام برلماني ذو نقاط تشابه عديدة مع النظام الفرنسي[3]. وأطلق السنغاليون على المرحلة الممتدة من أوت 1960 إلى ديسمبر 1962 اسم "الجمهورية الأولى" إقتداء بفرنسا التي تقر بجمهورية جديدة كل مرّة تتبنى فيها دستورا جديدا. وقد تميّزت الجمهورية الأولى السنغالية بعلاقات قوة بين سنغور ومامادو ضياء[4].

وقد شهد النظام الدستوري في السنغال ديناميكية اتسمت بالتغيير في البداية، ثم بالاستمرارية . فهناك جزء معتبر من القوانين الدستورية الحالية التي تجد مصدرها في دستور 1959 ودستور 1960. فقد وضع دستور 1959 – في ظل فدرالية مالي - الأسس القانونية والإيديولوجية للنظام السياسي، وينبثق الجانب الإيديولوجي من خلال التمسّك بالوحدة الإفريقية وهذا ما يفسّر المساهمة الفعّالة للسنغال

[1] Gerti Hesseling, **op. cit.,** p. 369.
[2] Doudou Sidibé, **Démocratie et alternance politique au Sénégal**. Paris : Editions l'Harmattan, 2006, p. 46.
[3] Gerti Hesseling, **op. cit.,** p. 223.
[4] **Ibid.,** p. 224.

لإنشاء فدرالية مالي، أما الجانب السياسي فتجلى من خلال إرساء نظام برلماني[1]. كما تجدر الإشارة إلى أن الدستور السنغالي يضمن منذ 1959 مبادئ حرية الديانة، والطابع اللائكي للدولة، هذا بالرغم من أن أغلبية الشعب السنغالي مسلمة[2].

وبالنسبة لدستور 1960 فقد قام بترقية السيادة الوطنية، وعزّز خيار النظام البرلماني. وبالتالي يمكن القول بأن من 1959 إلى 1962، شهد السنغال الدورة الدستورية الأولى في إطار التطور التاريخي لقانونه، وهي دورة برلمانية. وفي عام 1963، جاء التعديل الدستوري جراء أزمة ديسمبر 1962 التي تواجه فيها الرئيس سنغور والوزير الأول مامادو ضياء، فتم إعادة صياغة العلاقات بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في إطار إرساء نظام رئاسي. فقد اهتم دستور 1963 بمسألة فصل السلطات، ولأول مرة في تاريخ السنغال تم تغيير طبيعة النظام السياسي من نظام برلماني إلى نظام رئاسي.

هذا ما أدرج السنغال في الدورة الثانية من تطوره الدستوري، وهي دورة رئاسية. وقد كانت هذه الدورة هي الأطول، وهي التي عرفت أكبر عدد من التعديلات الدستورية. ثم جاء التعديل الدستوري لعام 1970 لينشأ نظاما "رئاسيا برلمانيا" وهو يقرّ بأنه ليس نظاما كلاسيكيا، إلا أنه يلائم وضعية السنغال، وهو يعبّر عن نظام رئاسي غير مركزي.

وبالتالي تم إرساء المبادئ الدستورية الأساسية التي تحكم تنظيم وسير عمل الدولة، وهي تبنّي إيديولوجية دولة القانون والديمقراطية التعددية، هيكلة السلطة التنفيذية – رئاسية برلمانية- مع أولوية رئاسية، المبادئ التي تحكم العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وضعية وصلاحيات السلطة القضائية. أما عن التعديلات الدستورية التي طرأت من بعد ذلك، فلم تمس هذه المبادئ[3].

قام التعديل الدستوري لعام 2001 بتقليص العهدة الرئاسية من 7 إلى 5 سنوات، كما وسّع من صلاحيات الرئيس حيث أصبح باستطاعته حلّ الجمعية الوطنية، وتم تقليص عدد النواب من 140 إلى 120. تم كذلك بموجب ذلك التعديل إلغاء مجلس الأمة، ثم إعادة إرسائه في 2007. ثم أعاد التعديل الدستوري لعام 2008 العهدة الرئاسية إلى 7 سنوات. أما عن التغييرات التي شهدها النظام والتي تشمل الإرساء التدريجي للتعدّدية السياسية فهي راجعة أساسا إلى تفطن النخبة الحاكمة لضرورة مواكبة التغيّرات والتطورات الحاصلة على المستوى الداخلي، وهذا ما سيتم تناوله في الفصل الثالث من الدراسة.

[1] Ismaila Madio Fall, **op. cit.,** p. 13.
[2] **Ibid.,** p. 22.
[3] **Ibid.,** p. 14.

المطلب الثاني : خصائص النظام الاقتصادي

طرحت العديد من الدراسات الجدلية القائمة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي (والديمقراطية) أيّهما يسبق الآخر، أي ما الذي يجب توفيره كشرط ضروري ومسبق لتحقيق الثاني، وانصبّت الاهتمامات على دول القارة الإفريقية التي تعرف تدهورا في كلا المجالين. حيث سادت فكرة ضرورة توفير التنمية الاقتصادية للشعوب الإفريقية حتى يتحقق الاستقرار السياسي، والانتقال الديمقراطي السلمي نظرا للظروف المعيشية المزرية التي تعيشها غالبية الشعوب الإفريقية.

في هذا الإطار، لابد من فهم علاقة التنمية الاقتصادية بالاستقرار السياسي في السنغال، حيث أنه إذا كان يُشهد للسنغال استقراره السياسي على المستوى الدولي، فإنه اقتصاديا يُصَنَّف حسب معظم المنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي كواحدة من أفقر دول العالم.

إذا ما قورن السنغال بمعظم دول القارة، فإنه يُعتبَر فقيرا من حيث الموارد الطبيعية إذ تقتصر مداخيله الأساسية على الصيد والسياحة وقطاع الفول السوداني. ولكن نظرا لموقعه الجغرافي واستقراره السياسي، تتواجد به العديد من الشركات المتعددة الجنسيات أغلبها فرنسية. واقتصاده موجَّه أساسا نحو أوربا والهند، كما أن السنغال عضو في البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة OMC والإتحاد الاقتصادي والنقدي لإفريقيا الغربية UEMOA، والجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، حيث يعمل على تطوير التكامل الجهوي.

إن معظم المؤشرات المتعلّقة بالسنغال تدلّ على عدم وجود توازن بين النمو الاقتصادي والمعطيات الديمغرافية، ومتطلّبات التنمية البشرية. حيث يعد السنغال حوالي 12,9 مليون نسمة، بنسبة نمو ديمغرافي تبلغ 3%، حيث أن 68% من السكان يبلغون أقل من 25 سنة، هذا ما يعني أن 100000 شاب يضاف كل سنة إلى الفئة الطالبة للعمل، وليسوا كلّهم يتمتّعون بمؤهّلات علمية. في حين تعاني الدولة من ضعف نسبة الإنتاجية، وارتفاع نسبة البطالة خاصة عند الشباب، بالإضافة إلى انتشار الأمية[1].

فقد بلغت نسبة البطالة 49% عام 2010 حسب الوكالة الوطنية للإحصائيات والديمغرافيا للسنغال[2]. كما أن حوالي 65% من السكان لا زالوا يعيشون تحت عتبة الفقر، خاصة في المناطق الريفية التي تعاني الجفاف وانعدام الخدمات والبنى التحتية الأساسية مما أدّى إلى ارتفاع الهجرة نحو المدن[3]. في

[1] Agence Canadienne de développement International, « **Sénégal ».** http://acdi-cida.gc.ca, 25-08-2011. Consulté le 13/09/2011.
[2] France Diplomatie, « **Présentation du Sénégal »**. 03-06-2011. http://www.diplomatie.gouv.fr.
[3] Demba Diop, **Apport du secteur informel à la vie de la commune dans le contexte de la décentralisation : le cas de la commune de Richard Toll**. Université Gaston Berger de Saint Louis. Sénégal, Maitrise 2005.

2002 بلغ مدخول الفرد حوالي 1,5 دولار[1]، أما حسب الوكالة الكندية للتنمية الدولية فإن 34% من سكان السنغال يعيشون بأقل من 1,25 دولار في اليوم حسب إحصائيات 2010. إلا أن هذه الإحصائيات لم تأخذ في عين الاعتبار الاقتصاد غير الرسمي الذي لا يسهل قياسه. كما تشير نفس الوكالة بأن التدهور البيئي أثّر على التنمية في مناطق معيّنة، وأن الأمن الغذائي مهدّد بظاهرة الانجراف، التملح، واختفاء الأغطية النباتية. وفي عام 2008، شهد السنغال أزمة غذائية جراء ندرة الأمطار، وانخفاضا في إنتاج الأغذية، وارتفاعا في أسعار المواد الأساسية[2].

أما مؤشر عدم الاستقرار السياسي[3] Political instability Index و هو مؤشر مُرسى من طرف The Economist Intelligence Unit والذي يحاول تحديد العوامل الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية الرئيسة التي لها علاقة سببية بعدم الاستقرار السياسي، أو التي يمكن أن تُنَبِّئ به، فقد قام في دراسته لعام 2009-2010 بترتيب 165 دولة، صنّف إثرها السنغال في المرتبة 19 بنقطة 7,5 وضمن الدول التي تهددها "خطورة عالية جدا" للاستقرار السياسي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر مبني على محورين أساسيين هما مؤشر الهشاشة الضمنية The index of underlying vulnerability، ومؤشر الضائقة الاقتصادية The economic distress index ، وكلا المؤشرين يعتمدان على عدة معايير منها نسبة الواردات، نسبة البطالة، نسبة عدم المساواة..ألخ وهذه المعايير ذات علاقة بالجانب الاقتصادي تشهد، كلّها، حالة متدهورة في السنغال، ما جعله يصنّف ضمن الدول الأقل استقرارا على المستوى السياسي من طرف هذا المؤشر، بالرغم من أن السنغال يُعرف بكونه من أكثر الدول استقرارا في القارة. وبذلك فإن نفس المؤشر يصنف السنغال بأنه يحمل أكثر خطورة من العديد من الدول الإفريقية مثل : غينيا بيساو، نيجر، ليبريا، سيراليون، مدغشقر، ليزوتو، مالي، بوركينافاسو، بورندي، موريتانيا، غامبيا، أوغندا، كونغو، بنين، موزمبيق، مصر، توغو، غابون، إثيوبيا، رواندا، سوازيلاند، تونس، ليبيا. هذا بالرغم أن معظم هذه الدول شهدت اضطرابات سياسية عنيفة[4]. ومنه تبرز أهمية التنمية الاقتصادية لضمان الاستقرار السياسي بالنسبة لهذا المؤشر.

وحسب التقرير العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD لعام 2010، فإن السنغال يحتل المرتبة 144 ضمن 169 دولة مرتبة فيما يتعلق بمؤشر التنمية البشرية، كما أنه يعرف توزيعا غير عادل للثروات[5]. وفي هذا الصدد، لابد من الإشارة إلى أن السنغال يشهد حالة عدم مساواة شاسعة في

[1] Janet H. Gritzner, Charles F. Gritzner, **op. cit.,** p. 75.
[2] Agence Canadienne de développement International, **op. cit.**
[3] أنظر **الجدول رقم (3)**، ص 127.
[4] The Economist Intelligence Unit, "**Political Instability Index : Vulnerability to social and political unrest"**. http://viewswire.eiu.com. Consulté le 16/09/2011.
[5] Agence Canadienne de développement International, **op. cit.**

توزيع المداخيل، حيث أن معامل جيني le coefficient de GINI الذي يقيس درجة عدم المساواة في توزيع المداخيل يدل بأن 40% من الأسر السنغالية الأكثر فقرا تتلقى 17% من المداخيل، في حين أن 10% من الأسر الأغنى تتلقى 44%. وبالتالي يتواجد السنغال ضمن البلدان التي تبرز فيها بحِدّة فروقات شروط المعيشة[1]، و هي أحد المؤشرات التي قد تؤدّي إلى عدم الاستقرار السياسي.

عند الاستقلال، لم تكن الوضعية سلبية اقتصاديا بالنسبة للسنغال، حيث كانت داكار من المدن النادرة التي تتّسم بالحداثة في إفريقيا الغربية. إذ كانت تحوي بنى تحتية ذات نوعية تفوق المتوسّط بسبب ماضيها كعاصمة لفدرالية إفريقيا الغربية الفرنسية[2]. إلا أن السنغال كان له سياسة انطلاق غير ملائمة، بالإضافة إلى نشوب عدّة أزمات اقتصادية كانت البعض منها جدّ عنيفة خلال الستينيات. فقد تميّزت تلك الفترة بتدهور الوضعية في المدن، ازدياد طلبات العمل في المجال الحضري والخدمات العمومية، بسبب هجرة مكثفة من الأرياف إلى المدن، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة. ما أدى في 1968-1969 إلى احتجاجات اجتماعية عنيفة و شاملة من طرف الطلبة والعمال. فقامت الدولة بتخصيص امتيازات لفئة الطلبة وميدان التعليم، هذا ما انعكس سلبا على ميزانية الدولة، دون نتائج تُذكر[3].

يهيمن على اقتصاد السنغال قطاعات إستراتيجية هي الفول السوداني، الصيد والخدمات[4]. إذ يعتمد اقتصاد السنغال أساسا على تصدير الفول السوداني الذي يمثل أهم محصول زراعي، حيث يعد تاريخيا رمز الزراعة السنغالية، كان يُصَدَّر نحو الغرب منذ القرن التاسع عشر، وبالخصوص نحو فرنسا واستعماله متعدّد، فقد يُحَوَّل إلى مواد غذائية مختلفة مثل الزيت، وقد يستعمل كعلف للمواشي، أو كمُكَوِّن لصناعة الصابون. ويُعَدُّ السنغال أوّل مصدّر عالمي للزيت الخام، حيث أن في عام 2005 تم جمع 250000 طن من حبيبات الفول السوداني وبيعها للمصانع المحلية التي أنتجت 80000 طن من الزيت الخام. وقد تم تصدير 95% من هذه الزيت. ويتمتع الفول السوداني السنغالي بجودة عالية معترف بها عالميا، وهو يُدعَى أيضا ذهب السنغال بسبب اللون الأصفر لزهرته، وبسبب الثروة التي يمثلها[5].

بالإضافة إلى الفول السوداني، يعتمد السنغال على تصدير السمك، حيث أن السنغال يطل على المحيط الأطلنطي وهو غني بثروة سمكية هائلة ومتنوعة. هذا إلى جانب تصدير الفوسفات. ويقوم

[1]Abdoulaye Diagne, Gaye Daffé, **Le Sénégal en quête d'une croissance durable**. Paris : KARTHALA Editions, 2002, p. 20.
[2] Jean calaude berthélemy et al, **La croissance au Sénégal : un pari perdu ?**. OECD Publishing, 1996, p. 18.
[3] Jean calude berthélemy et al, **Op. cit.,** p. 21.
[4] Banque mondiale, « **Stratégie d'aide pays pour la République du Sénégal pour la période 2007-2010 »**, 2007.
[5] Suneor : **La filière arachide**. http://suneor.hworks-agency.com/la-filiere-arachide.

السنغال باستيراد مختلف المواد الغذائية. من جهة أخرى، يعتمد السنغال على قطاع الخدمات الذي يسهم بنسبة 65,7% في الإنتاج المحلي الإجمالي.

يقوم القطاع الزراعي بتوظيف حوالي 70% من السكان، إلا أن إسهامه في الناتج الداخلي الخام هو في تناقص مستمر، إذ لم يعد يسهم إلا بنسبة 13,7%، ذلك بسبب قلة الأمطار وأزمة قطاع الفول السوداني. بينما تزايد دور القطاع غير الرسمي الذي يحتلّ مكانة هامة في اقتصاد السنغال، إذ أن حاليا 50% من العاملين يشتغلون في القطاع غير الرسمي[1]، وبالتالي يسهم هذا الأخير بنسبة كبيرة في خلق الوظائف في بلد يعاني بشدة من البطالة.

في هذا الإطار المتميز بدوامة أزمات، تطوّر القطاع غير الرسمي في السنغال، حيث أن الشعب المحروم قرّر عدم الاتّكال على الدولة أو القطاع الخاص. إذ أن عدم قدرة الدولة على تلبية طلبات اجتماعية قوية في مجال الصحة، التربية، السكن، والعمل، كان أساس تفاقم النشاطات ذات الطابع غير الرسمي. وبالتالي يمكن اعتبار القطاع غير الرسمي، وإن كان غير شرعي، كمُتنفَّس للنظام السياسي غير القادر على توفير مناصب شغل، حيث يقوم هذا القطاع بامتصاص البطالة، والسماح للشعب السنغالي بتدبير أموره اليومية.

تجدر الإشارة إلى أن معالم الاقتصاد السنغالي التي سادت أثناء الفترة الاستعمارية لم تتغير كثيرا بعد الاستقلال، إذ بقيت مركزة على تصدير الفول السوداني نحو فرنسا وأوربا[2]. غداة الاستقلال، اختار السنغال سياسة اقتصادية ذات طابع اشتراكي مرتكزة أساسا على الزراعة أكثر من القطاعات الأخرى، وقد كانت الدولة هي المشرف الاقتصادي الأساسي على مختلف القطاعات[3]. بيد أن سنغور كان قد اختار ما كان يسمّيه "الاشتراكية على الطريقة الإفريقية"، أي نموذج تنمية يرتكز على تأطير الفلاحين، إرساء برامج زراعية،...ألخ. وقد سمحت هذه السياسة بتحديث الزراعة وزيادة إنتاجيتها إلا أنها خلقت مصاريف عمومية كبيرة. والنتيجة كانت أن مع نهاية السبعينيات وإثر الصدمة البترولية، وجد السنغال نفسه على حافة الإفلاس[4].

خلال السبعينيات، تضاعفت حدة الأزمة، حيث شهدت الدولة سنوات الجفاف عام 1973 (الأكثر حدة)، وعام 1977 و1984، وهذا ما استدعى المساعدات الدولية. فقد تدهورت حالة الريفيين الذين كانوا يعيشون على الزراعة. ومن جهة أخرى، جراء الصدمة البترولية لعام 1973، اضطر السنغال إلى

[1] Banque mondiale, « **Stratégie d'aide pays pour la République du Sénégal pour la période 2007-2010 »**, 2007.
[2] France 24, « **Le Sénégal a du potentiel mais n'arrive pas à transformer l'essai »**. http://www.france24.com. 20/08/2010. Consulté le 09-08-2011.
[3] Demba Diop, **op. cit.**
[4] France 24, **op. cit.**

اللجوء إلى رؤوس الأموال الأجنبية لتلبية حاجياته من الطاقة. وهكذا اتخذ السنغال عدة قروض من البنك العالمي، الجماعة الأوربية، صندوق النقد الدولي، الوكالة الكندية للتنمية الدولية، وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، ودول عربية. فتضاعفت ديونه ثلاث مرات، ومرَّت من 1468 مليون دولار عام 1979 إلى 4139 مليون دولار عام 1989. [1]

تعود جذور الخلل الهيكلي في السنغال إلى سببين رئيسيين هما : تراجع اقتصاد الفول السوداني الذي لم يتم تعويضه بديناميكيات أخرى من جهة، ومن جهة أخرى منطق خلق وتوزيع مداخيل ليست ذات صلة مع مجال الإنتاج، ما أدى إلى زيادة الاستهلاك بطريقة مستقلة عن تطور الموارد التي ضلت في حالة ركود[2]. فتوجه السنغال جراء ذلك نحو سياسة عدم تدخل الدولة، التحرير والخوصصة، ولتأمين دعم الممولين اضطر إلى تخفيض النفقات العمومية وحذف دعم الدولة في عدة ميادين، تسيير أحسن وبطريقة شفافة للمؤسسات العمومية، التقليل من زيادة الأجور، تحفيز الاستثمار والمبادرات الخاصة. وقد زاد النزاع مع موريتانيا من حدة الأوضاع إثر لجوء آلاف السنغاليين بعد مصادرة أملاكهم، حيث بلغ عددهم 70229، وقام 80% منهم بالاستقرار في وادي نهر السنغال، هذا ما أدى إلى تأزيم الأوضاع خاصة في منطقة سانت لويس[3].

منذ تخفيض عملة الجماعة المالية الإفريقية (CFA) في عام 1994، نفّذت الحكومة مجموعة من سياسات الإصلاحات الاقتصادية التي أدّت إلى ترقية التنمية الاقتصادية، ومنذ 1995، أصبح المدخول الفردي ينمو بنسبة 5% في السنة[4]. إلا أن منذ عام 2007، تراجع النمو الاقتصادي الذي تأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، فقد تراجعت الأموال المبعوثة من طرف الجالية السنغالية بالخارج في حين أن الاستهلاك الداخلي يعتمد كثيرا على هذه التحويلات. كما تناقصت المساعدات الدولية، وحدّت انتخابات 2012 من المبادرات، فالمستثمرون ينتظرون مجرى الانتخابات الرئاسية ل 2012 لترقّب ما سيحدث[5].

وتجدر الإشارة إلى أن السنغال هو الدولة الوحيدة التي تستفيد الأكثر من المساعدات الدولية للتنمية ومكافحة الفقر. فقد انتقلت المساعدات العامة للتنمية بين 2001 و2008 من 90 إلى 339 مليون أورو، وهي تمثل نسبة 11% من الناتج الداخلي الخام. وفي هذا الصّدد، فإن الفرص المتاحة للمستثمرين في البلاد هي التي تحدد نسبة المساعدات، إذ أن سبب استقطاب السنغال للممولين الدوليين هو رضاهم عن الوضعية السياسية والاجتماعية المستقرة في البلاد.

---

[1] Demba Diop, **op. cit.**
[2] Gilles Duruflé, **L'ajustement structurel en Afrique : Sénégal, Cote d'Ivoire, Madagascar.** Paris : KARTHALA Editions, 1988, p. 28-29.
[3] Demba Diop, **op. cit.**
[4] Janet H. Gritzner, Charles F. Gritzner, **op. cit.,** p. 75.
[5] France 24, **op. cit.**

وفي هذا الإطار يؤكد جون ميشيل سيفيرينو Jean Michel Sévérino – مدير سابق للوكالة الفرنسية للتنمية- (في مجلّة Alternatives Economiques لصيف 2010) أن "الشرط الضروري من أجل التنمية الاقتصادية لبلد ما هو الاستقرار السياسي مهما كانت ضمانته أكانت الديمقراطية أو نظام قوي غير منتَخَب"[1]. و منه تبرز أهمّية سمة الاستقرار السياسي بالنسبة للموّلين ووكالات التنمية.

إذ يتلقى السنغال مساعدات خارجية من المؤسسات المالية الدولية ومصادر أخرى، وهي تمثل 32% من الميزانية الوطنية. كما أن الأموال المبعوثة إلى السنغال من طرف الجالية السنغالية في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية تمثل من 3 إلى 4% من إجمالي الناتج المحلي[2].

يتضح من خلال اللمحة التاريخية لطبيعة الاقتصاد السنغالي وخصائصه، أن السنغال لم يحض بتنمية اقتصادية كانت سببا في استقراره السياسي، بل على العكس، فقد عانى عدّة أزمات اقتصادية وضغوطا اجتماعية كان لابد على النظام من إدارتها. مع الإشادة إلى دور المساعدات الخارجية التي سمحت للدولة بالاستمرار في القيام بالحد الأدنى لوظائفها، هذا دون حل المشاكل الاقتصادية، التي كان سببها سياسات غير ملائمة منذ الاستقلال.

[1]Julien Duriez, « **Faut-il continuer à aider le Sénégal ? ».** SlateAfrique, 28-03-2011. http://www.slateafrique.com. Consulté le 08-06-1011.
[2] Janet H. Gritzner, Charles F. Gritzner, **op. cit.,** p. 75.

الفصل الثالث

ديناميكية الاستقرار السياسي

في السنغال

تمهيد :

إن الاستقرار السياسي لأية دولة يعتمد بصفة أساسية على قدرة نظامها على التكيّف مع محيطه الداخلي والخارجي. وقد تم اختيار مصطلح "الديناميكية" لأن الدراسة تقر بأن الاستقرار هو عملية ديناميكية وليس عملية ستاتيقية. وفي حالة السنغال، فقد تميّز محيطها الداخلي بديناميكية عدّة فواعل وعوامل ذات تأثير على الاستقرار السياسي. ومن أبرز هذه الفواعل : النخبة السياسية التي تولّت مقاليد الحكم بعد الاستقلال، وعلى رأسها الشخصية الكارزمية للرئيس ليوبولد سيدار سنغور، الذي استطاع إرساء معالم دولة لائكية وسلام مجتمعي في ظل تعدّدية إثنية وتواجد أقلية مسيحية.

من أهم الفواعل الداخلية هنالك أيضا الجمعيات الدينية التي لها دور بالغ في تنظيم المجتمع وذلك من خلال العلاقات المرساة بين المرابط والمريد من جهة، والجمعيات الدينية في علاقتها بالسلطة السياسية من جهة أخرى.

كما سيتطرّق هذا الفصل إلى الدور الذي يلعبه الجيش في الحياة السياسية الوطنية. وإلى التجربة السياسية المتميّزة التي شهدها السنغال، وبصفة خاصة المسار نحو التعدّدية السياسية والديمقراطية.

أما على المستوى الخارجي، فسيتم التطرق إلى الدعم الخارجي الذي يتلقاه السنغال والذي يسهم في ضمان استقرار الدولة. ويشمل ذلك الدعم كل من العلاقات السنغالية – الفرنسية، بالإضافة إلى مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية.

المبحث الأول

العوامل الداخلية المسهمة في إرساء الاستقرار السياسي في السنغال

إن ظاهرة الاستقرار السياسي هي ظاهرة معقدة، لكون العوامل التي تؤدي إليها متعددة ومختلفة، وفيما يخص الاستقرار السياسي في السنغال، يمكن إدراج دعائمه جزئيا في جملة من العوامل الداخلية.

المطلب الأول : النخبة السياسية التي سادت بعد الاستقلال وتأثيرها في الاستقرار السياسي

إن الصفات الشخصية للمسؤولين السياسيين، غالبا ما يكون لها تأثيرا حاسما على التطور الدستوري للدولة، فالأشخاص يلعبون دورا حاسما في مسار تقبل الشعب لنظام الحكم. وبالتالي لا يمكن فهم الاستقرار السياسي في السنغال بطريقة مستقلة عن الرجال الذين حكموه بعد الاستقلال. فقد لعبت النخبة السياسية دورا محوريا في مجال التحكم في السير السياسي للدولة وإرساء الثقافة السياسية، خاصة الرئيس الأول للدولة ليوبولد سيدار سنغور.

ليوبولد سيدار سنغور :

هو الرجل الذي تولّى رئاسة البلاد مباشرة بعد الاستقلال، والذي ظل رئيسا مدّة عشرين عاما من 1960 إلى 1980، ومسؤولا عن حزب الإتحاد التقدمي السنغالي UPS الذي صار يُدعَى فيما بعد الحزب الاشتراكي PS [1]. وقد حكم البلاد على أسس لائكية، واستطاع إرساء ثقافة مسالمة منذ بداية حكمه مع أنه ينتمي إلى الأقلية المسيحية، وأن السنغال ذو أغلبية مسلمة. وبالتالي فقد أسهم سنغور في إرساء حرية الديانة.

ولد ليوبولد سيدار سنغور عام 1906 في عائلة أرستقراطية مسيحية، في جوال Joal وهي قرية سيرير بالسنغال. زاول دراسته في المدرسة الكاثوليكية La mission، ثم في المدرسة الابتدائية نغازوبيل Ngazobyl ، ثم التحق بثانوية ليبرمان Liberman في داكار حيث تعلم اللاتينية واليونانية. نجح سنغور في نيل شهادة الباكالوريا بامتياز، وحاز بموجب ذلك على منحة من طرف الإدارة الاستعمارية لإتمام دراسته بباريس.

[1] Gerti Hesseling, **op. cit.,** p. 364.

عن عمر يناهز 22 سنة، غادر سنغور إلى فرنسا حيث بقي تقريبا دون انقطاع إلى غاية 1960. وكان قد طلب الحصول على المواطنة الفرنسية لاجتياز مسابقة L'agrégation إذ أنه لم يكن سوى رعية فرنسية (un sujet français) . ودامت مدة تكوينه في فرنسا ثماني سنوات، وقد كانت حاسمة، إذ اجتاز خلالها الأقسام التحضيرية للأدب La Cagne Louis Le Grand، ثم جامعة السوربون، وانتهى بتفوق متميّز في L'Agrégation de grammaire، وهذا ما جعل منه أول إفريقي يصل إلى أعلى درجة في الدراسات الجامعية الفرنسية، وبالتالي كان سنغور يعد بمهنة أدبية لامعة في فرنسا. عُيِّن كأستاذ للّغات الفرنسية واللاتينية واليونانية في ثانوية تور Tours، ثم في ثانوية سانت مور Saint-Maur، وقد كان سنغور مناضلا في حركات وجمعيات إفريقية تكافح ضد الاستعمار[1].

في سنة 1945 بدأ سنغور مهنته السياسية في الجمعية الوطنية الفرنسية حيث عمل نائبا لعدة سنوات، وأصبح في عام 1955، كاتب دولة في حكومة إيدغار فور Edgar Faure. في عام 1958، لما غادر الإفريقيون البرلمان الفرنسي، عُيِّن وزيرا مستشارا مكلفا بالعلاقات بين الحكومة الفرنسية والدول الإفريقية الأعضاء في المجموعة. هذا إلى جانب كونه أمينا عاما لحزب الاتحاد التقدمي السنغالي UPS. وقد سهّلت له هذه التجربة الثرية مهمة توليه رئاسة السنغال عند استقلاله.

لأول وهلة، يمكن الاعتقاد أن سنغور لم يكن يتمتع بأحسن المؤهلات لرئاسة السنغال. حيث أن في عام 1960، كان قد مضى أكثر من نصف حياته في فرنسا، كما كان متزوج بفرنسية. فقد كان إلى درجة عميقة، فرانكوفوني وفرانكوفيلي. وقد كان ينتمي إلى الأقلية الكاثوليكية، وبالرغم من ذلك فقد أصبح رئيسا، والعديد من الأشخاص كانوا ولا زالوا يعتبرونه أب الاستقلال. فقد يكون انتماء سنغور إلى أقلية إثنية ودينية سمح له أن يبدو رئيسا محتَمَلا، إذ كان يُعتقد أنه لن يكون منحازا لأي طرف، أي كان يُنظر له على أنه وسيط في مجتمع أوسع[2].

وقد كان الهاجس السياسي لسنغور هو إنشاء أمة سنغالية متكونة من مواطنين متحدين هدفهم هو تطوير السنغال. وأراد لنفسه أن يكون أب الأمة السنغالية الذي نال استقلال بلده، وأسّس أمة هي مجتمع سياسي لأشخاص أحرار ومتساوين من حيث الحقوق. كما كان سنغور شاعرا، أستاذ قواعد، ومفكر أسّس وطوّر مفهوم "الزنجية" La négritude [3]. وقد كان يتكلم بسهولة عن أصله كرعيّة un sujet بسيط، الذي ارتقى بنفسه ليصبح مواطنا. كما كان يتباهى بصفته أستاذا للّغة الفرنسية. وقد كان سنغور

[1] Toumany Mendy, **Politique et puissance de l'argent au Sénégal : les désarrois d'un peuple innocent**. Paris : Editions l'Harmattan, 2006, p. 29.
[2] Gerti Hesseling, **op. cit.,** pp. 226-227.
[3] Toumany Mendy, **op. cit.,** p. 31.

يفضل أن يسمى "الشاعر- الرئيس" بدل "الرئيس- الشاعر" ذلك أنه كان يريد أن يُتذكّر منه أعماله الأدبية قبل مساره السياسي، فقد كان يعتبر نفسه شاعرا وكاتبا قبل أن يكون رئيسا[1].

كما يبدو أن سنغور يجمع في ذاته صفات متعارضة، إذ أنه إفريقي، ولكن في الوقت ذاته، هو أوربي من حيث تربيته وثقافته. ولعلّ قدرته على إحداث توافق بين أصله الإفريقي وميوله للثقافة الفرنسية شكّل نقطة قوّته. فهو مشهور بنظرياته عن الزنجية الإفريقية La négritude التي يركّز من خلالها على أهمية الثقافة الإفريقية وما تستطيع جلبه للحضارة العالمية، ومن جهة أخرى فهو شديد الإعجاب بالثقافة واللغة الفرنسية وما تحمله من قيم، ولعلّ خير دليل على ذلك تفانيه من أجل قيام المنظمة الدولية للفرانكفونية. ومنه استطاع سنغور إحداث توازن بين جانبه الإفريقي وجانبه الفرنكوفيلي من خلال تمسّكه بالخصوصيات الإفريقية وإدراكه لمدى أهمية التحالف مع فرنسا بالنسبة لمستقبل السنغال. ومنه عمل جاهدا على إبراز أهمية المستعمرات السابقة بالنسبة لفرنسا، إن كانت هذه الأخيرة تسعى لمكانة قوية ضمن أوربا بهدف إنجاح الاتحاد الأوربي[2]، فكان يتفاوض مع الفرنسيين من أجل المساعدات الاقتصادية والتقنية.

عند توليه الحكم بعد الاستقلال، استمر سنغور في سياسة المستعمر الفرنسي السابقة، التي هي حسبه سياسة واقعية، وتكمن في الاعتراف بأن الهياكل السوسيوثقافية والدينية للسنغال هي هياكل تُشَكِّلها الرابطات الأخوية الدينية. فقد اختار سنغور أن يركِّز حكمه على قاعدة متينة. حيث كان قد استهدف ابتداء من عام 1951 الناخبين في المناطق الريفية، وقد تم ذلك بفضل تعاون المرابطين على وجه الخصوص. وبالتالي، كان زعماء الرابطات الأخوية بالضرورة المحاورين المفضلين للسلطة بعد الاستقلال. ومن هنا تجلّى ما يسمّيه سليمان بشير ديان Souleymane Bachir Diagne المعجزة السنغالية[3]، وهو أن سنغور ذا الديانة المسيحية، تأقلم بصفة ممتازة مع ذلك النظام، ونجح في الحوار مع جل الهياكل الدينية. وبالتالي، سمح له ذلك بإرساء فكرة اللائكية والتسامح في السنغال.

كان الرئيس سنغور مسالما، إذ أنه كان ينتمي إلى الأقلية المسيحية، واستطاع أن يحكم دولة ذات أغلبية مسلمة. وذلك من خلال اعتماده على الجمعيات الدينية، إذ كانت علاقاته جيّدة معها، فقد استمرّت العلاقات التعاونية التي تربطه بهذه الجمعيات، والتي كان قد استعان بها حتى قبل الاستقلال لِحَثِّ السنغاليين على التصويت لما كان يراه ملائما للسنغال. وبتعزيز سنغور للتسامح الديني في المجتمع السنغالي، فهو بذلك قد قوّى الاستقرار الاجتماعي، وهذا ما انعكس إيجابيا على الاستقرار السياسي.

[1] Lamine Tirera, **Abdou Diouf : biographie politique et style de gouvernement**. Paris : Editions l'Harmattan, 2006, p. 33.
[2] Christian Roche, **L'Europe de Léopold Sédar Senghor.** Paris : Editions Privat, 2001. p. 59,60.
[3] Toumany Mendy, **op. cit.,** pp. 31.

هنا يَكمُن الفرق مع القادة الأفارقة الذين استغلوا انتماءهم الديني أو الإثني خلال فترة حكمهم لتقوية سلطتهم أو اضطهاد الجماعات الأخرى، وهذه كانت حالة السودان بفعل سياسة الرئيس عمر البشير، ما أدّى إلى نزاع داخلي، وعدم استقرار الدولة إثر انقسامها إلى شمال مسلم وجنوب مسيحي، وأدّت بذلك الحروب إلى انفصال الجنوب عن الشمال[1].

بالتالي فإن ظاهرة التعددية المجتمعية هي ظاهرة عالمية، لكن الفارق بين الدول في هذا الصدد هو استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه الظاهرة[2]، فبعض الدول نجحت في تبني استراتيجيات صحيحة وحوّلت هذه التعددية إلى عنصر ثراء وقوة، والبعض الآخر فشل في ذلك وحصد مزيداً من عوامل عدم الاستقرار السياسي، مثل حالة العديد من الدول الإفريقية.

من جهة أخرى، استطاع سنغور دوما، فهم ما سمّته Gerti Hesseling - في كتابها "التاريخ السياسي للسنغال" - "روح تلك المرحلة"، وحمل أنصاره إلى تقبّل التغييرات الدستورية التي تدعم استقرار النظام[3]. حيث أن في عام 1960، قام سنغور بدمج تقريبا كل معارضيه السياسيين في حزبه. وقد شكّل موقفه الفرنكوفيلي، وتصوراته المعتدلة فيما يخص السياسة، أفضل سلاحه، إذ أنه ضمن بهذه الطريقة الدعم الدائم لفرنسا في ميدان السياسة الخارجية والعلاقات الاقتصادية. ففي 1960، وبالرغم من الاستقلال السياسي للسنغال، كان الفرنسيون لا زالوا يسيّرون البلد. ومنه فإن علاقات ما بعد الاستعمار التي كانت تتسم بالتبعية، كانت ملازمة للرئيس بحد ذاته[4].

وقد استقال سنغور في الوقت المناسب، أي بعد 20 عاما من الحكم، ويُعدّ سنغور أول رئيس إفريقي يقدم على الاستقالة بمحض إرادته بهدف ترك الحكم للجيل الشاب وهذا حدث نادر، وكان قد حضّر خليفته عبده ضيوف لتوَلّي هذا المنصب، من خلال السنوات التي مضاها ضيوف كوزير أول. وهذا الأمر لا نلحظه مثلا في كوت ديفوار التي لا طالما كان يتم تشبيهها بالسنغال من حيث الاستقرار السياسي، خلال فترة حكم الرئيس هوفويت بوانييه. وكانت الحالة كذلك، إلا أن عند وفاة هوفويت بوانييه في بداية التسعينيات، حدث هناك فراغ سياسي، إذ أن الرئيس الإفواري لم يقم بتحضير خليفة لتولي الحكم، هذا ما جعل البلاد تميل نحو العنف السياسي، خاصة مع تدخل الجيش في الشؤون السياسية.

كما أن الاستقالة من الحكم لم يكن أمرا يُتصوَّر في تلك الفترة من تاريخ إفريقيا التي شهدت الدكتاتوريات وتشبّث القادة الأفارقة بالحكم مهما كلّف الثمن : مثل موبوتو في الزائير (جمهورية كونغو

---

[1] مقابلة مع السيّد بجاوي مرزاق. **سفير، مدير بلدان أوربا الغربية بوزارة الشؤون الخارجية في الجزائر، خبير بالشؤون الإفريقية**. 2011.

[2] رائد نايف حاج سليمان، **محددات الاستقرار السياسي**. صحيفة الحوار المتمدن، العدد : 2805، 2009/10/20.

[3] Gerti Hesseling, **op.cit.**, p. 364.

[4] **Ibid**., p. 227.

الديمقراطية حاليا)، بوكاسا الذي وصل إلى درجة إعلان نفسه إمبراطورا لإفريقيا الوسطى عام 1977،..ألخ وهذا ما أدى بهذه الدول إلى انقلابات عسكرية، عنف سياسي ونزاعات داخلية. والحالة الوحيدة التي تظاهي حالة سنغور هي الرئيس التنزاني الأول جوليوس نيريري، الملقّب "بالمعلّم"، الذي استقال عن الحكم بمحض إرادته في عام 1985. وكان قد أرسى قواعد دولة ديمقراطية ومتعدّدة الإثنيات[1].

إن تداول السلطة من سنغور إلى ضيوف يعود أيضا إلى طبيعة العلاقة التي تجمع الشخصيتين. كما أن سنغور اعتمد كثيرا على عبده ضيوف خلال فترة حكمه، من خلال علاقات ضيوف مع الجمعيات الدينية. فقد ترك سنغور خليفة كان على علاقة بالشبكات الدينية في المجتمع السنغالي، وبالتالي يملك الخبرة الكافية لإدارة البلاد.

عبده ضيوف :

قام عبده ضيوف بخلافة سنغور عام 1981، ليس عن طريق الانتخابات، بل إن سنغور ترك له رئاسة البلاد بعد انسحابه من الحكم، مطبّقا بذلك المادة 35 من الدستور التي تنص على أن الوزير الأول يتولى مقاليد الحكم في حالة استقالة الرئيس. وبالتالي كانت تلك العملية بمثابة تحضير ذهني للشعب السنغالي وللمعارضين لإدخال ثقافة التداول السلمي على السلطة. قام بعدها ضيوف بتحضير انتخابات رئاسية عام 1983 أين فاز فيها. ولابد من العودة إلى نشأة عبده ضيوف لفهم العلاقة التي جمعته مع سنغور، والتي أدّت بالتالي إلى خلافته لرئاسة الدولة، وانتهاج ثقافة مسالمة، حافظت على الاستقرار السياسي للدولة رغم الاضطرابات العديدة التي واجهتها.

وُلِد عبده ضيوف في 7 سبتمبر 1935 في لوغا Louga، من أب سيرير N'dyaye Diouf موظف في البريد، ومن أم "توكولور- ولوف" Coumba Déme. وقد استفاد بفضل عامل الوراثة من المواطنة الفرنسية، وذلك ناجم عن كون أبيه منحدر من سانت لويس وهي إحدى البلدات الأربعة التي يحوز السنغالي المولود بها على المواطنة الفرنسية[2].

نشأ عبده ضيوف في عائلة مناضلة، حيث عاش طفولته عند جدته، وفي نفس المنزل كانت تعيش ابنة أخت جدّته، وكانت مناضلة وممثلة لحزب سنغور، كما كانت رئيسة مجلس النساء "السانغوريات" لسانت لويس. فقد عاش عبده ضيوف في هذه البيئة السياسية منذ طفولته، وكان مجلس النساء يجتمع كل ليلة في ذلك المنزل، وكان عبد ضيوف مُكَلّف بأن يقرأ لهن الجرائد التي تصدر، كما كان يقوم بتحرير

[1] مقابلة مع السيّد بجاوي مرزاق، **مرجع سابق.**

[2] Lamine Tirera, **op. cit**., p.35.

الرسائل التي كانت ترسلها هاته النساء الأميات إلى سنغور. وعندما يقوم سنغور بإجابتهن، كان عبده ضيوف يقوم بترجمة محتوى تلك الرسائل لهن، وبالتالي نشأ عبده ضيوف في بيئة تبجيل لسنغور.

تأثر عبده ضيوف في فترة شبابه بالأفكار الاشتراكية، وعند بلوغه سن 22 سنة أصبح ماركسيا. وقد كانت الأفكار الماركسية في تلك الفترة منتشرة بحدة في فرنسا، ولكن عند تلقيه تكوينا في المدرسة الوطنية لفرنسا لما وراء البحار، تأثر بالأفكار الاشتراكية، خاصة بعد لقائه بسنغور، الذي يُعدّ بمثابة الأب الروحي لعبده ضيوف. ومنه تتجلى طبيعة التعاون بين سنغور وضيوف في قمة الدولة السنغالية، إذ أن ذلك التعاون هو الذي سمح انتقال الحكم من سنغور إلى ضيوف[1].

أعاد دستور عام 1969 إرساء منصب الوزير الأول، وكان عبده ضيوف أول من يتولى هذا المنصب[2]. وقد قام الرئيس ليوبولد سيدار سنغور بتحضير الظروف الملائمة من أجل الانتقال السياسي والشرعي للسلطة لعبده ضيوف. وقد أدى ذلك التداول على السلطة إلى حذف منصب الوزير الأول بهدف خلق هيمنة للرئيس الجديد، وإلغاء إمكانية معارضة سلطة هذا الأخير والتي قد يكون مصدرها الوزير الأوّل. وقد لعب جون كولين[3] Jean Collin دورا مهما في بناء سلطة الرئيس الجديد، فتم التخطيط لإستراتيجية تتضمن عملية تطهير في الأجهزة الإدارية والسياسية للدولة، من أجل ضمان السيطرة المباشرة لصالح الرئيس ضيوف[4].

وكان تولّي عبده ضيوف لمقاليد الحكم قد جرى في فترة تواجه فيها السنغال صعوبات اقتصادية جراء برنامج الإصلاح الهيكلي. فاستعمل عبده ضيوف تجربته الإدارية لإدارة الدولة، كما قام بتطبيق إستراتيجية تكمن في اقتسام الحكم مع المعارضة في البرلمان من خلال إرساء حكومة وحدة وطنية، وذلك بغرض إزاحة المسائل الاقتصادية والمالية عن النقاشات السياسية والعامة، وبالتالي تفادي انعكاساتها السياسية والاجتماعية، أي انعكاسات الإصلاح الهيكلي وتدهور عملة الفرنك CFA. هذا ما سمح بامتصاص بشكل مؤقت الصعوبات الداخلية للدولة[5].

وبالتالي فقد قام الرئيس عبده ضيوف بإنشاء نوع جديد من العلاقات بين المعارضة والحزب الحاكم، فقد أرسى أسسا لديمقراطية مسالمة، وثقافة لإدارة الأزمة السياسية. عند قيامه بالحكم إلى جانب المعارضة، قام عبده ضيوف بتقوية الأسس الديمقراطية للنظام على حساب جهازه السياسي. فحسب

[1] **Ibid.,** pp. 39-41.
[2] **Ibid.,** p. 46.
[3] رجل سياسة سنغالي من أصل فرنسي، مسؤول في الحزب الإشتراكي، ذو تأثير كبير في الحياة السياسية السنغالية.
[4] Momar Coumba Diop, Mamadou Diouf, **Le Sénégal sous Abdou Diouf : Etat et societé**. Paris : KARTHALA Editions, 1990. pp. 108,109,112.
[5] Lamine Tirera, **op. cit.**, p. 235.

تصريح عبده ضيوف : "كل القرارات الكبرى التي اتخذتها من أجل تطوير الديمقراطية السنغالية، اتخذتها غالبا على حساب حزبي"[1].

بصفة عامة تميّزت الدساتير السنغالية بتقوية السلطة التنفيذية، إذ تحوّلت الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية تدريجيا إلى إدارة سياسية وإدارية للدولة. وكان جون كولين Jean Collin يمارس رقابة غير رسمية على طاقم حزبه، من أجل البحث عن الشخصيات المعارضة التي يمكن أن تذبذب الوضع القائم[2].

وقد تضمّنت عملية بناء حكم عبده ضيوف أشكالا جديدة للزبائنية. حيث تم إنشاء العديد من المنظمات السياسية ذات نوع جديد، وهي عبارة عن جماعات الدّعم نذكر منها :

مجلس دعم نشاط الرئيس عبده ضيوف COSAPAD، جماعة الالتقاء والتبادلات من أجل سنغال جديد GRESEN، الحركة الوطنية للدعم MNS، الجمعية الوطنية لدعم نشاط السلطات العمومية ANSAPP، دائرة الصداقات السنغالية CAS، الأخوات المتحدة للهضبة من أجل دعم نشاط الرئيس عبده ضيوف USAPAD، المجلس الوطني لشعراء الحزب الاشتراكي من أجل دعم نشاط الرئيس عبده ضيوف CONAGRISAPAD، جمعية أصدقاء جون كولين Jean Collin من أجل دعم الرئيس عبده ضيوف، جمعية أصدقاء السيدة أليزاباث ضيوف Elisabeth Diouf من أجل المشاركة ودعم نشاطاتها الإجتماعية، جمعية دعم الرئيس عبده ضيوف (ASAPD-UNAF)، المجلس الوطني لدعم ملاك السفن والسماكين والصيادين للرئيس عبده ضيوف (CONSAMAPAD)، التجمع المستقل للشرطيين المتقاعدين أصدقاء جون كولين Jean Collin من أجل دعم نشاط الرئيس عبد ضيوف، حركة التضامن من أجل إعادة انتخاب عبده ضيوف (MSRA)، تحت سلطة الزعيم الديني شيخ تيديان ساي Cheikh Tidiane Sy، وهدفه هو إعادة انتخاب مكثف للرئيس عبده ضيوف[3].

هناك جانب واحد لم يتعرّض للتعديلات إبان حكم عبده ضيوف هو الجمعيات الدينية، التي كان يعتمد عليها سنغور، فقد أبقى وفاء الجمعيات الدينية للدولة. ومن جهة أخرى، لعب عبده ضيوف دورا في نشر الثقافة المسالمة بين مختلف الجمعيات الدينية. حيث كان يقوم بصلاة العيد في مسجد داكار الكبير، حتى لا يبدي انحيازا لأية جمعية دينية، وحتى لا يخلق إحباطا لدى الموريديين، أو التيجانيين، أو القادريين، أو الأعيان من الشعب.

[1] **Ibid.,** p. 229.
[2] Momar Coumba Diop, Mamadou Diouf, **op. cit.**, p. 113.
[3] **Ibid.**, pp. 115-116.

وتجدر الإشارة إلى الطابع المسالم لشخصية ضيوف كذلك عند تقبّله للخسارة في الانتخابات الرئاسية لعام 2000، وقيامه بمكالمة هاتفية لتهنئة المترشح الفائز وهو المعارض التاريخي عبد الله واد. هذا ما زاد من سمعة السنغال على المستوى الدولي، كنموذج للديمقراطية في إفريقيا.

عبد الله واد :

يُعرف عبد الله واد بكونه معارضا تاريخيا، يشاد له دوره في المعارضة السلمية، أي أنه كان يريد الوصول إلى السلطة لكن من خلال الوسائل السياسية، فحسب تصريح له قال "لن أصل إلى السلطة عن طريق المشي على جثث"[1]. وإن كانت حالته فيما بعد هي حالة معظم الرؤساء الأفارقة المتعطشين للبقاء في السلطة وتوريث الحكم لأبنائهم.

ولد عبد الله واد في 29 ماي 1926 في كيبيمير Kébémer ، إلا أن والده قام بتسجيله في سانت لويس للاستفادة من الوضعية القانونية للمواطنة الفرنسية. تخرج عام 1947 من "المدرسة العادية William Ponty" بداكار، التي درس بها معظم رؤساء ووزراء إفريقيا الغربية (مثل هوفوات بوانييه، حماني ديوري، موديبو كيتا، مامادو ضياء). كما تحصّل على شهادة دكتوراه في القانون والعلوم الاقتصادية من جامعة غرونوبل Grenoble بفرنسا[2].

كانت بداية عبد الله واد في السياسية في عام 1973، كمسؤول محلي للحزب الاشتراكي. وبعد سنة، قام بإنشاء الحزب الديمقراطي السنغالي. من أفريل 1991 إلى أكتوبر 1992 شغل منصب وزير دولة ضمن حكومة الوحدة الوطنية. وفي 15 ماي 1993 تم إلقاء القبض عليه رفقة ثلاثة أعضاء من حزبه بتهمة اغتيال بابكر ساي Babacar Seye نائب رئيس المجلس الدستوري، الذي كان مسؤولا عن إعلان نتائج الانتخابات التشريعية لفيفري 1993. فتم سجن عبد الله واد لمدّة ثلاثة أيام أطلق سراحه بعدها لعدم وجود أدلة كافية. ترشّح للانتخابات الرئاسية لعام 1978، 1983، 1988، 1993 دون الفوز في أي منها. إلا أن الملاحظ هو أن نسبة الأصوات التي تحصل عليها منذ أوّل ترشح له في الإنتخابات الرئاسية لعام 1978 كانت في تزايد مستمر ونفس الأمر بالنسبة لحزبه "الحزب الديمقراطي السنغالي"، بينما كانت شعبية ضيوف والحزب الإشتراكي تتناقص مع مرور الزمن، إلى غاية فوز عبد الله واد عام 2000. كما شغل عبد الله واد منصب وزير دولة من 1995 إلى 1997 في حكومة حبيب ثيام Habib Thiam.

في الانتخابات الرئاسية لعام 2000، تمكّن عبد الله واد من الفوز بفضل تحالف SOPI وهو تحالف سياسي للأحزاب المعارضة، مشكّل أساسا من الحزب الديمقراطي السنغالي بزعامة عبد الله واد

[1] Mody Niang, **Qui est cet homme qui dirige le Sénégal ?**. Paris : Editions l'Harmattan, 2006, p. 115.
[2] Souleymane Jules Diop, **Wade : l'avocat et le diable**. Paris : Editions l'Harmattan, 2007, p. 23.

ومجموعة من الأحزاب المعارضة الأخرى. وفي 1 أفريل 2000 تم إعلان عبد الله واد رئيسا للسنغال. وتم إعادة انتخاب الرئيس واد في رئاسيات عام 2007 في الدور الأول في انتخابات واجه فيها 14 مرشحا، أي أن الأحزاب المعارضة لم تتحالف.

وقد كان الانتقال الديمقراطي الذي شهده السنغال عام 2000 بمثابة تأكيد على خصوصية السنغال ضمن القارة الإفريقية، وكان واد رمزا للتغيير الذي أمل فيه الشعب السنغالي، ذلك لكونه معارضا تاريخيا. إلا أن منذ وصوله للسلطة أخذت تصرفاته منحى أدى إلى إضرابات سياسية في الدولة، وسيتم التطرق إلى ذلك في الفصل الرابع. إلا أن ذلك الانتقال الديمقراطي لم يكن حدثا منعزلا في التاريخ السياسي للسنغال. بل كان عبارة عن نتيجة لمسار ديمقراطي تدريجي، تُوِّج بانتقال عام 2000.

المطلب الثاني : المسار الديمقراطي ودوره في دعم الاستقرار السياسي

تُعدّ الديمقراطية من أهم عوامل الاستقرار السياسي، ذلك أن التداول السلمي على السلطة، ووجود برلمان يمثل مختلف القوى والأحزاب والفئات الاجتماعية، وإقرار صيغة التعددية السياسية والحزبية، وسيادة القانون، يدفع الفرد إلى المشاركة السياسية التي تستند عليها الشرعية[1].

وخلافا لمعظم الدول الإفريقية بصفة عامة، ودول المنطقة بصفة شبه مطلقة، تتميز الحياة السياسية السنغالية بكونها جد ثرية. فلم يشهد السنغال انقلابات عسكرية أو حروبا إثنية، أو نظام حكم ديكتاتوري، وقد أثبت في عام 2000 قدرته على التداول السلمي على السلطة. فحسب كرستيان كولان Christian Coulon (خبير بالشؤون السنغالية)، إن هذه الحالة الاستثنائية للسنغال يُفسّرها "الذكاء السياسي للسلطات التي قامت قبل الدول الأخرى بتحرير الحياة السياسية، وقد كانت الأولى للقيام بذلك في مجمل القارة الإفريقية"[2].

لقد تميّز المسار الديمقراطي في السنغال بالطابع التدريجي، بينما شهدت الكثير من الدول الإفريقية الانفتاح على التعددية دفعة واحدة مع نهاية الحرب الباردة أي في بداية التسعينيات. وقد كان السنغال أول دولة إفريقية تبنّت التعددية الحزبية، ويمكن اعتبار أن الانفتاح السياسي الذي تبنّاه السنغال قبل موجة التعددية التي شهدتها القارة في التسعينيات، أسهم في إرساء استقرار المؤسسات، وتفادي بروز أنظمة عسكرية[3].

[1] رائد نايف حاج سليمان، **مرجع سابق**.

[2] Toumany Mendy, **op. cit.**, p. 27.

[3] Abdou Latif Coulibaly, **Une démocratie prise en otage par ses élites : essai politique sur la pratique de la démocratie au Sénégal**. Paris : Editions l'Harmattan, 2006, p. 33.

إن ما يثير الانتباه هو أن الديمقراطية هي بمثابة تقليد في السنغال، فحسب سنغور، يتمتع السنغال بتقليد ديمقراطي يعود إلى فترة ما قبل الاستقلال. وتتعدّى أطروحة سنغور الجانب السياسي، حيث تعتمد على الميدان الروحي، الفلسفي، الثقافي، وحتى الوجودي. فبالنسبة لسنغور الديمقراطية ليست فقط الإجراءات المؤسساتية، "بل ترتكز كذلك على فضائل مثل الصدق، الشرف، التحكم في الذات، وروح الكرم". وقد قام الرئيس السابق عبده ضيوف بتعميق مفهوم الديمقراطية بتعريفها كما يلي : "هي شرط ضروري لارتياح الإنسان وتنميته، وهي مطلب معنوي عالمي. ليس هناك ديمقراطية للأغنياء، وأخرى للفقراء. ليس هناك ديمقراطية للأقوياء، وأخرى للضعفاء. هناك قاعدة للقيم ترتكز عليها الإنسانية. لابد أن تشترك كل الشعوب في الديمقراطية. والأزمات التي تهزّ قارتنا تحمل وصمة عار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وغياب الديمقراطية"[1]. هذا ما يبيّن توجه سنغور وضيوف نحو الاعتراف لحق الشعوب بالديمقراطية.

لفهم علاقة المجتمع السنغالي بالديمقراطية لابد من العودة إلى الماضي التاريخي القريب لاكتشاف أن الديمقراطية متجذرة في المجتمع السنغالي، ويعود ذلك إلى الفترة الاستعمارية، فقد كان للسنغاليين دوما ميولا واضحا للسياسة. وبعد تقبّلهم تحت الإكراه للسلطة الاستعمارية، لم يتمّ اقصاء جلّ السنغاليين من الحياة السياسية.

فقد كان الشعب السنغالي إبان الفترة الاستعمارية محكوما من خلال وضعيات قانونية مختلفة. فالسكان المولودين في البلدات الأربعة : سانت لويس، داكار، غوري وروفيسك، كانوا يُعدّون بمثابة مواطنين فرنسيين، وبالتالي كان لهم حق التمثيل في البرلمان الفرنسي من طرف نائب، والحق في الانتخاب وهذا منذ عام 1848. وكانت البلدات الأربعة، مجهزة بمجلس بلدي، وترسل ممثليها إلى المجلس الاستعماري. إلا أنه لم يكن مجمل الشعب السنغالي يستفيد من هذه المزايا، فقد كان لباقي السنغاليين الذين ليسوا من البلدات الأربعة، نفس وضعية سكان المستعمرات الأخرى، أي كانت لهم صفة رعية فرنسية un sujet français[2].

وقد كان بارتيليمي ديرانت فالنتين Barthémémy Durant Valentin أول نائب سنغالي انتُخِب في 4 نوفمبر 1848، ثم انقطع التمثيل البرلماني خلال الإمبراطورية الثانية، وقامت الجهورية الثالثة بإعادته في 1871. وإلى غاية 1914، لم يكن يُبعث إلى البرلمان الفرنسي إلا المواطنون البيض أو ذوي

[1] Toumany Mendy, **op. cit.**, p. 28.
[2] Christian Roche, **Le Sénégal à la quête de son indépendance : 1939-1960 : chronique de la vie politique et syndicale, de l'empire français à l'indépendance**. Paris : KARTHALA Editions, 2001. p. 18.

العرق المختلط، وفي عام 1914، أرسل مواطنو البلدات الأربعة لأول مرة إلى باريس سنغالي زنجي هو بليز ديان Blaise Diagne (1872-1934) وقد بقي هذا الأخير ممثلا إلى غاية وفاته[1].

وبالتالي تميّز السنغال من بين كل المستعمرات الفرنسية بتمتع نسبة من مواطنيه بحق المواطنة الفرنسية، بما يترتب على ذلك من حقوق وثقافة المشاركة السياسية نمت وتجذّرت في المجتمع منذ ذلك الحين. واستمر تقليد الديمقراطية والثقافة السياسية في المجتمع السنغالي حتى بعد الاستقلال. هذا إلى جانب نشاط نخبة من السنغاليين في الحياة السياسية، مثل لمين غاي الذي يعود إليه الفضل في حصول جلّ أفارقة المستعمرات الفرنسية عام 1946 على المواطنة الفرنسية.

عاش السنغال منذ الاستقلال ديمقراطية في تطور إيجابي وشهد انفتاحا تدريجيا نحو التعدّدية السياسية، بدأت بتعدّدية مقيّدة في السبعينيات،ثم تطوّرت إلى تعدّدية شاملة في بداية الثمانينيات. وتجدر الإشارة إلى أن وضعية الحزب الواحد التي تميّز بها السنغال بعد استقلاله تعود إلى قيام سنغور بتجميع الأحزاب وتوحيدها في إطار الحزب الحاكم. فقد استعمل محررو المادة 3 من الدستور الأول للسنغال عبارة الجمع عند التكلم عن "الأحزاب والتجمعات السياسية"، إلا أن كان يهيمن على الساحة السياسية منذ 1960 حزب سياسي واحد، وهو الحزب التقدمي السنغالي Parti Progressiste Sénégalais. وقد فاز هذا الحزب بالأغلبية المطلقة في جميع الانتخابات المهمة منذ عام 1951، أي منذ ظهوره على الساحة السياسية تحت اسم التكتل الديمقراطي السنغالي[2].

فقد قرأ الملاحظون في تطبيق سنغور للديمقراطية تخوفا من ممارستها بطريقة غير محدودة، حيث كان سنغور يقرّ بأنه لا يريد ديمقراطية متوحشة، لذلك فُسِّرت محاولاته المتعددة لتجميع الأحزاب، كإرادة لعرقلة اللعبة الحرة للتعددية الحزبية. وبالفعل فقد كانت محاولاته لتوحيد الأحزاب ناجحة، ونتج عنها وضعية تتميز بالأحادية الحزبية وذلك بين 1966 مع اختفاء حزب التجمع الإفريقي-السنغال PRA-Sénégal و1974 مع نشأة الحزب الديمقراطي السنغالي PDS بزعامة عبد الله واد[3].

تميّزت فترة السبعينيات ببروز أحزاب معارضة تعمل في الخفاء، ما جعل سنغور يتفطّن لخطورة الوضع، والتيّقن من ضرورة تقنين هذه الأحزاب، وجعل النظام السياسي يتكيّف مع المتغيّرات الداخلية. وكان خيار سنغور بمثابة حل وسط بين الحرية الشاملة، ووضعية الحزب الواحد أو المُوَحَد وبالتالي اختار التعدّدية المقيّدة عام 1974. وكان سنغور يقر بأنه موالٍ لديمقراطية مرتّبة، قريبة لكن مختلفة عن الديمقراطيات الأوربية، التي كان يعيب عليها تراخيا فوضويا. وفي نفس الإطار تم إحداث توازنا من

[1] **Loc. cit.**
[2] Gerti Hesseling, **op. cit.**, p. 224.
[3] Assane Seck, **Sénégal, émergence d'une démocratie moderne, 1945-2005 : un itinéraire politique**. Paris : KARTHALA Editions, 2005, p. 176.

خلال إدخال النسبية في توزيع جزء من المقاعد في الانتخابات التشريعية، وذلك من خلال قانون 1978. ومنذ تلك الفترة زال الطابع الأحادي الحزبي عن الجمعية الوطنية السنغالية[1].

إن ذكاء النخبة السياسية السنغالية يتجلى من خلال أنها تيقّنها مبكّرا بضرورة فتح اللعبة السياسية ولو قليلا، والتضحية بالحزب الوحيد بتعريضه للمنافسة[2]. فقام التعديل الدستوري لعام 1976 بتحديد عدد الأحزاب السياسية في ثلاثة أولا، وذلك مواكبةً للتيارات السياسية العالمية وهي (الليبرالية، الاشتراكية، والشيوعية)، ثمّ وُسّعت إلى أربعة أحزاب، حيث أضيفت إمكانية بروز حزب محافظ[3]. وفي عام 1978، تم تنظيم انتخابات تعددية، وذلك لتهدئة المعارضة. وقد ساعد ذلك الدولة لتهيئة نفسها مسبقا للتعددية الشاملة، كما أنقض ذلك المؤسسات السياسية من الحكم العسكري.

وهناك عدّة تفسيرات لاختيار السنغال للتعدّدية من بينها جعل السنغال أكثر جاذبية بالنسبة للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، والدول الغربية التي تسهم في التعاون من أجل التنمية. كما أن تبني التعدّدية حدث قبيل انضمام السنغال إلى الاشتراكية الدولية L'International Socialiste، والتي كان من شروط الانضمام إليها، وجود تعددية حزبية فعالة في الدولة الراغبة في الانضمام.

في بداية الثمانينيات، تم إرساء التعدّدية الشاملة وذلك من خلال قانون 6 ماي 1981. وبالتالي، في يوم 24 أوت 1981 حذف البرلمان المادة 3 من الدستور، والتي تحدّد عدد الأحزاب السياسية في أربعة. وهذا هو الفرق بين رئاسة سنغور ورئاسة ضيوف فيما يخص تطور الأحزاب السياسية. حيث انتقل عدد الأحزاب من 4 إلى 40 حزبا[4]. ويعد السنغال اليوم حوالي 80 حزبا سياسيا.

من جهة أخرى، إن الحدث الذي أصبح لصيقا بسمعة السنغال الدولية –إلى جانب استقراره السياسي- هو الانتقال الديمقراطي الذي شهده في عام 2000. حيث أن في الانتخابات الرئاسية ل 27 فيفري 2000، كان هناك ثمانية مرشحين، من بينهم عبده ضيوف (65 سنة) ممثل الحزب الاشتراكي PS، عبد الله واد (75 سنة) ممثل الحزب الديمقراطي السنغالي PDS، مصطفى نياس (61 سنة) ممثل حزب تحالف قوى التقدم AFP. وقد لوحظ غياب عدّة ممثلين عن أحزاب معارضة، ذلك أنهم تحالفوا لمساندة المرشح عبد الله واد، وشكّل ذلك التحالف مع الحزب الديمقراطي السنغالي ما سُمي ب SOPI أي التغيير (بلغة الولوف) فقد كانوا يؤمنون أن التغيير ضروري بعد 40 عاما من حكم الاشتراكيين، كما كانوا يأملون تحقيق ذلك التغيير من خلال المعارض التاريخي عبد الله واد. من جهته، حظي المرشح مصطفى نياس بتحالف عدّة أحزاب إلى جانبه تحت إسم La coalition de l'espoir 2000.

[1] Assane Seck, **op. cit.**, pp. 176-177.
[2] **Ibid.**, P. 34.
[3] **Ibid.,** p. 157.
[4] Toumany Mendy, **op. cit.**, pp. 50-51.

وقد كان عبد الله واد، قد وعد السنغاليين في حالة فوزه بطي صفحة الاشتراكيين، وإرساء ديمقراطية جديدة. وقدّم نفسه على أنه حامل للتغيير، وأنه مرشَّح الشعب. وكانت نتائج الدور الأول أن تحصّل عبده ضيوف على نسبة 41,33% من الأصوات، أما عبد الله واد فقد تحصّل على نسبة 30,97%، وتحصّل مصطفى نياس على 16,76% من الأصوات. وتوزّعت الأصوات الأخرى على بقية المرشحين. وبالتالي كان لابد من تنظيم دور ثاني، يتنافس فيه المرشحان عبده ضيوف وعبد الله واد.

إن إعلان تنظيم دور ثاني كان بمثابة صدمة في البلاد، إذ أنه لأول مرة منذ خمسون عاما أصبح التغيير ممكنا، بالإضافة إلى ذلك فإن تنظيم دور ثاني هو دليل على نضج الديمقراطية السنغالية. وكان الحل الوحيد بالنسبة لواد للفوز – نظرا لحيازته نسبة أقل من ضيوف في الدور الأول – هو إنشاء جبهة للتحالف ضد ضيوف.

قام عبد الله واد بالتقرب من مصطفى نياس لكسب أصوات مواليه في الدور الثاني، ووعده بأن في حالة فوزه سيقوم بتعيينه كوزير أول. وبما أن مصطفى نياس يندرج ضمن المعارضة، قَبِلَ الاتفاق. وبطريقة غير علنية، كانت الرابطة التيجانية مساندة لعبده ضيوف، أما الرابطة الموريدية فقد ساندت عبد الله واد[1].

وقد كان يوم 19 مارس 2000 تاريخيا بالنسبة للسنغال. لأول مرة في تاريخه عاش السنغال التداول في الحكم مع وصول المعارضة. فقد فاز عبد الله واد بنسبة 58,49% من الأصوات، مقابل 41,51% من الأصوات لصالح عبده ضيوف. قبيل إعلان النتائج، كانت فرحة عارمة ضمن الشعب الذي تتبع النتائج من خلال مختلف الإذاعات، كما كان هناك تخوّف ضمن الشعب من ردّة فعل عبده ضيوف في حالة الخسارة، وعدم تقبّله ترك السلطة.

وتجدر الإشارة إلى أن السنغال يتميّز بوجود حرية الصحافة ووسائل الإعلام، إذ أن خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2000، أرسلت مختلف المحطات الإذاعية مبعوثيها إلى مختلف مكاتب التصويت، لرقابة شفافية الانتخابات. وبالتالي كانت النتائج في كل مكتب تُبث على المباشر من طرف الإذاعات. هذا ما سمح للمواطنين بمعرفة نتائج الانتخابات حتى قبل إعلانها من طرف وزارة الداخلية. ولم يشهد الدور الأول احتجاجات ضد التزوير، فقد تم برقابة "المرصد الوطني للانتخابات" ONEL

[1] Adrien Thouvenel-Avenas, **L'alternance politique au Sénégal : 1980-2000**. Université Sorbonne Paris IV. Master2 ,2007.

(Observatoire national des élections)، بالإضافة إلى عدة ملاحظين دوليين. كما يتميّز السنغال بوجود مجتمع مدني فعّال، وهي من الحالات النادرة ضمن الدول الإفريقية[1].

يمكن استنتاج أن فوز عبد الله واد في رئاسيات 2000. والتداول الذي حدث لم تنشئه الأحزاب المعارضة لوحدها، بل تم بفضل انخراط الشعب ورغبته في التغيير، وبفضل دور المجتمع المدني الفعال في ممارسة الرقابة على العملية الانتخابية. وقد تم انتقال السلطة في ظروف سلمية، إذ تحدث الأزمة عند محاولة الوصول إلى السلطة بطرق عنيفة. كما يمكن اعتبار هذا الانتقال كنتيجة للمسار التدريجي نحو الديمقراطية الذي شهده السنغال. هذا إلى جانب الدور الذي لعبه الجيش الذي بقي محايدا وحارسا على تطبيق نتائج العملية الانتخابية.

المطلب الثالث : دور الجيش في الحياة السياسية الوطنية

يحتل الجيش مركزا متميزا بين معظم المؤسسات الاجتماعية الأخرى في الدولة، حيث أن الجيش هو المؤسسة الأولى المعنية بالدفاع عن الدولة ضد أي تهديد خارجي. وتزداد أهميته على صعيد القارة الإفريقية حيث يأخذ دور الجيش أبعادا إضافية، إذ أن أمور الحكم آلت إليه في معظم دول القارة بعد الاستقلال، إلى درجة أصبح فيها التّكلّم عن عسكرة السياسة في إفريقيا. وهذا الأمر يقود إلى التساؤل حول دور الجيش في السنغال وما تأثيره على الاستقرار السياسي.

يشير عالم الاجتماع توماس بوتومور إلى الدور الذي تلعبه جماعة ضباط الجيش "الصفوة العسكرية" في المجتمعات النامية، ويقرّ بأن دور هذه الجماعة قد يفوق تأثير المثقفين أو القادة السياسيين في بعض الدول، وأن المجتمعات المستقلة حديثا والتي لا تزال فيها النظم السياسية في دور التشكيل، والسلطة السياسية غير مستقرة، يكون لأولئك الذين يسيطرون على قوى القهر العليا، فرصة القيام بدور هام في تحديد مستقبل الأمة[2].

وقد حدّد هنتغتن النمط المثالي للعلاقات المدنية العسكرية، وهي تتمثّل في السيطرة العسكرية الموضوعية والتي تتحقّق من خلال تقليص القوّة السياسية للعسكريين، ويتّسم هذا النمط بالملامح التالية: إضفاء طابع الاحتراف على المؤسسة العسكرية، حياد العسكريين سياسيا، الحصول على تدريب مهني متخصّص في إدارة عمليات العنف في المجتمع، والاستعداد لتنفيذ قرارات الحكومة الشرعية[3].

---

[1] مقابلة مع السيّد عبد المجيد كواشي، **مستشار سابق في السفارة الجزائرية بداكار، من 1998 إلى 2001**.

[2] عبد السلام ابراهيم بغدادي، **المرجع نفسه**، ص. 258.

[3] حمدي عبد الرحمن، **دراسات في النظم السياسية الإفريقية**. القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002، ص 107.

في هذا الإطار، يتميز الجيش السنغالي ضمن جيوش دول القارة الإفريقية بالطابع الجمهوري، وبأنه لم يحاول أبدا القيام بانقلاب عسكري. ويشيرمعظم المختصين في المسائل العسكرية إلى أن في الأصل كان الجيش السنغالي يتشكل من جنود سابقين وضباط صف شاركوا في مختلف عمليات القمع الاستعماري الفرنسي (في الهند الصينية والجزائر). وعند الاستقلال، ومن أجل خلق فيلق ضباط، قام السنغال المستقل حديثا بتجنيد معلّمِين، كتاب إداريين، تقنيين في الفلاحة وتربية المواشي، وتم تكوينهم بفرنسا، في مدرسة تكوين ضباط رعايا أقاليم ما وراء البحار EFORTOM (Ecole de formation des officiers ressortissants des territoires d'outre-mer). وبالتالي فإن الجيش السنغالي هو نتاج قوة استعمارية سابقة[1].

عند الاستقلال كان للعامل الإثني ثقلا كبيرا في خيارات سنغور لقائد أركان الجيش. فقد تلقى سنغور تكوينا في الإثنولوجيا الاستعمارية، وبالتالي كان متفطنا ولم يكن ليرتكب أخطاء في هذا القطاع الاستراتيجي، وقد كان خياره الأول هو ضابط ولوف (أي ينتمي إلى الجماعة الإثنية الأغلبية)، الجنرال أمادو فال Amadou Fall. وقد بيّنت التجارب في دول إفريقية أخرى فيما بعد، أن الانقلابات العسكرية هي غالبا من فعل ضباط ينحدرون من جماعات إثنية أقلية، خاصة إذا كانوا مهمشين خلال الفترة الاستعمارية، فالضباط المنتمين إلى الجماعات الإثنية الأغلبية هم أقل ميلا وأقل تأهبا للقيام بانقلاب عسكري[2].

وفي عام 1962، نشبت الأزمة المؤسساتية التي تواجه فيها سنغور ومامادو ضياء. خلال تلك الأزمة، وقف الجنرال أمادو فال إلى جانب مامادو ضياء. إلا أن وبدون مواجهة أو محاولة الاستيلاء على السلطة، قام العسكريون بإعادة إرساء الوضعية، ودعم سنغور في وظائفه[3].

لم يتردد سنغور في تعويض الجنرال أمادو فال بضابط ذو عرق مختلط (métis)، وهو الجنرال جان ألفريد ديالو Jean Alfred Diallo. بحكم أن السنغاليين ذوي العرق المختلط بين الأبيض والأسود، هم مجموعة جد ضئيلة وليسوا متأثرين بمفهوم الإثنية، حيث أن معظمهم يصنَّف نفسه في وضعية هامشية، ويتّجهون سايكولوجيا إلى الثقافة الفرنسية، ومعظمهم لا يحاول الاندماج في الثقافة الإفريقية. وبالتالي كان خيار سنغور لرجل ذو عرق مختلط métis لقيادة الجيش بمثابة ضمانة بالنسبة له[4].

[1] Momar Coumba Diop, Mamadou Diouf, **op. cit.**, pp. 95-96.
[2] Makhtar Diouf, **op. cit.**, pp. 111-112.
[3] Doudou Sidibé, **Démocratie et alternance politique au Sénégal**. Paris : Editions l'Harmattan, 2006, pp. 62-63.
[4] Makhtar Diouf, **op. cit.**, pp. 112.

وحسب دودو سيديبي Doudou Sidibé – وهو خبير سنغالي في النزاعات الدولية – لو أن هذه الوضعية (أي المواجهة بين سنغور وضياء) حدثت في تلك الفترة في أي بلد إفريقي آخر لاستولى العسكريون على السلطة. إلا أن الجيش السنغالي ورغم كونه في تلك الحالة أقرب إلى السلطة من أي وقت مضى، تحلى بروح المسؤولية، وأثبت أنه جيشا جمهوريا[1].

أما عن القائد الثالث لأركان الجيش الذي عيّنه سنغور، فهو ضابط ولوف مسلم إدريسا فال Idrissa Fall عام 1974، بعد ذهاب سلفه إلى التقاعد. وفيما يخص القائد الرابع لأركان الجيش السنغالي، فقد كان خلال مرحلة حكم عبده ضيوف، وهو الجنرال تافاريز دا سوزا Tavarez De Souza، وأصله من جماعة إثنية أقلية في كازامنس، وكانت تلك أول مرة تنتشر فيها إشاعة في البلد عن انقلاب عسكري. وقد كان ذلك خلال فترة الاضطرابات المتتالية جراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية المتجادل حولها عام 1988. فأُحيل إثر ذلك قائد أركان الجيش إلى التقاعد، وتم تعويضه بضابط ولوف لوبو[2]. كما طرأت عدّة تغييرات على الجيش في عام 1988 يمكن إرجاعها إلى أسباب أمنية مرتبطة بوضعية فيفري ومارس 1988.

لم يشارك العسكريون في السنغال في كتابة الدستور، إلا أنهم قدموا المساعدة عدة مرات للسلطة السياسية في زمن الأزمات والانتخابات. كما أنهم ساعدوا في تسيير الشؤون العمومية. وقد لعب الجيش منذ السنوات الأولى للاستقلال دورا هاما في عمليات الحفاظ على النظام، وذلك من خلال تهدئة المظاهرات[3].

ويقر الجنرال لمين سيسي Lamine Cissé – وهو من أبرز قادة الجيش السنغالي – في هذا الصدد بأن "لطالما تكلّمت في كل تصريحاتي عن الخضوع الذي يجب أن يتحلّى به الجيش اتجاه مؤسسات الجمهورية. وفي كل الظروف، لابد أن يبقى الجيش جمهوريا". فمن الجنرال لمين سيسي الذي لُقِّب بميكانيكي الانتقال، حيث أنه لعب دورا مهما في تنظيم انتخابات الانتقال الديمقراطي لعام 2000، إلى تافاريز دو سوزا Tavarez De Souza الذي لم يطلق النار على المتظاهرين عام 1988، مرورا بالجنرال مامادو نيانغ Mamadou Niang ، الرئيس السابق للمرصد الوطني للانتخابات ONEL، ووزير سابق للداخلية، فقد لعب العسكريون دوما دورا رئيسيا في تطور الديمقراطية في السنغال. والتاريخ يبين أن السنغاليين العسكريين، يميلون بعد تقاعدهم إلى اتخاذ أدوار سياسية ودبلوماسية[4].

[1] Doudou Sidibé, **op. cit.**, p. 63.
[2] Makhtar Diouf, **op. cit.**, pp. 112.
[3] Momar Coumba Diop, Mamadou Diouf, **op. cit.**, p. 98.
[4] Doudou Sidibé, **op. cit.**, p. 63,64.

كما قام الجيش السنغالي بلعب دور مهم تحت راية الأمم المتحدة في عملياتها لإعادة إرساء السلم والديمقراطية في كل من : لبنان، حرب الخليج، التشاد، أنجولا، الكونغو، سيراليون، الفلبين، تيمور الشرقية، البوسنة، ومقدونيا. ومنه يتضح أن الجيش السنغالي يتسم بكونه جيشا محترفا وجمهوريا، وهي سمات ليست كل الجيوش الإفريقية تتمتع بها.

لم يشهد السنغال هيمنة على الحياة السياسية من طرف العسكريين، وفي هذا الصّدد، لتحقيق الاستقرار السياسي لابد من إحداث ذلك التوازن بين العسكري والمدني، فمثلا الملاحظ هو أن في غانا وبعد عدة انقلابات عسكرية، وحالات عدم استقرار سياسي، لم تشهد غانا الاستقرار إلا بداية من قيام الجنرال روليجز بتسليم الحكم للمدنيين، ومنذ ذلك الحين إلى غاية اليوم تُعرف غانا باستقرارها السياسي، حيث أنها تُصنَّف من حيث مؤشرات الاستقرار السياسي، في المراتب الأولى ضمن دول القارة الإفريقية.

في هذا الإطار، تتميّز المؤسسة العسكرية في البلدان الإفريقية بلعب دور محوري، نظرا لعجز المؤسسات المدنية، والتخلف الكبير في البنية الأساسية والمشاكل الاقتصادية والوضع الاجتماعي الذي يؤخر تولي المؤسسات المدنية زمام السلطة، بالإضافة إلى هذا، وجود حالات التهديد سواء الداخلية أو الخارجية في معظم دول القارة مما يشجّع على بقاء العسكريين في الحكم أو إدارة العملية السياسية عن بعد[1]. وكثيرة هي الأمثلة عن تدخلات الجيش في العملية السياسية ما أثّر على استقرار الدولة، ومن أحدث الأمثلة ما حدث في مدغشقر.

من جهة أخرى تعاني الدول الإفريقية ذات الجيوش التي قامت على أسس إثنية من اضطرابات كان لها بالغ الأثر على صعيد الاستقرار السياسي، من بين هذه الحالات يمكن ذكر الجيش الكونغولي (جمهورية كونغو الديمقراطية) الذي قام في بداية الاستقلال على أسس قبلية، حيث كان جزء منه مواليا لرئيس الوزراء باتريس لومومبا، وجزء آخر موالي للجنرال موبوتو، وجزء وقف مع المتمردين في إقليم كاتنغا، الأمر الذي عرض وحدة الوطن للخطر، وهو ما تجسد في الأحداث الدموية التي أدت إلى مقتل لومومبا، ومحاولة انفصال إقليم كاتانغا عن البلاد[2].

يتّضح من خلال ما تقدّم، أن الصيغة المثلى لبناء جيش وطني لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال احترافية الجيش وحياده، واحتضانه لشرائح تمثل جميع أعضاء الجماعة الوطنية، تحلّيه بالإخلاص والنزاهة، والتزامه بالدور المخول له دستوريا للحفاظ على الاستقرار السياسي للدولة. وهذا ما يتميّز به

[1] عبد السلام إبراهيم بغدادي، **مرجع سابق**، ص. 258.
[2] **المرجع نفسه**، ص ص. 259-261.

الجيش السنغالي، الأمر الذي ساعد الدولة على ضمان استقرارها. وبالتالي، نظرا للأدوار التي يلعبها الجيش السنغالي، يمكن اعتباره أحد أهم أعمدة بناء الاستقرار السياسي للدولة.

المطلب الرابع : دور الجمعيات الدينية كوسيط بين السلطة السياسية والمجتمع

يلعب العامل الديني دورا مركزيا في الحياة السياسية السنغالية، هذا دون أن يؤدي ذلك إلى مواجهة بين الأغلبية المسلمة والأقلية المسيحية. فمن الرئيس سنغور إلى الرئيس واد، مرورا بالرئيس ضيوف، لعب كل رؤساء السنغال ورقة الرابطات الأخوية الدينية لإرساء أحسن لمشروعيتهم أو للاستفادة من دعمها. وبالتالي، لابد من التمعن في دور وطبيعة وتطور العلاقات بين السلطتين الدينية والسياسية في بنية المجتمع السنغالي، إذ أن هذه المقاربة تسمح بفهم كيف تم إرساء الإسلام كمحاولة للإجابة على الأزمات المتعددة الأشكال في السنغال.

يتميّز الإسلام السنغالي بنمط رابطات أخوية يرتبط وجودها وهيكلتها وتطورها، ارتباطا وثيقا بالعلاقات التي تكرسها مع النظام السياسي والإداري[1]. وتعدّ الجمعيات الدينية أحد الركائز الأساسية للاستقرار السياسي في السنغال، وذلك من خلال العلاقات الزبائنية القائمة بين النخبة السياسية والرابطات الأخوية الإسلامية. حيث يحوي المجتمع السنغالي 95% من المسلمين، من بينهم 85% ينتمون إلى الجمعيات الدينية، عددها أربعة وهي : الموريدية، التيجانية، القادرية، والأعيان.

كل فرد متدين بالإسلام في السنغال، يختار زعيما دينيا يُدعى "المرابط" Le marabout وعادة ما يكون هذا الأخير شخصية محلية مهمة وقوية اقتصاديا. ويقوم ذلك الفرد المسلم بالبحث عن السند الروحي والمعنوي في ذلك المرابط[2]. وهناك عدّة دراسات أولت أهمية كبرى لمسألة "الشيخ"، وبحثت مدى ضرورته للمريد بهدف تنشئته على الأخلاق الصوفية، وهذا ما يُصطلح عليه بالتربية الروحية[3].

والمرابطون بحد ذاتهم، يرتبطون بدورهم من خلال هرمية، يتربع على قمّتها زعيم ديني بدون منازع، وهو الخليفة العام. وبالتالي يمارس الخليفة العام لكل رابطة أخوية دينية أعلى سلطة، حيث يكون

[1] Blondin Cissé, **Confrérie et communauté politique au Sénégal : pour une critique du paradigme unificateur en politique**. Paris : Editions l'Harmattan, 2007, p. 69.
[2] Nadia Molenaers, Robrecht Renard, **L'aide internationale et la quête élusive du développement socio économique au Sénégal**. Belgique : Université d'Anvers, Institut de politique et de gestion du developpement, 2006. p. 15.
[3] محمد الكحلاوي، **الفكر الصوفي في إفريقيا والغرب الإسلامي (القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر ميلادي)**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2009، ص 111.

مُدعَّم على المستويات الأدنى من طرف مرابطين يتحكمون في شبكات ممتدة. ويُنظرُ إلى هؤلاء المرابطين على أنهم أشخاص خارقون للعادة، كارزميون، ومحاطون بهالة من القدسية[1].

الشكل رقم (4) : شكل يوضّح توزّع مسلمي السنغال بحسب الجمعيات الدينية[2]

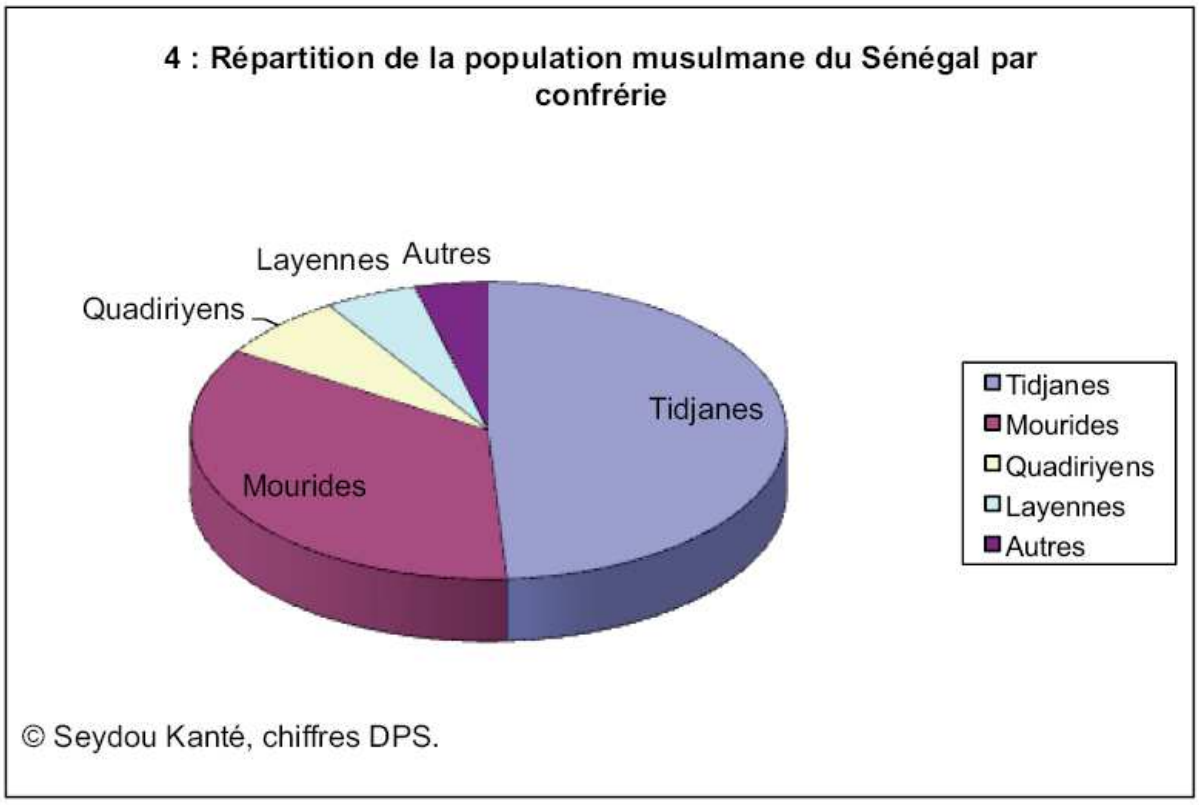

هذا وتتمتع الجمعيات الدينية بمشروعية متجذرة في المجتمع السنغالي، حيث أن : 85,4% من السنغاليين يثقون كثيرا في هذه الجمعيات، و59% يقرون بأنه من اللائق أن يعرب الزعماء الدينيون عن مواقفهم فيما يخص القضايا السياسية الهامة. وبالمقابل، لا تتمتع الأحزاب والمؤسسات السياسية بنفس الركيزة الشعبية ضمن المجتمع السنغالي[3]. وبالتالي، لا يمكن دراسة الحياة السياسية للسنغال دون الأخذ بعين الاعتبار تأثير الجمعيات الدينية، وشخصيات مؤسسيها التي طبعت الإسلام السنغالي، مثل الحاج مليك ساي El Hadj Malik Sy وأحمدو بامبا Ahmadou Bamba. والرابطات الأخوية الدينية في السنغال كالآتي :

الرابطة الأخوية المريدية : وهي أكثر الرابطات ديناميكية في السنغال، تتميز بِحَثِّها على الانضباط والعمل. أسسها المرابط أحمد بن حبيب الله المدعو الشيخ أحمدو بامبا Cheikh Ahmadou

[1] مقابلة مع السيّد عبد المجيد كواشي، **مرجع سابق.**
[2] Gérard François Dumont, Seydou Kanté. **Op. cit.,** p. 122.
[3] Nadia Molenaers, Robrecht Renard, **op. cit.,** p. 15.

Bamba، والملقب أيضا ب Serigne Touba. تأسست مدينة توبة Touba عام 1887، وأصبحت هي المدينة المقدسة للموريدية، حيث تستضيف في شهر فيفري لكل سنة الحج الشهير "ماغال" Le Magal الذي يستقطب الملايين من الأتباع الذين يتوافدون على المعقل الديني للموريديين. لكنها تتميز بشبكة ولاءات تتوزع على أنحاء مختلفة من العالم، وبالخصوص في المراكز الحضرية الغربية الكبرى مثل (باريس، نيويورك، روما، مدريد،...). والخليفة العام الحالي للموريديين هو شيخ سيدي مختار مباكي.

الرابطة الأخوية التيجانية : هي الرابطة الأكثر انتشارا في إفريقيا، تأسست خلال القرن 18 من طرف أحمد تيجان المنحدر من جنوب الجزائر. إن دخول هذه الطريقة إلى المنطقة الجهوية في بداية القرن 19 كان من صنيع قبائل المور، والمرابطون المحاربون التوكولور. وقد تمّ دخول هذه الطريقة إلى السنغال عن طريق الحاج مليك ساي El Hadj Malick Sy (في منطقة كايور Kayor) والحاج عبد الله نياس El Hadji Abdoulaye Niasse (في منطقة السالوم).و تضم رابطة التيجانية في السنغال ستة عائلات دينية متجمعة حول مدينة تيفاون Tivaouane وهي المعقل الديني الرئيسي للرابطة التيجانية. والخليفة العام الحالي للتيجانيين هو منصور ساي Serigne Mansour Sy.

الرابطة الأخوية القادرية : وهي أقدم رابطة أخوية في السنغال، أسسها الشيخ عبد القدير الجيلاني في القرن 12. وقد لعبت هذه الرابطة الأخوية دورا رئيسيا في نشر الإسلام بين شعوب إفريقيا تحت الصحراء، وذلك بفضل مساعدة تجار وعلماء تومبوكتو. أما في السنغال فقد تأسست القادرية خلال القرن 18، من طرف الشيخ بوكونتا. وهي تتواجد أساسا في المناطق التالية : تياس، كولدا، تامباكوندا، وفاتيك. كما أن للقادريين، معاقل دينية في المجتمع الريفي نداياسان Ndiassane الذي يستقبل حجا سنويا، ويضم مساجد ومراكز دينية. والخليفة العام الحالي للقادريين هو الحاجي مام بو مامادو كونتا.

رابطة الأعيان : تتواجد هذه الرابطة أساسا في داكار (Yoff, Cambérène)، وهي لا تمثل سوى 2% من مجموع السكان المسلمين في السنغال. تتكون بصفة رئيسية من إثنية اللوبو Les Lébous، وهذه الأخيرة هي عائلة سوسيوثقافية تنتمي إلى الجماعة اللغوية للولوف. تأسست رابطة الأعيان من طرف ليباس ثياو Libasse Thiaw المدعو سيدنا إمام الله Seydina Limamou Laye، في عام 1884[1]. والخليفة العام الحالي للأعيان هو مام الحسن ثياو لاي Mame Alassane Thiaw Lay. ويُجنَّد أتباع كل رابطة أخوية من مختلف الإثنيات، هذا ما جعل كل رابطة أخوية تتميّز بكونها فسيفساء إثنية. كما تتميّز بكونها منتشرة في مناطق أكثر من أخرى، ولكل جمعية دينية معقلا رئيسيا مقدّسا يتواجد بمدينة أو منطقة محدّدة مثلما هو مبيّن في الشكل رقم (5).

[1]Mountaga Diagne , **Décentralisation et participation politique en Afrique : Le rôle des confréries religieuses dans la gouvernance locale au Sénégal**. L'ARUC-ISDC, Université du Quebec, 2008 p. 6-7.

الشكل رقم (5) : شكل يوضّح مناطق تمركز الجمعيات الدينية في السنغال[1]

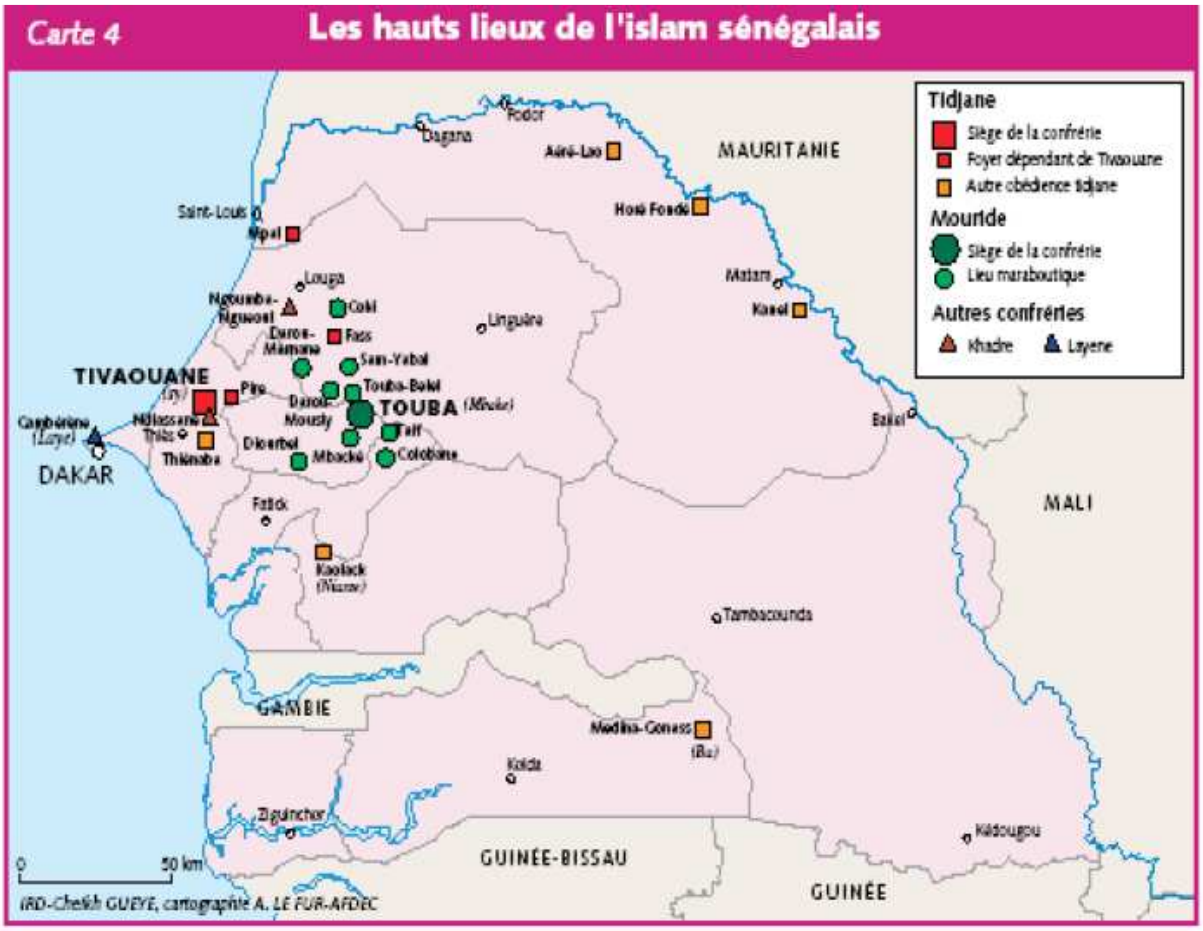

لفهم تأثير الرابطات الأخوية الدينية، وفهم العلاقات بين السلطة السياسية والسلطة الدينية في السنغال، لابد من العودة إلى تاريخ مرحلة ما قبل الاستعمار. إذ أن دخول الإسلام إلى السنغال تم دون اللجوء إلى السلاح. حيث بدأ المرابطون بالاستقرار في ساحات الممالك، أين كانوا يمارسون تأثيرا كبيرا في تربية الملوك والأمراء. وقد كان للنشاطات التبشيرية للتجار في المراكز الحضرية للمنطقة الجهوية تأثيرا كبيرا في دخول الشعوب المحلية للإسلام[2].

حيث أن ارتباط الإسلام بالتجارة في إفريقيا تحت الصحراء هي ظاهرة معروفة، فقد أسهم تجار قبيلة المور في دخول القادريين والتيجانيين إلى السنغال. وبالتالي، فقد وُلد الدين الإسلامي في حضن مجتمع تجاري، وهو يعبر عن مجموعة أفعال وقيم ترتبط ارتباطا وثيقا بالنشاطات التجارية، وملائمة لأسلمة شعب السنغال.

[1] Gérard François Dumont, Seydou Kanté. **Op. cit.,** p. 123.
[2] Mountaga Diagne, **op. cit.,** p. 7-8.

يتفق المؤرخون على أن دخول الإسلام إلى صحراء إفريقيا الغربية كان في القرن العاشر، وابتداء من القرن الحادي عشر بدأ الإسلام ينتشر في وادي السنغال وبلد توكولور. أما بلد الولوف فقد كان على صلة مع الإسلام من خلال موريتانيا، ولكن الأمراء، ومع أنهم استقبلوا المرابطين في ممالكهم، إلا أنهم لم يدخلوا في الإسلام. وقد عجّل الاستعمار دخول الولوف في الإسلام، خاصة بعد هزيمة لات ديور Lat Dior حاكم الكايور في 1864[1].

فقد خلقت نهاية الملوك فراغا سياسيا عجّل دخول الجماعات في الإسلام، إذ أنه أمام إرساء الإدارة الاستعمارية الفرنسية وانهزام الارستقراطية، كان المرابطون بالنسبة لمجمل الفلاحين بمثابة الملجأ الوحيد، بينما كان المرابطون يعتبرون أنفسهم الوريث الطبيعي لمسؤوليات الحكم.

مع نهاية القرن 19، كانت الرابطات الأخوية الدينية تقدم للشعب السنغالي روادا روحيين. فقد كان بإمكان الشعب الاحتماء وراء القادة الدينيين الذين يوفرون لهم الحماية الروحية والمادية، وذلك من خلال تنظيم فضاءات كانوا يتحكمون فيها[2]. فقد قام المرابطون بخلافة الملوك التقليديين، وأصبح المجتمع يتنظّم حولهم، فقد قاموا بالتكفل بالمجتمع بمساعدته على اجتياز الأزمة الرئيسية الناجمة عن التدمير العنيف للنظام الملكي التقليدي وإعادة بنائه في إطار النظام الديني.

إن المكانة الراقية للإسلام في السنغال تعود من جهة إلى الإيديولوجيات والإستراتيجيات التي أرساها مؤسسو الرابطات الأخوية، الذين كانوا تارة يحاربون الاستعمار الفرنسي، ويتعاونون معه تارة أخرى. ومن جهة ثانية، تعود إلى الاستعمار الفرنسي الذي عزز ترقية الرابطات الأخوية، وجعل منها شخصيات كارزمية أساسية لا يمكن تجاوزها في المجال السوسيوسياسي السنغالي[3].

اضطر الاستعمار الفرنسي إلى استبدال سياسة "فرق تسد" بسياسة القبول بالإسلام من أجل تسيير أحسن. حيث أن في المجالات الريفية، كانت السلطات السياسية الاستعمارية تستند على السلطات الدينية لإدارة الشعب، فقد كان شكل من الحكم المحلي الديني غير المباشر، أسهم في إضفاء المشروعية على الحكم المركزي.

فقد كانت تلك المرحلة عبارة عن تأقلم بين هاتين السلطتين، والتي كانت مثمرة اقتصاديا بالنسبة للسلطة الاستعمارية. إذ كان زعماء الرابطات الأخوية الدينية يكوّنون أتباعا (وهم طلاب المدارس القرآنية) موالين لهم وجدّ منضبطين. فقد كان يكفي إعطاءهم أوامر تتوافق مع مصالح السلطة

[1] Christian Roche, **op. cit.**, p. 16.
[2] Mountaga Diagne, **op. cit.**, p. 8.
[3] Blondin Cissé, **op. cit.**, p. 74-75.

الاستعمارية (مثل القيام بأعباء، جمع الضرائب، الإنتاج الزراعي،...) لبناء تفاهم مع الرابطات الأخوية الدينية، خصوصا أن هذه الأخيرة لم تكن بصفة عامة حاملة لمشروع ثوري[1].

وبالتالي، قام تعايش نظامين متداعمين ومرتبطين. فمن جهة، يوجد نظام الدولة الذي يمارس في المدن والبلديات والمحافظات، ومن جهة أخرى، هناك جهاز الرابطات الأخوية الدينية الذي يستند إلى الزعماء المرابطين ويسيطر على الفلاحين. وهذا المنطق يمكّن من فهم العلاقات بين الديني والسياسي في السنغال بعد الاستقلال.

حاليا تلعب الجمعيات الدينية دورا كبيرا على مستوى الانسجام الاجتماعي، وذلك من خلال عدّة جوانب: فقد تمكنت من بناء والحفاظ على رأس مال اجتماعي مختلط الإثنيات، بفضل طابعها الروحي وتركيبتها المتعددة الإثنيات. وتتميّز هذه الشبكات بالكثافة، ما يخلق التزامات متبادلة بين مختلف الجماعات الإثنية. وبالتالي، فإن الرابطات الأخوية تؤسس انسجاما اجتماعيا وضبطا يلائم التوترات الإثنية.

من جهة أخرى، شكلت الرابطات الأخوية جسرا بين العالم الريفي والعالم الحضري. هذا بالرغم من أن الرابطات الأخوية كانت في بدايتها ظاهرة ريفية، إلا أنها تكيفت فيما بعد بشكل جيّد مع العالم الحضري. وتقوم الجمعيات الدينية بلعب دور الوسيط بين الطبقة السياسية والمواطنين، خاصة منهم الفقراء الذين يعيشون في ظروف تقليدية. حيث يستعمل المسؤولون السياسيون الرابطات الأخوية لبناء روابط مع المجتمع الحضري والريفي وضمان دعم انتخابي. وفي هذا السياق، تقوم الرابطات الأخوية، الجد متجذرة في المجتمع والقادرة على الدفاع عن مصالح أعضائها، بتمثيل غير مباشر، مثلما تفعله جماعات المصالح في الديمقراطيات المستقرة[2].

عند نيله الاستقلال عام 1960، أراد السنغال ضمان ترقية فورية ومتزامنة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكان المرابطون بمثابة القوة الحقيقية لاستقرار واستمرارية الدولة الفتية، والجماعات المحلية السنغالية التي كانت لا تزال مليئة بالمعتقدات الدينية القوية. فاضطرت السلطة لإجراء نداء واسع لتعاون المرابطين، إذ كان هؤلاء يهيمنون على انتاج الفول السوداني (المنتوج الريعي للسنغال) خاصة الرابطتان الموريدية والتيجانية، اللتان ينتمي إليها ملاك الأراضي وكبار التجار، وبالتالي توجهت الرابطات الأخوية نحو إسهام معتبر في القطاع غير الرسمي الذي يوظف جزء كبيرا من السكان في القطاع الزراعي[3].

[1] Mountaga Diagne, **op. cit.**, p. 9.
[2] Nadia Molenaers, Robrecht Renard, **op. cit.**, pp. 15-16.
[3] Mountaga Diagne, **op. cit.,** p. 10.

من جهة أخرى، ضمنت الطبيعة الريعية للعلاقات بين السلطات السياسية والدينية، المشروعية للسلطات السياسية السنغالية بعد الاستقلال. وهكذا فإن السلطة السياسية، كانت تحتاج لأصوات الناخبين، وكانت هذه الأخيرة تخضع لسلطة المرابطين[1]. وبالتالي، تم استمرار منطق الإدارة الاستعمارية في التقرب من الرابطات الأخوية الدينية.

إن تحليل هذه الهياكل الدينية يفسر كيف يسهم ميكانيزم الزبائنية في الاستقرار السياسي للدولة. حيث أن لضمان أصوات الناخبين، تقوم النخبة السياسية بشراء دعم الزعماء المرابطين الذين يحثون أتباعهم على التصويت لمرشح معيّن، وبالمقابل يتحصل هؤلاء الزعماء على مزايا. وهناك مثال على ذلك، ففي عام 1988، وبمناسبة الانتخابات الرئاسية، قام الخليفة العام للرابطة الموريدية بإصدار أمر بالتصويت Le ndiguel لصالح عبده ضيوف وذلك تشكرا للأعمال التي قام بها هذا الأخير لفائدة مدينة توبة عاصمة الموريدية، من إصلاح الطرق وتوفير الإنارة. كما أشار الخليفة العام للرابطة الموريدية أن الذين لن يصوتوا لصالح ضيوف سوف يُعَدّون خَوَنَة للموريدية. وجراء ذلك، كانت نتائج الانتخابات الرئاسية تشير إلى أن 96% من الأصوات في مدينة توبة كانت لصالح عبده ضيوف[2].

ويعد هذا المثال ظاهرة نادرة للتدخل الواضح والمباشر في شؤون السياسة، إذ أن العملية تتم عادة بطريقة أقل علنية. وتجدر الإشارة إلى أن نفوذ الزعماء في هذا المجال يزداد أكثر في المناطق الريفية، وعند فقراء المناطق الحضرية حيث يؤثر الزعماء الدينيون بطريقة حاسمة على السلوك التصويتي. وهم بذلك يمثلون فواعل سياسية ذات تأثير كبير.

فقد أصبح المرابطون بمثابة "الناخبين الكبار"، يستعملون Le Ndiguel وهو "فتوى" (لصالح شخص معين، أو فيما يخص مسألة معينة)، حيث تأمر به السلطة الروحية التي تبيّن للتابع Le disciple، السلوك الواجب إتباعه في المناسبات العامة والخاصة، مثل الأمر بالتصويت بمناسبة الانتخابات السياسية. وقد بين هذا الأمر الديني فعاليته التي تتجاوز بكثير الخطابات السياسية[3].

وبالتالي تبرز الرابطات الأخوية الإسلامية في السنغال وكأنها مُعدِل ومنظِم اجتماعي وسياسي، وقد تزايد دورها على مستوى الجيوسياسية الداخلية للدولة منذ الاستقلال. أعيانها جد مسموعين من طرف الأتباع، وغالبا ما يتدخلون في الحقل السياسي، سواء لتهدئة التوترات بين رجال السياسة، أو لإعطاء أمر بالتصويت لرجل سياسي معين، أو لتهدئة الأوضاع.

[1] **Ibid.**, p. 10.
[2] Nadia Molenaers, Robrecht Renard, **op. cit.**, p. 17.
[3] مقابلة مع السيّد دياي أداما، **مستشار ثقافي في السفارة السنغالية بالجزائر**. 2011.

فقد تقوّت دولة السنغال من خلال استغلالها للمرابطين لتقوية مشروعيتها، وبالمقابل تقدم لهم مزايا. فمثلا في عام 2000، عند فوزه في الانتخابات الرئاسية، كانت أول زيارة يقوم بها عبد الله واد، هي زيارة الخليفة العام للموريديين في مدينة توبة. وقد أثارت صورة الرئيس وهو يركع أمام الولي، العديد من النقاشات ضمن الطبقة السياسية والملاحظين. إذ أن الرئيس واد، وخلافا لسابقه، أكد علانية انتماءه إلى الرابطة الأخوية الموريدية، وهذا ما خلق جوا من الإزعاج والإحباط ضمن الرابطات الدينية الأخرى[1].

حاليا يثير الدور الذي تلعبه الرابطات الأخوية الدينية في المناسبات الانتخابية جدلا بين من يؤكّد حياد الرابطات الدينية، وبين من يقرّ بتدخلها من خلال إصدار أمر بالتصويت لصالح مرشّح معيّن. ولفهم واقع الأمر، يمكن اعتبار أن المرشحين يسعون دوما إلى الحصول على مساندة زعماء الرابطات الأخوية، وذلك من خلال خدمات يقومون بها لصالح مدينة تعتبر معقل لرابطة (مثل مدينة توبة أو تيفاون)، أو قيام مرشح بزيارة الخليفة العام والسعي للحصول على مباركته، وهي تصرفات تستهدف استقطاب أصوات المواطنين المنتمين لتلك الرابطة، بيد أن زعماء الرابطات الأربعة أصبحوا اليوم يبدون حيادهم اتجاه المسائل السياسية، وذلك للحفاظ على مصداقيتهم. خاصة بفعل تنامي الوعي الديمقراطي لدى المواطنين السنغاليين.

يتضح من خلال ما سبق أن الجمعيات الدينية تلعب دورا أساسيا في الحفاظ على استقرار البنية الاجتماعية للدولة في السنغال، وذلك من خلال خلقها لروابط بين أفراد الإثنيات المختلفة، ومنه تلاشي أهمية الإنتماء إلى إثنية معينة مقابل أهمية كون الفرد مسلم وينتمي إلى رابطة معيّنة. هذا وقد خلق الزعماء الدينيون جوا للثقافة المسالمة حيث لا يوجد هناك نزاع أو حساسيات بين الرابطات الدينية المختلفة.

كما أن الرابطات الدينية تولّت أمر الشعب في وقت الأزمات الاقتصادية. فمن المعروف أن الأزمة الاقتصادية تؤدي إلى أزمة سياسية، بفعل غليان المجتمع، وفقدان السلطة لدعم الشعب بسبب حدة الفقر وسوء ظروف المعيشة. إلا أن الجمعيات الدينية استطاعت الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي حتى في ظل حالة الفقر وارتفاع نسبة البطالة التي يعيشها الشعب السنغالي. ذلك بفضل التعاليم الروحية التي تلقنها للمريد ومنها "روح القناعة" و"تقديس العمل" و"التفاني في عبادة الله"[2]. وبالتالي، بفضل الرابطات الأخوية الدينية، يشهد السنغال منذ 1960، وضعية سياسية مستقرة عموما، هذا رغم الأزمات العديدة التي اجتازها.

[1] Gérard-François Dumont, Seydou Kanté, **op. cit.**, pp. 123-124.

[2] مقابلة مع السيّد عبد المجيد كواشي، **مرجع سابق.**

المبحث الثاني

العوامل الخارجية المسهمة في إرساء الاستقرار السياسي في السنغال

لضمان استقرار أية دولة، لابد على نظامها أن يتكيّف ليس فقط مع محيطه الداخلي، وإنما كذلك مع محيطه الخارجي. وقد اعتمدت العديد من الأنظمة السياسية في إفريقيا بصفة عامة منذ استقلالها على قوى خارجية لضمان استقرارها الداخلي، تجاوبا مع ضغوطات البيئة الدولية خلال الحرب الباردة، ثم في زمن العولمة. هذا ما أدى إلى ارتباط الاستقرار السياسي للأنظمة الإفريقية بعلاقاتها مع هذه القوى.

وقد سارت فرنسا على هذا النحو مع مستعمراتها السابقة في إفريقيا، خاصة في إفريقيا الغربية والوسطى حيث عملت فرنسا على الحفاظ على هيمنتها في تلك الدول بشتى الطرق. إذ أن تلك الأنظمة نالت استقلالها ولكنها بقيت على علاقات تبعية وشبه هيمنة مع فرنسا. وذلك من خلال استغلال فرنسا للثروات الطبيعية لهذه الدول، وإبقاء نفوذها على مناطق معينة في إفريقيا. وهذه هي حالة العديد من الدول الإفريقية مثل : كوت ديفوار، الكامرون، الغابون، جمهورية إفريقيا الوسطى، كونغو برازافيل، النيجر، والسنغال.

وهناك حوالي 10000 جندي فرنسي بالقواعد العسكرية الفرنسية في إفريقيا، وهي تشمل كل من : الغابون، جمهورية إفريقيا الوسطى، كوت ديفوار، السنغال، تشاد، وجيبوتي. وعلى سبيل المثال، قامت الفرق الفرنسية انطلاقا من داكار وبرازافيل بإعادة حكم الرئيس الغابوني Léon Mba بعد الانقلاب العسكري الذي تعرض له في عام 1964[1]. ومنه تبرز أهمية الحضور الفرنسي في هذه المناطق، وقوّة تأثيرها على المسار السياسي لهذه الدّول.

المطلب الأول: طبيعة علاقات السنغال بفرنسا وتأثيرها في الاستقرار السياسي

يُعدّ السنغال الواجهة الديمقراطية لإفريقيا الفرانكفونية، وقد سمح دعم فرنسا للسنغال في الميادين السياسية، الاقتصادية والعسكرية، أن يبدو دولة حديثة على المستوى السياسي والدستوري، هذا بالرغم من أن السنغال لا يزال يشهد تخلفا في الميادين السوسيواقتصادية، الصحة العمومية، والتعليم.

إن حالة السنغال تختلف بالنسبة لفرنسا، إذ أن السنغال لا يزخر بالثروات الطبيعية مثلما هو الحال بالنسبة للمستعمرات السابقة الأخرى، وبالتالي فإن للسنغال أهمية أخرى بالنسبة لفرنسا. إلى جانب أهمية موقعه الاستراتيجي، يمثل السنغال الواجهة الديمقراطية لإفريقيا الفرانكفونية، أي نموذجا للاستقرار

[1] Paul John Marc Tedga, **Ouverture démocratique en Afrique noire ?**.Paris : Editions l'Harmattan, 1991, p. 208.

السياسي، بعبارة أخرى نموذج الدولة التي نجحت على المستوى السياسي في مرحلة ما بعد الاستقلال من الاستعمار الفرنسي. فقد اختارت النخبة السياسية السنغالية منذ الاستقلال، فرنسا كحليف وسند خارجي، ويتبيّن اليوم مدى أهمية ذلك الخيار في تحديد المسار السياسي للدولة. وقد قدّمت فرنسا سندا قويا للسنغال من أجل ضمان استقرارها، وشمل ذلك الدعم عدّة ميادين:

الميدان العسكري :

تقوم فرنسا بشراكة عسكرية مع السنغال، حيث أن السنغال أول دولة مستفيدة من المساعدات العسكرية التقنية بشراكة قيمتها 5 ملايين أورو. كما يستفيد الجيش السنغالي من الدعم العسكري الفرنسي الدائم، في إطار اتفاقيات الدفاع واتفاقيات التعاون. وبالتالي فإن العلاقات بين الجيش الفرنسي والجيش السنغالي، وبين جهاز المخابرات الفرنسي وجهاز المخابرات السنغالي (الذي أعادت فرنسا هيكلته خلال التسعينيات) تمت بشكل يمكن من خلاله وصف الدعم الفرنسي بالهيكلي. والحالة هذه منذ الاستقلال[1].

ينتمي السنغال إلى النواة المركزية للشبكة العسكرية الفرنسية، وذلك راجع لأسباب مرتبطة بالمصالح الاقتصادية الفرنسية، والوضعية الإستراتيجية لهذه الدولة، بالإضافة إلى عدد الفرنسيين المقيمين بالسنغال. وقد كان انتماء السنغال إلى النواة المركزية عاملا محددا للتطور السياسي للدولة. في هذا الإطار وضّح لوكهام R. Luckham أن فرنسا لم تترك الوضعية الاجتماعية والسياسية تتدهور في بلدان النواة المركزية إلى درجة ضرورة التدخل العسكري. هذا ما يجعل التواجد العسكري الفرنسي بالسنغال (من قواعد عسكرية ومساعدات مختلفة) يشكّل دعما هاما بالنسبة للحكام السنغاليين، وذلك بالسماح لهم بالسيطرة على الجيش السنغالي المتأثّر بشدة بالجيش الفرنسي، من حيث تكوين إطاراته، والمساندة المادية والبشرية، وتدريب الفرق[2].

يكتسي السنغال أهمية كبيرة بالنسبة لفرنسا، ففي حالة نزاع نووي في أوربا، تصبح داكار في ظرف ثلاثة أيام، نقطة تمركز أكثر من 800 سفينة حربية تابعة لفرنسا وحلفائها. ومنه تبرز الأهمية العالية التي توليها فرنسا للموقع الإستراتيجي لداكار. إذ يمثل ميناء داكار الواسع – إلى جانب ميناء جيبوتي – إحدى أهم القاعدتين الإستراتيجيتين التي تملكها فرنسا في إفريقيا، والركيزة الأساسية للقيادة الفرنسية في إفريقيا.

حيث تمثل داكار أهم نقطة بحرية وجوية لنظام الاتصالات الموجود بين أوربا وإفريقيا الجنوبية، خليج غينيا وأمريكا الجنوبية. وفي هذا الصّدد تبيّن حرب مالوين التي جرت عام 1982، الأهمية

[1] Jean Claude Marut, **Le problème casamançais est-il soluble dans l'Etat nation ?** in Momar Coumba Diop, **Le Sénégal contemporain**. Paris : KARTHALA Editions, 2002, pp. 217-218.
[2] Momar Coumba Diop, Mamadou Diouf, **op. cit.**, p. 99.

الإستراتيجية لداكار، إذ قامت بريطانيا باستعمال ميناء داكار، بعد طلب الإذن من السنغال، ومن فرنسا كذلك. ومن جهة أخرى تعتبر داكار نقطة دخول إلى منطقة الساحل[1].

إن هدف القواعد العسكرية هو أيضا الحفاظ على السلطة القائمة التي تخدم مصالح فرنسا، ولحماية المصالح الاقتصادية والجالية كذلك. كما تسمح هذه القواعد لفرنسا الرقابة على المنطقة وذلك للسيطرة على نقل المواد الأولية، مثل اليورانيوم في النيجر، إذ يّشكل اليورانيوم الذي تستورده فرنسا من النيجر 50% من يورانيوم فرنسا. وتستعمله من أجل تغذية محطات الطاقة النووية لتوليد الكهرباء، حيث تملك فرنسا 57 مفاعلا نوويا، وقد يتعرّض قطاعها الاقتصادي للتدهور في حالة انقطاع إيرادات اليورانيوم[2].

رسميا، تندرج المساعدات الفرنسية في إطار منح السنغال إمكانيات للدفاع عن نفسه. ويشمل ذلك الدفاع التهديدات الخارجية، وكذلك التهديدات الداخلية. وبالمقابل يمكن لفرنسا أن تستعمل السنغال للدفاع عن مصالحها في القارة. وقد قامت فرنسا (مثلما فعلته مع سبعة دول أخرى) بتوقيع اتفاقيات دفاع مع السنغال، ينبثق منها ضمان فرنسا الدفاع عن السنغال في حالة تعرضه للاعتداء، واتفاقيات خاصة بالحفاظ على النظام. كما تلتزم فرنسا جراء اتفاقيات للمرافقة العسكرية التقنية Assistance militaire technique والدعم اللوجيستي، وتشمل تدريب القوات، تأطير مدارس التكوين، التكوين بفرنسا، توفير المعدات، توفير المساعدة الاستشارية، ضمان الصيانة والدعم اللوجستي في حالة أزمة. وعلى هذا الأساس، فإن ضباطا فرنسيين يتواجدون بصفة دائمة في خدمة السنغال[3].

وتم تعديل اتفاقيات الدفاع والتعاون العسكري التي أبرمت بعد الاستقلال في عام 1974، وتقوم فرنسا بموجبها بتمويل 90% من مجمل 185 مليون دولار لخطة تجهيز السنغال بمعدات القوات المسلحة، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1974 إلى 1981[4]. وفي بداية 1990، كانت المساعدات الفرنسية تغطّي نصف نفقات الجيش السنغالي.

خلال الثلاثة عقود الأولى بعد الاستقلال، كان الإقليم السنغالي هو الذي يثير اهتمام العسكريين الفرنسيين. حيث تبتعد قاعدة داكار بمسافة 4000 كلم عن باريس، وتضمن تغطية لجزء من إفريقيا الغربية. كما تحتفظ فيه فرنسا ب 1100 جندي. حيث تضمن هذه القوات المستعدة أمن المركبات المهيأة لاستقبال قوة التدخل السريعة، التي يتم إرسالها من فرنسا. وتلك العناصر المبعوثة هي المسؤولة عن تطبيق اتفاقيات الدفاع المبرمة بين فرنسا والأطراف الإفريقية، أو لإنقاذ المواطنين الفرنسيين.

[1] Eric Makédonsky, **Le Sénégal**. Paris: Editions l'Harmattan, 1987, p. 102.

[2] مقابلة مع السيّد بجاوي مرزاق. **سفير، مدير بلدان أوربا الغربية بوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، خبير بالشؤون الإفريقية**. 2011.

[3] Jean Claude Marut, **op. cit.**, p. 218.

[4] Eric Makédonsky, **op. cit.**, p. 101.

ومن جهة أخرى، مع نهاية التسعينيات، تم توكيل مهام عملياتية للجيش السنغالي على القارة، كانت فرنسا تقوم بها في السابق. وبعبارة أخرى، تحويل الجيش السنغالي إلى الذراع المسلح لفرنسا على القارة. مع الفارق الوحيد هو أن تلك التدخلات تشمل الحفاظ على النظام، وأن تكون متعددة الأطراف، وتُنفّذ تحت ولاية دولية للأمم المتحدة أو الإتحاد الإفريقي، أو الجماعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية. وذلك لتخفيض أعباء الميزانية من جهة، ومن جهة أخرى لأسباب سياسية، إذ أن هناك رفضا متزايدا للتواجد الفرنسي في المستعمرات الفرنسية السابقة، منها أزمة كوت ديفوار. وتحت ضغط من باريس وواشنطن، زاد السنغال من عدد جنوده ضمن الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، وهذا ما سمح له تولّي قيادة العمليات.

إن هذا التحويل التدريجي للمسؤوليات العملياتية يندرج في إطار "تقوية القدرات الإفريقية للحفاظ على السلم" RECAMP . ما سمح بزيادة فعالية الجيش السنغالي في مختلف الظروف التي يمكن أن تواجهه في الخارج أو في الداخل كالمحاولات الانفصالية[1]. وبالتالي أدّى برنامج RECAMP إلى تقوية الجيش السنغالي، هذا ما سمح له أن يلعب دور الحارس في المنطقة الجهوية، وأن يسيطر على كل تمرّد داخلي. كما أن فرنسا تضمن الوحدة الترابية السنغالية عند الحاجة.

يرى سيرج ميكايلوف[2] Serge Michailof أن الحضور الفرنسي في الميادين السياسية، التقنية، المالية، والعسكرية لم ينقض الفشل الاقتصادي في إفريقيا، إلا أنه استطاع تفادي حدوث حروب في "بلدان الحقل" Les pays du champs مثل الحروب التي حدثت في القرن الإفريقي[3]. في الانتخابات الرئاسية لعام 2000 في السنغال، قامت فرنسا بإرسال عسكريين لحماية مواطنيها (16000) في حالة فوز عبده ضيوف، فقد كان فوز عبد الله واد ضروريا لاستمرار الواجهة الديمقراطية السنغالية.

الميدان الاقتصادي :

تلعب فرنسا دورا محوريا بالنسبة للاقتصاد السنغالي. فهي تُعدّ من بعيد، أوّل زبون أوربي للسنغال، وثالث زبون له على المستوى العالمي (بعد مالي والهند)، كما أنها أول مُزوِّد للسنغال. هنالك 250 شركة فرنسية بالسنغال، وتوظف 1/4 من العمال في القطاع الخاص. كما تّعدّ فرنسا أول شريك تجاري للسنغال على المستوى العالمي، وأول مستثمر خارجي[4].

[1] Jean Claude Marut, **op. cit.**, p. 218-219.

[2] أستاذ العلوم السياسية، مدير تنفيذي سابق في الوكالة الفرنسية للتنمية.

[3] Donal Brian Cruise O'Brien et al, **La construction de l'Etat au Sénégal**. Paris : KARTHALA Editions, 2002, p. 207.

[4] France Diplomatie, **La France et le Sénégal.** http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/pays-zones-geo/senegal/la-france-et-le-senegal/. Le 03-06-2011.

إن الشركات الفرنسية جدّ منخرطة في اقتصاد السنغال، وهي متواجدة في كل القطاعات : الخدمات المالية، العقارات، التجارة والخدمات، الصناعة، النقل وتوزيع السيارات، المياه، البناء، الاتصالات والإعلام الآلي...ألخ. إلى درجة أنها قامت بإنشاء جمعية باسم : "نادي المستثمرين الفرنسيين بالسنغال"[1].كما أن فرنسا شريك رئيسي للسنغال من خلال المساعدات العامة للتنمية، حيث تُعدّ فرنسا أوّل مانح ثنائي بقيمة 128 مليون أورو.

الميدان السياسي :

لطالما كانت العلاقات بين الدولتين على المستوى السياسي جدّ وثيقة وذلك منذ الاستقلال، وتفسّر تلك العلاقات الدعم الذي لا تزال فرنسا تقدّمه للسنغال إلى حدّ الآن. فقد كان للرئيس ليوبولد سيدار سنغور علاقات جدّ وطيدة مع فرنسا، واستمر خلفاءه على النحو ذاته. وكان سنغور من أكبر المدافعين عن الفرانكفونية وعن اللغة الفرنسية، حيث أسهم في إنشاء المنظمة الدولية للفرانكفونية. كما أحاط نفسه منذ تولّيه الحكم بمستشارين فرنسيين، ومنه تدخّل فرنسا في السياسات التي انتهجها السنغال.

فقد اتّبع سنغور إستراتيجية عدم إرساء حكمه على أساس إيديولوجية معادية لفرنسا، وكان على دراية بأن المساعدات الفرنسية ستكون حاسمة بالنسبة لمستقبل التنمية الاقتصادية للدولة، لذلك كان يستشير الفرنسيين قبل اتخاذ أي قرار مهم فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، تنسيق الدفاع، والاستمرار في ربط العملة السنغالية بالفرنك الفرنسي، وضمان للشركات الفرنسية والمواطنين الفرنسيين نفس الحقوق التي يتمتع بها السنغاليون. حتى أن سنغور كان قد دعا بعض المستشارين الفرنسيين الذين عرفهم في باريس ليكونوا في محيطه المقرّب، حيث كان Jean Rous و Michel Aurillac مستشارين خاصين للرئيس سنغور بعد الاستقلال. كما ازداد عدد الجالية الفرنسية في داكار بعد الاستقلال، ما يفسّر طبيعة العلاقات المتميّزة بين البلدين.

لم يكن سنغور يريد للعلاقات مع فرنسا أن تصبح عدائية أو علاقات مواجهة، فبالنسبة له مثلا، تأميم الشركات الفرنسية هو بمثابة قطع مصدر الرزق. فقد كان يرى بأن هذه الشركات توفر العمل والتكوين للسنغاليين، كما أنها تدفع الضرائب، وتعيد استثمار أرباحها. وبالتالي فإن بقاءها يخدم السنغال[2]. وبالموازاة كان السنغال لا يزال ذو أهمية بالغة بالنسبة لفرنسا، لضمان تواجد استراتيجي بالقارة الإفريقية، وضمان نشر الثقافة الفرنسية، وبالمقابل يتلقى السنغال مساعدات فرنسية[3].

[1] Maison des Français de l'étranger, **Sénégal**. http://www.mfe.org/index.php/Portails-Pays/Senegal/.
[2] Janet G. Vaillant, Roger Meunier : **Vie de Léopold Sédar Senghor : noir, français et africain**, Paris : KARTHALA Editions, 2006. p. 378.
[3] **Ibid.,** p. 382.

لقد لعب السنغال دورا هاما في نشر الثقافة الفرانكفونية في إفريقيا، حيث كان سنغور أحد مؤسسي المنظمة الدولية للفرانكفونية، كما كان دؤوبا على إبراز مزايا اللغة والثقافة الفرنسية. وهو دور حافظ عليه خلفاؤه، فعلى سبيل المثال، بعد نهاية مهامه كرئيس دولة، أصبح عبده ضيوف أمينا عاما للمنظمة الدولية للفرانكفونية. ومنه كانت العلاقات السياسية دائما إيجابية بين الدولتين، فقد كانت أوّل زيارة يقوم بها الرئيس عبد الله واد خارج إفريقيا بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية عام 2000،هي إلى فرنسا في زيارة رسمية في جوان 2001. أما الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، فقد كانت أوّل زيارة رسمية له إلى إفريقيا تحت الصحراء، بعد فوزه في انتخابات 2007 هي السنغال، و ذلك في 25 جويلية 2007. حتى أن الخطاب الذي قام به الرئيس ساركوزي آنذاك في داكار لم يغيّر طبيعة العلاقات بين الدولتين، رغم الانتقادات الشديدة التي وُجّهت إليه. كما تجدر الإشارة إلى موقف السنغال المتجاوب مع فرنسا فيما يتعلّق بالقضايا الدولية، فعلى سبيل المثال كان السنغال أول دولة إفريقية تعترف بالمجلس الانتقالي الليبي. ومنه تتبيّن المصالح المتبادلة بين الدولتين.

يتّضح من خلال ما سبق أن بالرغم من سوء أحوال الاقتصاد السنغالي، إلا أن الدعم الفرنسي محوري لتفادي تدهور الأوضاع أكثر مما هي عليه. ومنه يبرز دور فرنسا في دعم السنغال على المستوى الاقتصادي وكذلك العسكري بحكم العلاقات التاريخية بين البلدين، والإستراتيجية المتبعة من طرف النخبة السنغالية في انتهاجها لسياسة صداقة مع فرنسا وبالتالي كسب المساعدات، وتسهم هذه الأخيرة في ضمان الاستقرار الاجتماعي للسنغال، وهذا الأخير يرتبط ارتباطا وثيقا بالاستقرار السياسي. كما تسهم فرنسا في الترويج للنموذج السنغالي على المستوى الدولي. الأمر الذي يساعد السنغال على استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الثاني : دعم الولايات المتحدة الأمريكية

يستفيد السنغال من دعم الولايات المتحدة الأمريكية من خلال المساعدات العسكرية، وهذه الأخيرة ليست حديثة العهد، بل تعود إلى فترة الاستقلال، وحسب واشنطن فإن هذه المساعدات لم تأت لمنافسة الحضور الفرنسي، بل تندرج في إطار تكامل مع المساعدات الفرنسية. فقد لعبت الولايات المتحدة دورا هاما في تجهيز وتكوين الجيش السنغالي. ما يثبت أن السنغال أحدث توازنا في علاقاته مع كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي جعله يستفيد من دعم القوتين، وهو دعم زاد من ثباته سمعة السنغال على المستوى الدولي.

منذ 1965، تلقى 1000 عسكري سنغالي تكوينا في الولايات المتحدة. كما تم تكوين العديد من الضباط السنغاليين في الأكاديمية العسكرية الأمريكية West Point بعد تلقّيهم تكوينا في المدارس

الفرنسية مثل Saint Cyr. وقد قامت الولايات المتحدة بتمويل بناء القاعدة البحرية Elinkine في كازامنس، كما قامت بتجهيز الوحدات السنغالية المجندة ضمن قوّات ECOMOG في ليبيريا[1].

من جهة أخرى يستفيد السنغال من "برنامج تدريب الجيوش الإفريقية لمهام السلم والمساعدات الإنسانية" Africa Contengency Operations Traning Assistance (ACOTA) و قد صُمِّمَ هذا البرنامج لتنمية القدرات العسكرية الأساسية. وتجدر الإشارة إلى أن السنغال هو الدولة الفرانكفونية الوحيدة (من بين سبعة دول إفريقية أخرى) التي تستفيد من برنامج أمريكي لتكوين الضباط وهو برنامج IMET. هذا بالإضافة إلى برنامج جهوي للحفاظ على السلم ARP الذي تسيّره القوات الأمريكية الخاصة، وهو يتضمّن التدريب على التكتيكات الهجومية، ونقل التكنولوجيا العسكرية.

في جويلية 2001، استفاد 400 جندي سنغالي في إطار ACRI من تكوين في مجال "الحرب السيكولوجية". ومن أجل تقوية القدرات السنغالية في مجال مهام السلم، يتم تحضير العديد من الملتقيات السياسية- العسكرية لصالح الضباط السنغاليين. إذ يطمح البنتغون من خلال هذه البرامج إلى تكيّف الجيش السنغالي مع المعايير الأمريكية[2].

كما تسهم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID من خلال المنظمات غير الحكومية في مسار السلم في إقليم كازامنس. وقد بلغ التعاون الأمريكي قيمة 15 مليون دولار بين 2000 و2007. وتضاعفت المساعدات المالية الأمريكية خلال السنوات الخمس الماضية لتصل قيمتها 100 مليون دولار سنويا. وقد تجلّت هذه المساعدات خاصة في المجال الاقتصادي ومجالي الصحة والتعليم. وهدف هذه المساعدات هو جعل السنغال نموذجا للتطوّر في إفريقيا الغربية والعالم النامي بصفة عامة.

تخصّص الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية نصف الميزانية الممنوحة للسنغال في برامج الصحة التي تشمل تقديم المرافقة الطبية العلاجية والوقائية خاصة في القرى حيث تغيب هذه الوسائل. كما تقوم بحملات تحسيسية وتوزيع المعدات الصحية للوقاية من العديد من الأمراض التي تنتشر بكثرة في إفريقيا مثل الملاريا. من جهة أخرى تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمساعدة المزارعين والصيادين السنغاليين لتسيير أحسن لمنتجاتهم ونشاطاتهم التجارية بهدف زيادة مستوى الإنتاجية، وضمان الأمن الغذائي مع المحافظة على البيئة. هذا إلى جانب برامج توفير المياه خاصة بالنسبة للمناطق الحساسة.

فيما يخص مجال التربية والتعليم، فقد ساعدت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حكومة السنغال في بناء أكثر من مئة مؤسسة تربوية منذ 2007، كما ساعدتها في عمليات إنتاج الكتب المدرسية. بالإضافة

[1] Jean Claude Marut, **op. cit.**, p. 224.
[2] **Ibid.**, p. 224-225.

إلى ذلك، تقدّم الوكالة من خلال برنامجها "الديمقراطية والحوكمة" تكوينا في التربية المدنية لآلاف المواطنين السنغاليين الذين بلغوا سن التصويت، ذلك من أجل مساعدتهم على اتخاذ قرارات صائبة فيما يخص مستقبل دولتهم[1].

ومنه يستفيد السنغال من مساعدات أمريكية متعدّدة الجوانب، فقد استفاد الجيش السنغالي – وهو من أهمّ أعمدة الاستقرار السياسي للدولة – من التكوين والتجهيز الأمريكي الذي ساعده في زيادة مستوى الاحترافية، وبالتالي حظي بتمويل لم تكن الدولة لتستطيع توفيره نظرا لمحدودية إمكانياتها الاقتصادية. كما أسهمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مساعدة الدولة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي الذي لا يزال يتطلّب مجهودات معتبرة لكي يلبي حاجيات المواطنين.

المطلب الثالث : دعم الدول العربية

يحظى السنغال مثلما تمّ التطرق إليه سابقا بدعم فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في العديد من المجالات، خاصة في المجالين العسكري والاقتصادي. أمّا فيما يخص دعم بعض الدول العربية للسنغال، فيمكن إدراجه ضمن المساعدات التي يتلقّاها السنغال والتي تسهم في سدّ الثغرات التي تعانيها الدولة في المجال الاقتصادي. وبالتالي مساعدة السنغال في أداء وظائفه، سواء الداخلية أي الخدمات الاجتماعية الواجب توفيرها لمواطنيه، أو عند تنظيمه لمؤتمرات ذات طابع دولي، ما يعكس صورة الدولة وسمعتها على المستوى الدولي من خلال إبرازها لقدراتها التنظيمية.

لقد أقامت عدّة دول عربية علاقات متميّزة مع السنغال من بينها المغرب، ودول الخليج خاصة العربية السعودية والكويت، هذا بالإضافة إلى ليبيا. وقد اختلفت الخطابات الرسمية لهذه الدول عند تبريرها للدّعم الذي تقدّمه للسنغال. فبالنسبة للمغرب ودول الخليج، فهي ترجع دعمها إلى العلاقات الدينية الناجمة عن انتمائها إلى الأمة الإسلامية وما يترتب عن ذلك، مثل المشاركة في الحج إلى مكة المكرمة، والانتماء إلى منظمة المؤتمر الإسلامي.

من جهته، يمجّد الخطاب الرسمي لكل من المغرب والسنغال علاقات الصداقة المتميّزة بين البلدين، والتي تعود جذورها إلى الماضي التاريخي. ذلك بفعل توسّع المرابطين في القرن الحادي عشر، والذي أدخل الإسلام إلى السنغال. كما تتم الإشادة بالأصل المغربي للرابطة التيجانية، التي تضمّ أكبر عدد من السنغاليين. وهي روابط زاد من قوّتها الأصل الشريفي (أي الانحدار من سلالة الرسول محمد عليه الصلاة والسلام) الذي يقر به العرش العلوي الحاكم في المغرب. وفي هذا الصدّد، قام المغرب ببناء جامع داكار الكبير إبان فترة حكم الملك حسن الثاني. إلا أن إنشاء المحور "الرباط – داكار" يعود أيضا

[1] USAID : **Sénégal**. http://senegal.usaid.gov/fr/node/56. Consulté le 14/12/2012.

إلى أسباب جيوبوليتيكية، إذ أن السنغال هو من الدول النادرة في إفريقيا (إلى جانب غامبيا) التي تدافع عن الموقف المغربي فيما يخص مشكلة الصحراء الغربية[1].

فيما يتعلق بالمساعدات التي يتلقاها السنغال من قبل دول الخليج، ومنها العربية السعودية والكويت، فهي بدافع انتمائها إلى الأمّة الإسلامية، بالإضافة إلى احتلال السنغال مكانة متميّزة ضمن هذه الأخيرة. ومنه، يحظى السنغال بالدعم المالي والمادّي من طرف دول الخليج. فعلى سبيل المثال، كان التحضير لقمة منظمة المؤتمر الإسلامي في داكار في عام 2008، من خلال برنامج لأعمال كبرى أنجزت، لم تشهد العاصمة داكار مثيلا لها فيما سبق، إلى درجة أنه تم استحداث وكالة خاصة من أجل ذلك الغرض وهي الوكالة الوطنية لمنظمة المؤتمر الإسلامي L'ANOCI[2].

إذ قامت العربية السعودية بتمويل السنغال بقيمة 32 مليار فرنك CFA، كما قامت المملكة في إطار التحضير لهذه القمة ببناء أكبر فندق بداكار، وتزويد السنغال بمئات السيارات بغرض تنقل البعثات والسير الأحسن لتلك القمة. وتندرج المساعدات التي تقدّمها العربية السعودية كذلك ضمن سياسة هذه الأخيرة اتجاه إفريقيا، حيث ترى العربية السعودية أن قدراتها الاقتصادية هي مفتاح تأثيرها في إفريقيا. هذا وإن كان الإسلام المتواجد بالعربية السعودية يختلف عما هو عليه في السنغال حيث يتنظّم حول الجمعيات الدينية الصوفية.

من جهتها، قدّمت الكويت هي الأخرى مساعدات للسنغال بلغت قيمتها 16 مليار فرنك CFA بغرض إصلاح الطرقات وإعادة تهيئتها بشكل يتناسب مع الأمن الإنساني وتسهيل حركة المرور وتحسين مستوى خدمات الطرق.ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن الهوية الدينية لا تفسّر لوحدها هذه المساعدات، إذ ليست كل الدول الإسلامية تدعّم السنغال.

وبالتالي فإن الدعم الذي يتلقاه السنغال من الدول العربية يعود أيضا إلى تجاوبات سياسية. إذ تتميّز هذه الدول بكونها حليفة للغرب وبصفة خاصة للولايات المتحدة الأمريكية، في ظل الحرب الباردة أوّلا، ثم في إطار مكافحة الإرهاب الإسلامي. كما تنتمي هذه الدول إلى دول الجنوب الغنية المصدّرة للبترول خاصة دول الخليج، أو دول نامية مثل المغرب، ولها قدرات مالية لا تُقارَن مع قدرات السنغال المصنّف ضمن الدول الأقل نموّا. أما فيما يخص ليبيا، وهي دولة عربية ومسلمة، فيعود دعمها إلى اشتراك الرئيس الليبي معمر القذافي سابقا والرئيس السنغالي عبد الله واد في نظرتهما إلى القومية الإفريقية. ويمكن استنتاج من خلال ما تقدّم أن الدعم الذي يتلقاه السنغال من طرف الدول العربية، يساعد الدولة في القيام بوظائفها، ومنه فهو سند اقتصادي يسهم في استقرار الدولة.

[1] Jean Claude Marut, **op. cit.**, p. 227.
[2] **Ibid.**, p. 226.

الفصل الرابع

الاستقرار السياسي في السنغال على المحك

تمهيد

في دولة لا طالما كانت تُعدّ نموذجا للاستقرار السياسي في إفريقيا عامة، وإفريقيا الغربية بصفة خاصة، اتخذ السنغال منذ وصول عبد الله واد إلى السلطة سنة 2000، مسارا منافيا للانتقال الديمقراطي الذي سلكه، ولا شك أن هذا المسار سيكون له أثر في الاستقرار السياسي الذي ينعم به السنغال منذ استقلاله.

وتشمل تصرفات عبد الله واد الميول للبقاء في السلطة، من خلال إصراره على الترشح للانتخابات الرئاسية لفيفري 2012، ومحاولته التصرف في الدستور لضمان استمراره في الحكم؛ هذا بالإضافة إلى إقحامه لابنه في عدّة مناصب وزارية. وقد كان مساس الرئيس الحالي بالأسس الديمقراطية كافيا لإخراج الشعب السنغالي إلى الشارع مطالبا الرئيس بالتراجع.

كما تشمل الأزمة سوء تسيير الشؤون الاقتصادية للبلاد، فازدادت حدّة الفقر، هذا بالإضافة إلى العجز المسجل في قطاع الطاقة في السنوات الأخيرة. ومنه عجز النظام عن تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين.

من جهة أخرى، رغم مرور 29 عاما على نشوب نزاع كازامنس، لم يتم إلى حدّ الآن التوصل إلى حل نهائي له، ولا تزال المطالب الانفصالية متواصلة، مع حالة اللأمن في هذا الإقليم.

المبحث الأول

أزمة الديمقراطية وانعكاساتها على الاستقرار السياسي

المطلب الأول : الأزمة السياسية في ظل رئاسة عبد الله واد

يبدو أن التهديد الذي يشهده السنغال اليوم مرده أساسا إلى تصرف الرئيس عبد الله واد، فهو لازال يتشبّث بالحكم بعد قرابة إثني عشرة أعوام من وصوله للسلطة، على أن حصيلة عهدتيه لم تتميّز بانجازات ملحوظة حسب العديد من الملاحظين، لاسيما في مجال القدرة الشرائية للمواطنين. أما على المستوى السياسي، فقد سعى الرئيس الحالي للنيل من أسس الديمقراطية السنغالية بشكل قد يعرّض استقرار البلاد للخطر، خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية لعام 2012.

فإذا ما تم تقييم الحصيلة الديمقراطية للرئيس واد فهي سيئة، تركيبة البرلمان السنغالي حاليا لا تختلف كثيرا عن البرلمانات ذات الحزب الواحد. فقد جرت انتخابات تشريعية في عام 2007، إلا أن الأحزاب المعارضة قامت بمقاطعتها بسبب عدم حصولها على ضمانات كافية حول السير الحسن لهذه الانتخابات[1]، وبالتالي فإن البرلمان حاليا يمثل في معظمه الحزب الحاكم، أي الحزب الديمقراطي السنغالي .

وقد حطم واد خلال عهدة واحدة رقما قياسيا في تعيين وتغيير الوزراء. مما خلق حالة عدم استقرار حكومي[2]. كما يُعدّ واد أكثر الرؤساء تعديلا للدستور، خلال مدة 11 سنة، قام بتعديل الدستور 16 مرة، كانت آخر محاولة له (السابعة عشر) هي مشروع القانون الذي عرضه على البرلمان في جوان 2011، والذي ولّد رد فعل شعبي سريع، تمثل في مظاهرات احتجاجية عنيفة[3].

تتمثل الضربة القاسية التي قام بها واد ضد الديمقراطية في إرادته الترشح لعهدة ثالثة. وبما أن دستور 2001 حصر عدد العهدات الرئاسية التي يحق للرئيس القيام بها في عهدتين فقط، قام واد – بصفته رجل قانون – بتفسير الدستور على طريقته الخاصة. فقد فاز عبد الله واد في الانتخابات الرئاسية لعام 2000، وقام بعهدة أولى مدّتها سبع سنوات من 2000 إلى 2007، تم حينها صدور دستور 2001 الذي ينصّ على تحديد عدد العهدات الرئاسية في عهدتين فقط، وتحديد مدّة العهدة في خمس سنوات عوضا عن سبعة. قام بعدها الرئيس واد بالترشح في الانتخابات الرئاسية لعام 2007 والفوز بعهدة ثانية

[1] Valentin Mbougueng, **« Wade dégage »**. *Afrique Asie*, Octobre 2011, pp. 16-21.
[2] Toumany Mendy, **op. cit.**, p. 95.
[3] Valentin Mbougueng, **op. cit.**, pp. 16-21.

دامت خمس سنوات من 2007 وستنقضي في 2012، وهو يريد الآن الترشح لرئاسيات 2012. وعلى حد اعتباره، فإنه تبعا لدستور 2001، لم يقم إلا بعهدة واحدة وهي عهدة 2007-2012، لأن – حسب تفسيره – تعداد العهدات يبدأ من بداية تطبيق دستور 2001، وهذا الأخير ليس له أثر رجعي، وبالتالي فإن عهدته الأولى هي العهدة التي بدأت في 2007 وليس عهدة 2000، ومنه يحق له الترشح في رئاسيات 2012[1].

كما أنه حسب تصريح للرئيس واد، فهو يعتبر أن مغادرته للسلطة هي في حد ذاتها تهديد للاستقرار السياسي للدولة، حيث صرح "إن مغادرتي للسلطة سيخلق فوضى في السنغال أسوء مما يحدث في كوت ديفوار. من يمكنه تعويضي الآن؟ لا أحد ذو مصداقية"[2].

وإذا كان بالنسبة للحزب الحاكم، ترشح الرئيس واد لرئاسيات 2012 أمر يسمح به الدستور، فبالنسبة للمعارضة والعديد من المختصين، فإن ذلك يُعتبر انتهاكا للدستور. حيث صرح M. Sy أحد محرري دستور 2001 بأن "روح دستور 2001 هو تفادي رؤساء يحكمون لمدة عشرين عاما، مثلما جرى الحال بالنسبة للرئيس الأول ليوبولد سيدار سنغور من 1960 إلى 1980، والرئيس السابق عبده ضيوف من 1981 إلى 2000، واختيار عهدة عشر سنوات على الأكثر"[3].

من جهة أخرى هناك مشكلة السنّ، فالرئيس عبد الله واد من مواليد 1926، ويبلغ حاليا 85 عاما، فإذا ما تم فوزه في الانتخابات المقبلة، يصبح للسنغال رئيسا يقارب التسعين عاما، وهذا ما قد يخلق أزمة سياسية حسب بعض الملاحظين.

وبالتالي خلقت إرادة الرئيس عبد الله واد من أجل الترشح للرئاسيات المقبلة أزمة بين الأوساط السياسية، وضمن الشعب السنغالي. زاد من حدّتها المشروع الذي عرضه عبد الله واد في جوان 2011 على البرلمان – أين يتمتع بالأغلبية – والذي يحمل في طياته ضمان الفوز له في رئاسيات 2012، وإرادة توريث الحكم لابنه كريم واد عبر اقتراحه إنشاء منصب نائب رئيس. حيث يتضمن مشروع القانون انتخاب رئيس رفقة نائب رئيس « Un Ticket présidentiel » بنسبة 25%. أي أن الثنائي سيفوز مباشرة بمجرّد أن يصوّت لصالحهما 25% من الناخبين[4]، وبالتالي إلغاء ضرورة المرور بالدور الثاني في حالة عدم الحصول على الأغلبية المطلقة.

[1] *Courier international*, « **président à vie, le nouveau rêve de Wade »**. N° 1035, Du 2 au 8 septembre 2010, p. 28.
[2] Valentin Mbougueng, **op. cit.**, p. 16-21.
[3] *Courier international*, **op. cit.**, p. 28.
[4] Valentin Mbougueng, **op. cit.**, pp. 16-21.

لقد أدى مشروع الرئيس واد إلى نشوب مظاهرات شعبية يوم 23 جوان 2011 في داكار والمدن الكبرى للسنغال. وقد كانت أبرز شعاراتها « Wade dégage » (إرحل يا واد) ولم تكن تخصّ فقط الرئيس واد لمنعه من الترشح لعهدة ثالثة، وإنما ابنه كريم واد أيضا. فاضطر بذلك واد تحت ضغط المظاهرات إلى سحب مشروعه .

في قلب النقاشات كانت هناك إرادة الرئيس واد توريث الحكم لابنه، وكانت ردة فعل الشعب أن في يوم 23 جوان خرج آلاف السنغاليين في مظاهرة إلى الشارع لمعارضة مشروع القانون الذي ينصّ على ثنائية الرئيس ونائبه، وبصفة خاصة كان الاحتجاج على نسبة 25%. وكان مصدر تخوّف الشعب هو أن يكون ذلك المشروع إستراتيجية الرئيس عبد الله واد - 85 عاما - ليقوم من خلالها بتوريث الحكم لابنه كريم واد 42 عاما[1]. وهذا دليل على نضج المجتمع السنغالي في مجال الديمقراطية، وإصراره على التمسّك بأسس الجمهورية. فقد كان مشروع التعديل الدستوري هذا بمثابة اختبار للوعي الديمقراطي للشعب.

فمن بين المطالب الرئيسية لحركة M23 مغادرة كريم واد الفورية لمنصبه. وبالتالي رفض المجتمع السنغالي لمبدأ التوريث، خاصة أن النخبة الحالية الحاكمة لم تلبِّي مطالبه الأساسية. ذلك أن كريم واد يحتلّ عدّة مناصب حكومية، إلى درجة أنّه لُقّب "بالوزير الخارق للعادة" نظرا لتحكّمه في مقاليد أربعة وزارات، فهو وزير التعاون الدولي، وزير النقل الجوي، وزير البنى التحتية، ووزير الطاقة، ما جعل الشعب يلقّبه "وزير السماء والأرض"[2]. إن تجميع السلطة بهذه الطريقة بين يديه، إضافة إلى عدم تسوية مسألة الطاقة، أدى إلى التهجّم المستمر عليه من طرف الجماهير والمعارضة.

بدأ كريم واد مساره السياسي في 2002 كمستشار خاص للرئيس، ثم كمسؤول أول عن تنظيم أعمال المنظمة الإسلامية. وقد أصبح كريم واد شخصية مكروهة لدى السنغاليين، هذا ما فسّر فشله في الانتخابات المحلية عند ترشحه من أجل أن يصبح رئيس بلدية داكار في 2009، فقام أبوه بتعيينه في منصب وزير لأربعة وزارات[3]. وبحكم توليه مختلف الوزارات، فإن بين 2001 و2008 مرت قرابة 1082 مليار فرنك CFA بين يدي كريم واد، وهو ما يعادل 40% من ميزانية الدولة[4].

وقد جاء ردّ كريم واد كتابيا على اتهامات المعارضة والمظاهرات الشعبية، حيث نشر رسالة في 3 جويلية 2011 ضمنها "أنا أحارب أفكار توريث السلطة، في السنغال ليس هناك إلا طريقا واحدا

[1] Rémi Carayol, **« Que vaut vraiment Karim Wade ? »**. *Jeune Afrique*, N° 2634, du 3 au 9 juillet 2011, pp. 30-33.
[2] **Loc. cit.**
[3] Yéné N'Diaye, **« Karim Wade, le fils de la discorde »**. *Afrique Asie*, Octobre 2011, PP. 22-23.
[4] Valentin Mbougueng, **op. cit.**, pp. 16-21.

للوصول إلى السلطة هو الانتخابات". فقد اضطر كريم واد الردّ نظرا لخطورة الأحداث وتسارعها مع مظاهرات 23 و27 جوان 2011. فالمظاهرة الأولى كانت ضد أبيه الرئيس، عند محاولته المساس بالدستور قبل رئاسيات 2012، حيث أن الأغلبية رأت في ذلك المشروع محاولة لتمرير الحكم من الأب إلى الابن. أما المظاهرات الثانية، فقد كانت ضد شركة سنيليك التي لا توفر خدمات الكهرباء، وكذلك ضدّ وزير الطاقة وهو كريم واد، الذي لم يحل المشكل[1].

تجدر الإشارة في هذا الصدّد إلى أن هناك أزمات سياسية أدت إلى مظاهرات عنيفة في عدّة دول إفريقية، كان مصدرها محاولة الرئيس توريث الحكم لابنه من جهة، أو تدخل عائلة الرئيس في شؤون الحكم وتحكّمها في الريع من جهة أخرى. ومن بين محاولات التوريث التي أدت إلى العنف يمكن ذكر حالة مصر وليبيا التي انتهت بسقوط النظامين، أو حالة تونس حيث تدخلت عائلة الرئيس في تسيير البلاد والاستيلاء على الثروة.

ويمكن الإشارة في نفس السياق إلى حالة الطوغو حيث قام M. Faure Gnassingbé بالاستيلاء على الحكم بعد موت أبيه Etienne Gnassingbé Eyadéma في 5 فيفري 2005 الذي حكم الطوغو بطريقة ديكتاتورية لمدّة 38 عاما، ما خلق أزمة سياسية في البلاد. نفس حالة العنف شهدها الغابون عند قيام علي بانغو Ali Bongo بالاستيلاء على مقاليد الحكم عند وفاة أبيه عمر بانغو Omar Bongo الذي حكم الغابون لمدة 40 عاما. وفي كلتا الحالتين (طوغو والغابون)، نظرا للأزمة تم تنظيم انتخابات فاز فيها الابن، لكنها عُرِفت بالتزوير، ما أدى إلى نشوب عنف ومظاهرات شعبية. مع الفارق الوحيد هو أن في السنغال، هناك مجال للنقاشات الديمقراطية حول هذه المسائل.

وقد قام واد بتحضير لقاء جمع عدة مختصين قضائيين أجانب لإبداء رأيهم في مسألة مدى قانونية ترشحه في انتخابات 2012، وكانت النتيجة أنهم أبدوا رأيا إيجابيا. هذا وتقدّم فرنسا دعما للرئيس عبد الله واد اقتصاديا وسياسيا، حيث قدمت فرنسا قرضا بمبلغ 60 مليون أورو لحل مشكل الطاقة. وهناك من يرى أن ذلك هو بفعل الصداقة الموجودة بين الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي وكريم واد، فقد قام ساركوزي بتقديم كريم واد إلى الرئيس الأمريكي باراك أوباما بمناسبة قمة جماعة الثمانية G8 الأخيرة في دوفيل Deauville بفرنسا، الأمر الذي زاد من تأكد المعارضة والشعب السنغالي من نوايا واد لتوريث الحكم لابنه[2].

لكن منذ مظاهرات جوان 2011 في السنغال، غيّرت فرنسا من موقفها، وانتهجت خطابا يدعو إلى احترام الديمقراطية وعدم التلاعب بقانون الانتخابات. إذ لاشك أن إسقاط النظام بفضل الحراك الشعبي

[1] Christophe Boisbouvier, **« Ministre, pas héritier »**. *Jeune Afrique*, N°2635, du 10 au 16 juillet 2011.
[2] Rémi Carayol, **op. cit.**, pp. 30-33.

في تونس، جعل فرنسا تولي أهمية أكبر للرّأي العام التواق للديمقراطية بدل مساندتها للنخبة الحاكمة التي أصبح من الممكن للشارع إسقاطها.

من جهتها أبدت الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا توجّهها من خلال قيام أعضاء من الكنغرس الأمريكي بتوجيه رسالة إلى الرئيس واد يطلبون منه فيها بعدم الترشح للرئاسيات المقبلة، معتبرين أن في حالة إقدامه على الترشح سيكون ذلك تهديدا للاستقرار السياسي للدولة، واحتمالا لتشويه الصورة الدولية للبلاد ونهاية النموذج السنغالي.

أما حاليا فيتم انتظار قرار المجلس الدستوري السنغالي الذي سيحسم في قضية قبول أو عدم قبول ترشح الرئيس واد، وذلك من خلال إعلانه عن القائمة الرسمية للمرشحين الرسميين للانتخابات الرئاسية ل 2012، وسيتم الإعلان عنها شهرا قبل موعد الرئاسيات على أكثر تقدير. ويمكن الاستنتاج من خلال الأحداث الراهنة أن في حالة فوز عبد الله واد في الانتخابات المقبلة سيؤدي الأمر بالدولة إلى عدم الاستقرار، فالمسار الذي سلكه السنغاليون أدّى بهم إلى عدم التحمل أكثر من عهدتين.

من جهة أخرى، فإن تصرّف واد في المجال الديني لا يخدم الوحدة الوطنية التي سهر على إرسائها الرئيسين السابقين. إذ أنه أعلن انتماءه للرابطة الموريدية، كما يقوم بصلاة العيد في مسجد توبة، في حين كان عبده ضيوف يصلي في المسجد الكبير لداكار، حتى لا يخلق حساسيات بين الإثنيات المختلفة[1].

المطلب الثاني : دور المجتمع المدني في مواجهة الأزمة

يعتبر المجتمع المدني قناة للتعبير عن المطالب، فهو بمثابة وسيط بين المواطن والدولة، وقد جاءت نشأته مرتبطة بمفهوم الدولة. ويؤدّي قيام مجتمع مدني فعّال في الدّول النامية دورا أساسيا في بناء دولة مستقرة تتمتع بالديمقراطية[2]. كما أن دولة القانون ترجع إلى دور الرقابة التي يمارسها المجتمع المدني والفواعل الاجتماعية على السلطة الحاكمة[3]. بيد أن هناك صعوبة لتحديد مفهوم المجتمع المدني في إفريقيا، أي في تحديد موقعه في الحقل السياسي. في حين يعرف هذا المفهوم رواجا واسعا في الديمقراطيات الغربية، إلا أنه يجد صعوبة للزرع في الدول الإفريقية التي تعاني من ضعف الديمقراطية،

[1] مقابلة مع السيد عبد المجيد كواشي، **مرجع سابق.**

[2] عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي و التحول الديمقراطي، التنمية السياسية و بناء الأمة**. القاهرة : كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، 2006، ص 368.

[3] Momar Coumba Diop, Mamadou Diouf, **op. cit.**, p. 114.

إذ أن مفهوم المجتمع المدني مستورد أيضا. بينما يتميّز هذا الأخير بأهمية بالغة كقوة مضادّة، وكعامل مسهم في تعزيز الديمقراطية التي تضمن بدورها قدرا من الاستقرار السياسي للدولة[1].

ودور المجتمع المدني هو الإسهام في ترقية مواطنة فعالة، كما يقوم بنشاطات تحسيسية، وتربية مدنية، تسمح بتسيير أحسن للمشروع الديمقراطي، ويقود المجتمع للتحلي بميكانيزمات الديمقراطية المشاركاتية، كما أنه هو الذي يدفع بالتغييرات الضرورية، ويسهم في خلق مواطنة جديدة. ومن هنا تبرز أهمية ديناميكية المجتمع المدني.

إلى جانب الديمقراطية، يسمح المجتمع المدني بمشاركة أحسن للشعب في تسيير شؤون الدولة. وبالتالي فهو يخلق مجالا سياسيا لحماية حقوق المواطنين من قوة الدولة. فالمجتمع المدني هو قوة اجتماعية حية. ويمكن تحديد قوة المجتمع المدني من خلال مدى قدرته على كبح الانحرافات المؤسساتية، ولعب دور قوة مضادّة، من خلال انخراط المواطنين.

عرف المجتمع المدني في السنغال تجربة متميّزة، إذ أن تحرير الحياة السياسية خلال السبعينيات، ثم إرساء التعددية الحزبية الشاملة خلال حكم الرئيس عبده ضيوف في الثمانينيات، جلب تغييرات جذرية في الحياة السياسية السنغالية. شملت هذه التغييرات تطور صحافة حرة، وجمعيات حماية حقوق الإنسان، بروز نقابات، وانتخابات تنافسية، هذا ما رسم طريقا لمجتمع مدني حقيقي[2].

حسب فرانسوا إيكوكو François Ekoko إن استطاعة خلق مجال للمجتمع المدني، بطريقة يكون فيها هذا المجال غير متداخل مع مجال السلطة السياسية وهو ما أطلق عليه عبارة "مجال سياسي متمايز" « Un espace politique différencié » ، يُعتبر وسيلة تسهم في إرساء وتعزيز الديمقراطية في الدولة، وبالتالي ضمان الاستقرار السياسي. بيد أن إيكوكو يؤكّد بأن الصعوبة التي تواجهها الدول الإفريقية حاليا هي تداخل مجال المجتمع المدني مع مجال السلطة السياسية[3].

وفي هذا الإطار تجدر الإشادة بديناميكية المجتمع المدني في السنغال، الذي ينفصل عن مجال السلطة السياسية إذا ما قورن مع معظم المجالات السياسية في الدول الإفريقية. حتى أن المظاهرات التي شهدها السنغال في جوان 2011 انبثقت منها حركات ومنظمات هي نتيجة للغضب الشعبي، وتقوم بتأطيره في آن واحد. من بينها نذكر : "حركة 23 جوان" M23 وحركة « Yen a marre ».

[1] Mamadou Hady Deme, **Du rôle de la société civile pour une consolidation de la démocratie participative au Sénégal**. Université Gaston Berger de Saint-Louis - Maitrise 2008.
[2] **Loc. cit.**
[3] François Ekoko, **« Société civile et construction de l'Etat en Afrique ».** Conférence à l'Ecole Nationale Supérieure de Sciences Politiques. Alger, 2011.

وقبل الحركتين السابقتين كان قد تم إنشاء حركة سياسية في أوت 2010 تحت إسم « Terminus 2012 » في داكار، لمنع ترشح الرئيس واد لعهدة ثالثة. إن التبادلات والنقاشات التي تدور حاليا في السنغال حول ترشح الرئيس ورئاسيات 2012 هي دليل على وجود نقاش ديمقراطي تطمح إليه كل شعوب القارة. إلا أنه يُترجِم وجود مشكلة على مستوى الطبقة السياسية الحاكمة. فقد أصبح الرئيس ومن حوله متعطشين للسلطة، وهذا ما يتميز به معظم رؤساء الدول الإفريقية[1].

إلا أنه بفضل التحريك الشعبي لم يستطع الرئيس عبد الله واد تمرير مشروعه، وقد شوّه صورته "كمعارض تاريخي" وصل إلى السلطة عام 2000 بفضل تحريك شعبي من طرف الأحزاب السياسية والمنظمات، حيث كانت كل تلك الكتلة راغبة في التغيير. إذ كان الشعب في عام 2000 قد رفع شعار « SOPI » أي "التغيير" بلغة الولوف، وهو الشعار الذي جمعهم حول عبد الله واد، أما الآن فقد أصبح الشعار [2]« Wade Yemal » بمعنى (إرحل يا واد) « Wade dégage » وهو نفس الشعار الذي خرجت به الشعوب في كل من تونس ومصر للإطاحة بالأنظمة التسلطية.

فقد تحركت الأحزاب السياسية والقوى المجتمعية الفاعلة في السنغال بشتى الوسائل لمحاولة منع ترشح الرئيس واد لرئاسيات 2012. وإثر مظاهرات يوم 23 جوان 2011، تم إنشاء حركة 23 جوان « M 23 » من طرف المجتمع المدني وبعض الأحزاب المعارضة[3]. ومن مطالب حركة 23 جوان « M 23 » أن يتم الفصل بين شؤون تسيير الدولة والمسائل العائلية، في إشارة إلى الدور الذي خوّله الرئيس عبد الله واد إلى ابنه كريم واد. كما تطالب الرئيس بعدم الترشح لعهدة ثالثة، كون ذلك مخالفا للدستور[4].

فقد تحمل الشباب مسؤولياتهم السياسية في إطار هذه الحركات، حيث دعت حركة « y'en a marre » سكان داكار إلى مظاهرات يوم 23 جوان 2011 ضد طموحات ومخططات عائلة واد. إن التحريك الذي تبع والذي شمل الشباب وشرائح أخرى كان قويا إلى درجة قام إثرها واد بسحب مشروعه. ويعود أصل حركة « y'en a marre » إلى الشاب Thiat واسمه الحقيقي هو Cheikh Oumar Cyrille Touré، ويعني ذلك الشعار أن الأمر أصبح لا يطاق بالنسبة للسنغاليين وأنه لابد أن ينتهي.

---

[1] Courier international, « **président à vie, le nouveau rêve de Wade »**. N° 1035, Du 2 au 8 septembre 2010, p. 28.

[2] Valentin Mbougueng, **op. cit.**, pp. 16-21.

[3] مقابلة مع السيد أداما دياي، **مرجع سابق.**

[4] RFI, « **au Sénégal, opposition et société civile créent « le mouvement du 23 juin » »**. 25 juin 2011.

وقد عرف ذلك الشعار رواجا في كل البلد. إذ أن آلاف الشباب يعيشون نفس الوضعية ويعانون البطالة، فانضموا إلى الحركة. وقد قامت هذه الأخيرة بتعبئة الشباب وذلك من خلال تسجيل أكبر قدر ممكن منهم في قائمة الناخبين وكان شعارهم في الحملات هو "بطاقتي (أي بطاقة الناخب) هي سلاحي"[1]. وهذا دليل على نضج المجتمع من خلال اتخاذه وسائل سلمية للكفاح ضد الانحرافات المؤسساتية.

إن قيام واد بالمساس بالدستور عن طريق تبني نصوص قانونية يعرضها على البرلمان أين يتمتع بالأغلبية، هو ممارسة غير الديمقراطية، تتميز بها النخبة السياسية في إفريقيا بصفة عامة، فهي قادرة على التعدي على القوانين من أجل البقاء في السلطة. إلا أن في السنغال، ما حدث هو أن الشعب يتمتع بقدر من الوعي السياسي، إذ يتميّز الشعب السنغالي بكونه جد مطّلع بأمور السياسة.

إن الأغلبية العظمى من المواطنين السنغاليين تملك مذياعا أين تقوم الإذاعات الخاصة ببث كل ما يتعلّق بالأخبار الوطنية، وهي إذاعات حرّة وجدّ منتقدة لطريقة تسيير البلاد، وتُبَثُّ عامة باللغة الفرنسية أو بلغة الولوف التي يفهمها جل الشعب السنغالي[2]. وبالتالي فإن المواطن السنغالي على اطلاع مستمر بشؤون السياسة، ويجد نفسه مقحما في النقاشات التي تخص مستقبل الدولة. ومنه فإن المظاهرات التي جرت في جوان 2011، كانت تعبيرا لكل المواطنين عن احتجاجهم ضد مشروع واد وطريقة إدارته للبلاد.

في خضم المظاهرات، تم الاعتداء على الصحفيين أو سجنهم، نفس الحال بالنسبة للمناضلين من أجل حقوق الإنسان، الذين تم ضربهم من طرف الشرطة، مثلما حدث للمحامي عليون تين Alioune Tine رئيس جمعية "اللقاء الإفريقي من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان"، حيث تم الاعتداء عليه خلال المظاهرة الاحتجاجية ل 23 جوان 2011 بداكار[3].

كما قد تيقن المجتمع المدني والأحزاب المعارضة، بعد سحب الرئيس واد لمشروعه، بأنه من الممكن إحداث التغيير بفضل تعبئة الشارع. بيد أن مظاهرات 23 جوان 2011 لم تكن كافية لإقناع واد بعدم الترشح، إذ أنه إلى غاية كتابة هذه الأسطر، لا يزال مصرّا على الترشح، ويتم انتظار قرار المجلس الدستوري.

من جهتها، قامت المعارضة بالتكتل في مرحلة أولى لتشكيل جبهة ضد الرئيس واد، وهذا ما عُرِف ب « Bennoo siggil Senegal » إلا أن الملاحظ هو عدم اتفاق المعارضة حاليا على ترشيح

[1] Kalick Savané, **« Y'en a marre »**. *Afrique Asie*, Octobre 2011, p. 24.

[2] مقابلة مع السيد عبد المجيد كواشي، **مرجع سابق.**

[3] Valentin Mbougueng, **op. cit.**, pp. 16-21.

شخص واحد لرئاسيات 2012، يكون هذا الشخص ممثلا للأحزاب المعارضة مجتمعة، من أجل استقطاب أكبر عدد من أصوات الناخبين. إذ أن معظم زعماء المعارضة أصبحوا كبار السن، وتمثل هذه فرصتهم الأخيرة للترشح للرئاسيات.

وبالتالي يسود الاعتقاد بأن المعارضة ستتحالف إذا تمّت مواجهة بين واد ومرشح من المعارضة في الدور الثاني، تماما مثلما حصل في عام 2000. والمرشحون الأكثر احتمالا للمرور إلى الدور الثاني لمواجهة واد هم : ماكي سال، مصطفى نياس، وإدريسا سيك. وقد كان كل منهم في مرحلة سابقة وزيرا أولا في حكومة الرئيس واد، إلا أنهم اليوم في صف المعارضة، وتكتّلوا ضمن حركة "23 جوان".

يمكن اعتبار المظاهرات الشعبية التي شهدها السنغال في جوان 2011 كمنعرج حاسم في التاريخ السياسي للدولة، إذ كانت تلك المظاهرات دليلا على وعي الشعب السنغالي من خلال حمايته للدستور ومنه للأسس الديمقراطية للدولة. فقد أبرزت محاولة التعديل الدستوري أن السلطة القضائية تمثل حلقة ضعف في الدولة السنغالية، وبالمقابل أثبت المجتمع المدني فعاليته من خلال الرقابة التي يمارسها على السلطة، وتفاعله الديناميكي مع المجتمع.

المبحث الثاني

الأزمة السوسيواقتصادية وانعكاساتها على الاستقرار الاجتماعي

المطلب الأول : أزمة قطاع الطاقة

يعيش السنغال حاليا أزمة في قطاع الطاقة، وقد بدأت هذه الأزمة منذ قرابة خمس سنوات، إذ يعاني السنغال من نقص في إنتاج الكهرباء. وإذا كان الفقر شيئا تحمّله السنغاليون، فإن الانقطاع المتكرر والمستمر للكهرباء أدى إلى تذمّر شعبي، ومظاهرات عنيفة ضد عدم قدرة الدولة على توفير الكهرباء التي هي واحدة من أهم متطلبات الحياة اليومية، ويُعدّ ذلك كفيلا بتهديد الاستقرار السياسي للدولة[1]. وبالتالي يمكن تسجيل التذمر الشعبي، ضمن عدم قدرة الدولة على تقديم الخدمات الاجتماعية، أي عدم قدرة النظام على التكيّف مع مطالب الشعب.

إن الانقطاع المستمر للكهرباء والذي يعيق النشاطات الاقتصادية، أشعل غضب السنغاليين في 27 جوان 2011 تعبيرا عن تذمّرهم اتجاه عدم قدرة الوزير على حل المشكل. فخرجوا في مظاهرات عنيفة،

[1] Michael Pauron, **« Que vaut le plan Takkal ? »**. *Jeune Afrique*. N° 2636, du 17 au 23 juillet 2011. pp. 76-78.

وقاموا بتكسير وحرق مؤسسات عمومية، وبصفة خاصة وكالات سنيليك الشركة الوطنية للكهرباء[1] ، وقد حدث هذا بعد أربعة أيام من خروج السنغاليين للشارع للتعبير عن رفضهم لمشروع واد.

بعد 11 سنة من حكم عبد الله واد، لا يزال توفير الطاقة غير كاف بالنسبة للشركات والمنازل السنغالية، بينما كانت هذه ضمن المطالب الأولوية للشعب، بل كان هناك تزايد في انقطاع الكهرباء. وللتعبير عن تذمرهم من عدم قدرة الدولة على تلبية حاجتهم من الكهرباء، خرج السنغاليون في مظاهرات عنيفة في مختلف أرجاء البلاد، وقاموا بتكسير بنايات شركة سنيليك ومؤسسات عمومية[2]. وبحكم الأزمة، قام واد بالتخلي عن مشروع التعديل الدستوري، الذي كان يأمل أن يضمن بقاءه في السلطة. وهنا يكمن التساؤل فيما إذا كانت أزمة الكهرباء كفيلة بالإطاحة بنظام واد.

إن العجز المسجل في قطاع الطاقة سيصل إلى 256 ميغا وات (وهو ما يعادل 50% من الاحتياجات للطاقة) في 2013، بالإضافة إلى ثغرة عميقة للشركة الوطنية للكهرباء Senelec متمثلة في عجز بمبلغ 55 مليار فرنك CFA في عام 2010، بالإضافة إلى 160 مليار من الدّيون. فقد أصبحت الشركة غير قادرة على دفع تكلفة الوقود، وصيانة المحطات، وضمان خطة استثمار على المدى المتوسط لتلبية المطالب التي هي في ارتفاع بنسبة 8% في السنة، وهي من بين أعلى النسب في إفريقيا[3].

فكان الغضب ضد انقطاع الكهرباء مصاحبا برفض واد الأب والابن. وبقيت شركة سنيليك عاجزة على مواكبة ازدياد الحاجة إلى الكهرباء، فقد ارتفع الطلب من 200000 مشترك في عام 2000 إلى 900000 في عام 2011.[4] وبالتالي فإن حاجة المواطنين من الطاقة تفوق العرض. كما أن ارتفاع سعر البترول زاد الأمر سوءا. فنظام واد لم يستطع تقديم توفير منتظم وكاف للكهرباء للمواطنين، مع أن الكهرباء تُعدّ حاجة أساسية في الحياة اليومية للمواطنين. وبالتالي فإن غضب المواطنين كان تعبيرا على إرادة حل نهائي لأزمة الكهرباء وليس حلا مؤقتا.

ومنذ المظاهرات التي اندلعت في 23 و27 جوان 2011، تم استئجار مولدات طاقة من الشركة الأمريكية APR Energy لتهدئة الأوضاع إثر الضغط الذي مارسه الشارع السنغالي على السلطة، إلا أن ذلك ليس حلا للأزمة، كما أن تكاليفها جدّ باهظة. هذا بينما يحاول وزير الطاقة كريم واد تنفيذ مخطط تاكال Le plan Takkal. هذا الأخير من شأنه – حسب كريم واد - إخراج البلاد من الأزمة ويتمثّل هذا المشروع في تفعيل مبلغ 653 مليار فرنك CFA خلال مدّة 2011-2014. وقد تم جمع نسبة معتبرة من المبلغ بفضل مختلف المموّلين من بينهم الوكالة الفرنسية للتنمية، البنك العالمي، بنك غرب إفريقيا

[1] Yéné N'Diaye, **op. cit.**, pp. 22-23.
[2] Korotum Ndèye, **« Le courant ne passe plus »**. *Afrique Asie*. Octobre 2011. p. 29.
[3] Michael Pauron, **op. cit.**, pp. 76-78.
[4] Korotum Ndèye, **op. cit.**, p. 29.

للتنمية، البنك الأطلنطي-سنغال. إن هذه القروض لم تكن لتصبح ممكنة لولا استحداث بنك دعم الطاقة Fond de soutien de l'énergie والذي تضمنه الدولة، إذ أنه لم يعد هناك من يقبل تقديم قرض للشركة الوطنية للكهرباء Senelec[1].

إلا أن مدّة حياة خطة تاكال Le plan takkal لا تتجاوز ثلاث سنوات. وبالتالي فهي لا تمثل حلا نهائيا للأزمة. كما أن نفس المشروع يحثّ الأسر على تخفيض استهلاكها للكهرباء بنسبة 20%. وفي السنغال يُعتبر شخص ما مستهلكا كبيرا للكهرباء إذا ما تجاوز استهلاكه 150 كيلو واط في الساعة، وهي نسبة أقل مما تستهلكه ثلاجة، وبالتالي فإن الأمر غير ممكن تحقيقه. هذا ما يجعل قطاع الطاقة بمثابة قنبلة موقوتة بالنسبة للاستقرار في السنغال، إذا لم يتم إيجاد حلا نهائيا لها.

المطلب الثاني : تدهور مستوى التنمية الاقتصادية

يُعد السنغال من بين أفقر دول العالم، وقد تميزت الإحدى عشرة عاما لحكم الرئيس عبد الله واد بارتفاع نسبة الفقر والبطالة. وبالتالي فقد خابت آمال من توقعوا حدوث التغيير إثر الانتقال الديمقراطي لعام 2000، كما عم غضب لدى أولئك الذين ساندوا واد للفوز في الانتخابات.

وكون عبد الله واد متخرّج من العلوم الاقتصادية وذو توجّه ليبرالي، فقد وعد الشعب السنغالي بحل المشاكل الاقتصادية، وأرجع التأخر الذي تشهده الدولة إلى الأربعين عاما من تسيير الحزب الاشتراكي للبلاد. ولكن خلال حكم واد، عِوَض أن ينتقل السنغال من دولة متخلفة إلى دولة نامية، تراجع وأصبح ضمن قائمة الدول الأقل نموا Les pays moins avancés في العالم[2]. حيث يعيش 50% من السنغاليين تحت خط الفقر وهي نسبة مرشحة للارتفاع حسب Hippolyte Fofack وهو مسؤول اقتصادي رئيسي في البنك العالمي.

إن الحرمان يؤدي إلى الشعور بالإحباط والاضطهاد على المستوى الفردي، وقد يؤدي انتشاره إلى غضب اجتماعي وسخط عام على المستوى الجماعي، مما يدفع الجماعات إلى العنف ضد النظام وقياداته، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي[3]. فقد تبدأ الاحتجاجات والمطالب اقتصادية في مرحلة أولى ثم تتحوّل إلى مظاهرات ذات طابع سياسي أي مناهضة للنظام، وإذا ازدادت حدة وعنفا فهي ستمس بالاستقرار السياسي للدولة. وبالتالي تلعب الظروف الاقتصادية دورا هاما لضمان الاستقرار السياسي للدولة.

---

[1] Michael Pauron, **op. cit.**, pp. 76-78.
[2] Korotum Ndèye, « **Du Sénégal émergent au Sénégal immergé »**. *Afrique Asie*. Octobre 2011. pp. 27-28.
[3] رائد نايف حاج سليمان، **مرجع سابق**.

وقد تَتَّحِد المطالب الاقتصادية والمظاهرات ضدّ السلطة، مثلما هو حاصل حاليا في السنغال، وهذا ما يؤدي إلى تدهور الأوضاع. لذلك تعمد الدول عامة إلى شراء السلم الاجتماعي. لكن في حالة السنغال الأمر غير ممكن لأنها من أفقر دول العالم، ولا تملك الإمكانيات لذلك. فقد كانت الجمعيات الدينية إلى غاية الآن، تتولى ضمان الاستقرار الاجتماعي. إلا أن الملاحظ حاليا هو تغلّب الوعي الديمقراطي للمواطن السنغالي على ولائه الديني. هذا ما أدى إلى ردة فعل الشعب خلال المظاهرات الاحتجاجية التي شهدها السنغال في جوان 2011.

فقد أصبح المواطن السنغالي واعيا بأن الظروف المعيشية المزرية التي يقاسيها، تعود أساسا إلى سوء تسيير شؤون الدولة ومنه تجلّت الاحتجاجات ضد الرئيس عبد الله واد. بينما كان المواطن في الماضي يفسرها على ضوء التعاليم الدينية، ومن بينها تقبّل القدر. فالرابطات الأخوية الدينية في السنغال تمجّد "العمل"، وبالتالي تحلى الأتباع بذلك، وبفلسفة الاكتفاء بالشيء القليل لضمان المعيشة، حتى في ظل الفقر. إلا أنه حاليا تنامى الوعي بالظروف المزرية تزامنا مع أزمة الديمقراطية، حيث قام الشعب السنغالي بتحميل الرئيس واد مسؤولية سوء إدارة شؤون الدولة.

إذ لا زال الاقتصاد يعاني من ضعف تنوع الإنتاج الذي ينحصر في : السمك، مواد بترولية، الفول السوداني، والفوسفات. فمؤشر التنوّع L'indicateur de diversification يحدّد تنوّع الإنتاج في السنغال بنقطة 26 مقابل 69,34 بالنسبة لإفريقيا[1]. كما يعاني السنغال من التبعية في استيراد المواد الاستهلاكية الأساسية وأهمّها الأرز الذي يُعدّ الطبق الأساسي للشعب، حيث يتم استيراد 50% منه. كما شهدت السنوات الأخيرة التهاب الأسعار، وبالتالي نشبت في السنغال عدة مظاهرات ضد المجاعة وغلاء المعيشة خاصة خلال عام 2008.[2]

كما أن الدولة تابعة وجدّ حساسة لعوامل خارجية تشمل التغيرات الاقتصادية العالمية ورؤوس الأموال الأجنبية، والكوارث الطبيعية مثل الأمطار والجفاف. وهناك صعوبات أخرى من بينها ضيق السوق الداخلية، وضعف القدرة الشرائية للمواطنين. وحسب تقرير قام به البنك الإفريقي بتنسيق مع البنك العالمي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE ، فإن لهذه العوامل انعكاسات سلبية على عدّة قطاعات، خاصة قطاع الزراعة الذي تعتمد عليه أغلبية السكان للعيش، وأنه سيكون هناك عجز في البنى التحتية يقدّر ب 20% من الناتج الداخلي الخام في عام 2020.[3]

[1] Korotum Ndèye, **op. cit.**, pp. 27-28.
[2] Alain Antil : **Les « émeutes de la faim » au Sénégal, un puissant révélateur d'une défaillance de la gouvernance**. IFRI : Programme Afrique Subsaharienne, mars 2010. p. 8.
[3] Korotum Ndèye, **op. cit.**, pp. 27-28.

وفي تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED، تمّت الإشارة إلى أن السنغال لم يمتص سوى 237 مليار فرنك CFA من الاستثمارات الخارجية المباشرة خلال سنة 2010، ويعود ذلك بصفة كبيرة إلى مشكل الطاقة، الذي يعد عائقا لتشغيل المركبات[1].

ويؤكد ألان أنتيل Alain Antil [2] بأن الأزمة الاقتصادية التي يشهدها السنغال تعود بنسبة كبيرة إلى سوء التسيير من قبل السلطة الحاكمة. إذ يتم اتخاذ قرارات على مستوى الرئاسة دون استشارة المختصين على مستوى القاعدة أو المجتمع المدني[3]. وبالتالي فإن المشكل في السنغال هو مشكل حوكمة « gouvernance » أي أن الدولة تصرف المداخيل في قطاعات غير إنتاجية.

يمكن استنتاج من خلال ما سبق أن افتقار الدولة للثروات الطبيعية لم يسمح لها بتحقيق النمو الاقتصادي المرجو، وضمان مستوى معيشي لائق للمواطنين. وبالتالي، فإن التدهور الحالي للأوضاع الاقتصادية يسمح بتصوّر الحالة التي كان يمكن أن تؤول إليها الدولة لو لم تكن تحظى بانسجام إثني وتماسك اجتماعي.

المبحث الثالث

النزاع في إقليم كازامنس والمخاطر الانفصالية

المطلب الأول : طبيعة النزاع في إقليم كازامنس

هو نزاع تتواجه فيه القوى المتمردة والانفصالية لحركة القوى الديمقراطية لكازامنس من جهة، والقوى الحكومية من جهة أخرى. أدّى هذا النزاع إلى مقتل آلاف الأشخاص هذا بالإضافة إلى ضحايا الألغام المضادة للأفراد، ومئات آلاف اللاجئين. ولا تزال الاشتباكات بين الطرفين قائمة إلى حدّ اليوم، وزاد من تعقّدها انقسام الحركة التمردية إلى عدّة تفرعات إثر وفاة مؤسسها القس دياماكون سنغور عام 2007.

يُعدّ النزاع في إقليم كازامنس من أطول النزاعات في إفريقيا، إذ أنه يدوم منذ 29 عاما. يتميّز إقليم كازامنس بثلاث خاصيات هي : الانعزال الجغرافي، تواجد أغلبية إثنية جولا به، وأغلبية مسيحية[4]. وتعود الوضعية الخاصة التي يتميّز بها إقليم كازامنس إلى التقسيم الاستعماري. حيث تتواجد كازامنس في أقصى جنوب السنغال وتفصلها دولة غامبيا عن باقي الأراضي السنغالية. وبالتالي يحد إقليم

[1] **Loc. cit.**

[2] مسؤول عن برنامج إفريقيا تحت الصحراء للمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية.

[3] Alain Antil, **op. cit.**, p. 12.

[4] مقابلة مع السيد عبد المجيد كواشي، **مرجع سابق**.

كازامنس شمالا غامبيا، وجنوبا غينيا بيساو، ويرتبط السنغال بإقليم كازامنس من خلال المنطقة الشرقية للسنغال. هذا ما قوى الإحساس بالانعزال، خاصة كازامنس الدنيا المتواجدة بأقصى الحدود الجنوبية.

تمثل مساحة إقليم كازامنس 1/7 من المساحة الإجمالية للسنغال. ولا تتميز هذه المنطقة بوحدة إثنية وإنما تتكون من عدة إثنيات، تمثل فيها إثنية جولا الأغلبية، أي ثلث سكان كازامنس. ضمن المجتمع السنغالي، تتميّز جماعة الجولا بخصائص سوسيوثقافية معيّنة : فهي عبارة عن مجتمع يتميّز بالمساواة، انعدام الطبقة والعبودية، وانعدام التنظيم السياسي الهرمي المهيكل. إذ يتميّز مجتمع الجولا بروح الاستقلالية، وعدم انصياعه للمستعمر الفرنسي، حيث أقرت الإدارة الاستعمارية بعدم وجود في كازامنس قائد يُستعان به للعب دور الوساطة بين السلطة الاستعمارية والمجتمع الكازامنسي. كما يتميّز هذا المجتمع بمقاومته دخول الإسلام والمسيحية، وحتى عند دخول الإسلام لم يولّد ذلك جمعيات دينية مثلما هو الحال في شمال السنغال. فهم لا يتقبّلون السلطة داخل المجتمع حتى وإن كانت من طرف واحد منهم، ولا هم يتقبلون السلطة كنتيجة لغزو خارجي[1].

تتميّز كازامنس باستهلاك الإنتاج المحلي الذي يشمل الأرز، الزيت، الفواكه...ألخ، وذلك بفضل مواسم الأمطار المنتظمة التي تتمتع بها خلافا للمناطق الأخرى للدولة. كما أن منطقة كازامنس هي منطقة سياحية وزراعية، ويتواجد بهذه المنطقة نهر غامبيا، هذا ما جعل الانفصاليون يعتقدون بقدرة هذا الإقليم على الاكتفاء الذاتي[2].

إن النزاع في كازامنس ليس نزاعا هيكليا، أي أنه لا يجد جذوره في توترات إثنية. إذ ليس هناك أي مواجهة أو تضاد بين إثنية جولا وباقي الإثنيات في السنغال. كما لم يكن هناك أي تدهور للعلاقات بين الجماعات الإثنية في كازامنس أو في باقي المناطق، سواء فيما يخص علاقات الجوار، أو العلاقات العائلية أو في العمل. فالنزاع الكازامنسي ليس نزاعا مجتمعيا[3].

مثل معظم الدول الإفريقية يتميّز السنغال بعدم تكافؤ التنمية بين المناطق الجهوية، أي تركيز النشاطات الاقتصادية في العاصمة. إلا أن ما يلفت الانتباه هو أن من حيث مستوى المعيشة لا تتميز كازامنس بظروف أسوء مما تشهده المناطق الشرقية للسنغال التي تعاني من مختلف الأمراض وسوء ظروف المعيشة. وبالتالي لا يمكن إرجاع المطالب الانفصالية الكازامنسية حصريا إلى تدهور الحالة الاقتصادية.

[1] Makhtar Diouf, **Sénégal, les ethnies et la nation**. Dakar : Les nouvelles éditions africaines du Sénégal, 1998, pp. 201-202.

[2] مقابلة مع السيد أداما دياي، **مرجع سابق.**

[3] Makhtar Diouf, **op. cit.,** p. 235.

لا يرتبط اقتصاد منطقة كازامنس باقتصاد باقي البلاد، هذا ما زاد في الطابع الانعزالي والانغلاق على الذات الذي يؤدي إلى المطالب الانفصالية[1]. وعلى العكس من ذلك فإن التكامل الوظيفي في الميدان الاقتصادي بين مختلف مناطق دولة ما يعزز الإحساس بالتضامن الوطني. إلا أن المثير للانتباه هو أن وضعية كازامنس اقتصاديا لم تكن أكثر سوءا مما هي عليه مناطق أخرى في السنغال.

من جهة أخرى، إن منطقة كازامنس هي المنطقة الوحيدة في السنغال أين تنعدم السكك الحديدية، حيث لعبت هذه الأخيرة دورا أساسيا في تحرّك السنغاليين وتمازج الإثنيات. فقد استغنى الاستعمار الفرنسي عن إرساء سكك حديدية في كازامنس بسبب تمكّنه من نقل الفول السوداني المنتوج في كازامنس العليا من خلال ميناء بنجول في غامبيا.

وفي ظل الاستعمار الفرنسي، كان لكازامنس وضعية قانونية مختلفة مقارنة بباقي الأقاليم في السنغال. حيث وُضعت كازامنس تحت سلطة قائد معيّن، بينما تُدار باقي أقاليم السنغال من طرف حاكم. في 1882 تم تقسيم السنغال إلى 8 دوائر (Circonscription) : 7 دوائر ومقاطعة هي كازامنس. ولم تتم إدارة كازامنس حسب القانون العام حتى عام 1939. وبالتالي فإن الالتباس الذي طبع وضعية كازامنس خلال الفترة الاستعمارية، كان بمثابة حجة بالنسبة للأطراف المطالبة بالانفصال فيما بعد.

بالنسبة لدياماكون سنغور L'abbé Diamacoune مفكر ومؤسس الحركة الانفصالية لكازامنس، فإن هذه الأخيرة وإن كانت مستعمرة فرنسية، فإنها لم تكن أبدا مدمجة مع مستعمرة السنغال. كما أن بالنسبة له، لم يتم استشارة الكازامانسيين من طرف السلطة الاستعمارية أو السلطة السنغالية فيما بعد، للاختيار بين ثلاثة حلول ممكنة : الاندماج الكلي مع السنغال، إقامة فدرالية أو كونفدرالية، أو الاستقلال. وفي هذه الظروف لابد أن تأخذ كازامنس استقلالها خاصة بعد الحصيلة الكارثية لهذا الإقليم في ظل الحكومة السنغالية[2].

يتضح من خلال ما سبق أن النزاع في كازامنس متعدد الأبعاد. فهناك تداخل بين البعد الإثني والبعد الديني والثقافي والجغرافي والاقتصادي وحتى التاريخي ما جعله نزاعا معقّدًا، ولذلك يصعب حلّه.

[1] **Ibid.**, p. 178.
[2] **Ibid.**, pp. 200-201.

المطلب الثاني : تطور النزاع في كازامنس

إن المثير للانتباه هو أن اندلاع نزاع كازامنس حدث في نفس فترة استقالة الرئيس سنغور من الحكم وابتعاده عن الحياة السياسية. قد يكون ذلك راجعا إلى كون سنغور مسيحي وسيرير، إذ أن هناك عدّة دراسات تثبت وجود قرابة بين إثنية السيرير وإثنية الجولا من جهة، ومن جهة أخرى تبين هويّة القادة الانفصاليين أن معظمهم مسيحيون. هذا بالإضافة إلى أن سنغور وبحكم تجربته السياسية وتكوينه الأكاديمي استطاع أن يدير المسألة الإثنية بمهارة.

عند وصول عبد الله واد إلى السلطة في عام 2000، وعد الشعب السنغالي بأنه سيحل النزاع في كازامنس في ظرف 100 يوم، إلا أن بعد 11 عاما من الحكم لم تتناقص أعمال العنف في ذلك الإقليم[1].

يعود تاريخ إنشاء "حركة القوى الديمقراطية لكازامنس" إلى مارس 1947، إلا أنها انصهرت أنذاك ضمن الحزب المهيمن "الكتلة الديمقراطية السنغالية" – وهو الحزب الاشتراكي – الذي تولى تسيير شؤون الدولة عند استقلالها.

في يوم 23 أوت 1980 وقع حدث لم تُولَى له أهمية، إلا أن كانت له انعكاسات على استقرار الدولة فيما بعد، إذ أنه خلال محاضرة علنية في غرفة التجارة، قام كاهن جولا دياماكون سنغور L'abbée Diamacoune Senghor بوضع أسس ما سيصبح "مشكلة كازامنس" بتصريحاته التالية : "بأي حق قامت فرنسا بربط كازامنس إلى السنغال عند الاستقلال دون استشارة المعنيين بالأمر؟ ليس لكازامنس صلة مع السنغال على المستوى التاريخي، الاقتصادي ولا الإثني. فقد قامت فرنسا بربطها لأسباب تلائمها. إلا أن كازامنس كانت عبارة عن محمية". إلا أنه في تلك الفترة، لم يكن الكاهن دياماكون سنغور معروفا من قبل العامة، كما أن تصريحه حدث خلال فترة عطلة، وفي غياب الرئيس سنغور ومعظم أعضاء الحكومة[2].

في جانفي 1981، نشبت اضطرابات في ثانوية جينابو Djinabo في زغنشور (عاصمة كازامنس) إثر خلافات بين الطلبة والمدير الذي ينحدر من الشمال. فوقعت مظاهرات قام فيها الطلبة بمطالبة المدير بالمغادرة، تم خلال هذه المظاهرات قتل طالب من طرف الشرطة. واحتجاجا على ذلك، قامت آلاف النساء بالتوجه نحو مقرّ الحكومة، وعند وصولهن، شرعن بالغناء. فقد برزت قوة لم تكن متوقَّعة إلى غاية ذلك اليوم في إقليم كازامنس. اندلعت بعدها أحداثا عنيفة تم خلالها حرق أغنى فندق في زغنشور.

[1] Valentin Mbougueng, **op. cit.**, pp. 16-21.
[2] Makhtar Diouf, **op. cit.**, p. 164.

وفي 26 ديسمبر 1982، تم إعادة إنشاء "حركة القوى الديمقراطية لكازامنس" من طرف القس دياماكون سنغور. ونُظمت مظاهرات في زغنشور، حيث حملت جماعات أسلحة تقليدية واتّجهت إلى مقر الحكومة، وقام المتظاهرون باستبدال العلم السنغالي بعلم أبيض يرمز للحركة الانفصالية. فتدخّلت القوات السنغالية للمحافظة على النظام العام، كما قامت بتوقيف 41 متظاهرا انفصاليا، من بينهم القس دياماكون سنغور، وتم إطلاق سراحه في جوان 1988.

منذ تلك الأحداث، بدأت حلقة العنف بين المتمردين والجيش السنغالي، وقد تميّزت بتصادمات دورية. وفي عام 1985، تم إنشاء الذراع المسلح لحركة القوى الديمقراطية لكازامنس المسمى ب « Atika » أي "المحارب" بلغة الجولا. وبالتالي اندلعت الأحداث الأعنف للنزاع مع بداية التسعينيات، حيث تم المرور من الأسلحة التقليدية إلى أسلحة نارية أكثر تطورا. وقد شهدت سنة 1992 الأحداث الأكثر عنفا ودموية من الجانبين[1]، أما إضطرابات عام 1993، فكانت حصيلتها حوالي 1000 قتيل[2]. وبالتالي، أصبحت كازامنس منطقة غير آمنة، فتم لجوء نحو 5000 كازامنسي إلى غينيا بيساو. ومن بين الوثائق التي صادرتها قوات الأمن لدى الانفصاليين، وُجدت هناك لأول مرّة خريطة تمثّل "جمهورية جولا" وهي تضم كازامنس الدنيا، جزء من غامبيا وجزء من غينيا بيساو[3].

لم تعط الحكومات التي تداولت إلى حد اليوم حلا لأزمة كازامنس وكانت ترى أن سبب التمرّد يعود إلى الظروف الاقتصادية، فحاولت داكار احتواء الموقف من خلال عدّة مشاريع تنموية، معظمها لم يتم انجازه بعد بسبب الصعوبات التي يواجهها السنغال اقتصاديا. وازداد الأمر سوءا مع نتشار الألغام واللصوص[4] .

وبعد اتفاقيات وقف إطلاق النار لعام 1999، استطاع الرئيس عبد الله واد إعادة المحادثات الرسمية بين الحكومة وحركة القوى الديمقراطية لكازامنس MFDC في 16 ديسمبر 2000. وفي نوفمبر 2004، دشن الوزير الأول السنغالي الوكالة الوطنية لإعادة بعث النشاطات الاقتصادية والاجتماعية لكازامنس ANRAC المهتمة بإنجاز مشروع إعادة بناء قيمته 94 مليون أورو، بمساعدة البنك العالمي[5].

في 30 ديسمبر 2004، قام وزير الداخلية للسنغال أوسمان نغوم Ousmane Ngom مع دياماكون سنغور رئيس "حركة القوى الديمقراطية لكازامنس" بتوقيع اتفاقية سلام في زغينشور. وتبعا لهذه

[1] **Ibid.**, p. 165,166.
[2] Gérard François Dumont, Seydou Kanté. Le Sénégal : **Une géopolitique exceptionnelle en Afrique**. Géostratégiques. N°25. Octobre 2009. P. 125.
[3] Makhtar Diouf, **op. cit.**, p. 167.
[4] Jean Claude Marut : **Le problème casamançais est-il soluble dans l'Etat nation ?** dans Momar Coumba Diop : **Le Sénégal contemporain**. Paris : KARTHALA Editions, 2002. p. 426.
[5] France Diplomatie : **Présentation du Sénégal**. 03-06-2011. http://www.diplomatie.gouv.fr.

الاتفاقية تتخلى حركة القوى الديمقراطية لكازامنس نهائيا عن الكفاح المسلح[1]. وأكد الموقعان على الاتفاقية علنيا بأن الحرب قد انتهت.

اتسمت السنوات التي تلت الاتفاقية بهدوء نسبي، إلا أنه كان قصير المدى. فقد تم اغتيال شخصيتين هما عمر لمين باجي Omar Lamine Badji رئيس المجلس الجهوي لزغنشور، ودينو نيما إيدارا Dino Nema Aidara وهو وسيط حكومي مكلف بمهمة في الرئاسة السنغالية، وقد تدخّل في ديسمبر 2006 و2007. أثبت هذان الإغتيالان بأن الحرب لم تنته بل أصبحت أكثر تعقيدا[2].

وبالرغم من هذه الاتفاقية، فإن آفاق سلام دائم تبقى بعيدة، خاصة بسبب الصراعات الداخلية لحركة القوى الديمقراطية لكازامنس MFDC. وقد كانت وفاة القس دياماكون سنغور في مطلع 2007 في باريس بعد مرضه، بداية لأزمة خلافته لرئاسة حركة القوى الديمقراطية لكازامنس، إذ أسهم ذلك في بروز تمرّد ذو عدّة تفرعات. أما على الميدان، فالأوضاع غير مستقرة مثلما تدل عليه الأحداث التي نشبت في المنطقة في أوت 2009. هذا إلى جانب اشتباكات في نهاية ديسمبر 2010 بين الجيش والمتمردين، تسببت في مقتل 17 عسكريا[3]. وإلى غاية عام 2008، تسبب هذا النزاع حسب منظمة أوكسفام OXFAM في وفاة 5000 شخص، و60000 لاجئ[4].

تجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك قوى خارجية في الغرب تدعم انفصال كازامنس لما يمثله السنغال من حليف تقليدي للغرب في العالم الثالث، هذا بالإضافة للموقع الاستراتيجي لداكار[5]. بيد أن السلطات السنغالية ترى دورا لغينيا بيساو في تموين القوى التمردية في كازامنس. وقد تم مؤخرا ضبط أسلحة قادمة من نيجيريا نحو غامبيا، وهي أسلحة مرسلة من طرف إيران بغرض تسليح القوى في كازامنس[6].

يمكن استنتاج من خلال الاضطرابات التي شهدها إقليم كازامنس، أن تحقيق الاستقرار يعني أيضا تنمية الترابط بين مناطق الدولة الواحدة، أي القدرة الفعلية للحكومة على ممارسة سلطتها السيادية على كافة أقاليم الدولة، وإيجاد حل لمشكلة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الجماعات والأقاليم.

من جهة أخرى، فإن المطالب الانفصالية تعود أيضا إلى الحق الشرعي للكازامنسيين في المشاركة في إدارة حياتهم اليومية ومستقبل منطقتهم، أي أنها تندرج ضمن التنمية الإثنية. وبالتالي، لابد من

[1] **Loc. cit.**
[2] Habibou Bangré, **« Casamance : promesses non tenues »**. *Afrique Asie*. Juillet-Aout 2008. p. 21.
[3] France Diplomatie. **op. cit.**
[4] Habibou Bangré, **op. cit.**, p. 21.
[5] Makhtar Diouf, **op. cit.**, p. 210.
[6] مقابلة مع السيد أداما دياي، **مرجع سابق**.

ديمقراطية حقيقية ولامركزية إدارية لتفادي الشعور بالإحباط الذي يكمن مصدره في الفروقات الواسعة من حيث التنمية بين مناطق الدولة الواحدة[1].

ومع ذلك، فإن حل مشكلة كازامنس لا يقتصر على تحقيق تنمية متوازنة بين جميع أقاليم الدولة فحسب، بل في عمل السلطة على خلق تفاعل اقتصادي واجتماعي وسياسي فعال وجدير بتحقيق مصالح مشتركة تمس الحياة اليومية للمواطنين. إذ أن "مستقبل الوحدة الوطنية لا يرتبط بوجود عوامل الوحدة الثقافية أو اللغوية، بقدر ما يرتبط بنشوء نظام فعّال لتنمية العمل الجماعي وتحقيق الشروط الملائمة لازدهار الجميع في الوقت نفسه"[2]. وهذا هو التحدي الذي يطرحه النزاع في كازامنس والذي لابد من رفعه.

[1] Makhtar Diouf, **op. cit.**, p. 234.

[2] برهان غليون، **"فكرة الوحدة في المغرب العربي : تكوين الجماعة الوطنية أو جدل الوحدة والديمقراطية"**. في عبد السلام ابراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**. مرجع سابق، ص 76.

الخاتمة

الخاتمة

يتضح من خلال ما سبق أن مفهوم الاستقرار السياسي يرتبط موضوعيا بالمعايير الديمقراطية، أما فيما يخص الدول الإفريقية فنجده مرتبطا باستمرارية النظام القائم وبمصالح القوى الخارجية. بيد أن فشل الدكتاتوريات الإفريقية في تحقيق الاستقرار المرجو على المدى الطويل كان بمثابة دليل على خطأ ربط الاستقرار السياسي بالأنظمة التسلطية. بل إن الاستقرار السياسي يتم ضمانه لمّا تؤدي مختلف مؤسسات الدولة الأدوار المنوطة بها، طبقا للدستور، بوصفه عقدا اجتماعيا وسياسيا. والحيلولة دون تدخّل المؤسسة العسكرية وضرورة خضوعها للسلطة المدنية التي هي مسؤولة عن تدبير الشأن العام.

وبالتالي لكي يتحقق الاستقرار السياسي في الدول الإفريقية على المدى الطويل لابد من احترام نفس المتطلبات المعروفة في الدول الحديثة. مبدئيا على الأقل، ثم محاولة تكييف هذه المتطلّبات مع ظروف كل دولة. فقد أثبتت الأنظمة التسلطية عجزا واضحا في ضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

وقد اتضح كيف أن حالات عدم الاستقرار السياسي في إفريقيا تجد جذورها في اختلال بنية الدولة ووظائفها، وعدم انسجام البنية البشرية بسبب الإرث الاستعماري، وإقامة دولة في ظل غياب أمة. كما تبيّن أن اعتماد الأنظمة الإفريقية على قوى خارجية بصورة أساسية في ضمان استقرارها الداخلي ليس ركيزة قادرة على الصمود على المدى البعيد.

وتمّ إبراز أهمية العامل الإثني في السنغال، وكيف أن هذه الدولة عاشت تجربة مختلفة بفعل التمازج الذي حدث بين مختلف الإثنيات المكوّنة لها عبر المراحل التاريخية؛ مما خلق مجتمعا متناسقا في ظل تعدّدية إثنية، إلى درجة يمكن معها التكلّم عن أمة سنغالية. هذا ما جعل السنغال يشهد مصيرا مختلفا عن الدول الإفريقية التي عاشت تمزّقات اجتماعية وحروبا أهلية بفعل الاختلافات الإثنية.

هذا وتجد التوترات التي قد تحدث بين الأفراد المنتمين إلى إثنيات مختلفة في السنغال مُتَنَفّسًا في عامل "القرابة المزاحية" التي تسمح بنوع من الجدال السلمي بين الأفراد، وهو عامل يمكن للعديد من الدول الإفريقية استغلاله كمهدئ للحساسيات التي قد تنشب بين الإثنيات المختلفة في الحياة اليومية.

برزت من جهة أخرى أهمية عامل اللغة في ضمان التواصل بين أفراد المجتمع الواحد على اختلاف اللغات والاثنيات المتواجدة به، حيث استطاعت لغة الولوف الهيمنة على المجتمع السنغالي في ظل وجود عدّة لغات محلية أخرى، هذا وقد تقبّلت الإثنيات المختلفة استعمال لغة الولوف بدون إكراه،

لما تتميّز به هذه اللغة من سهولة التعلّم وما تملكه من صلات مع لغات الإثنيات المحلية الأخرى، فكلّها تنتمي إلى ما يُسمى "مجموعة اللغات الأطلنطية الغربية".

كما لعب عامل الدين الإسلامي دورا موحّدًا للجماعة الوطنية في السنغال، خاصّة بفضل تأطيره من طرف الجمعيات الدينية. إن السنغاليين يعتمدون في تعريف أنفسهم على الرابطة الأخوية الدينية التي ينتمون إليها أكثر مما يعتمدون على إثنيتهم، الأمر الذي جعل العامل الديني يتغلّب على العامل الإثني.

كما يعود الاستقرار السياسي في السنغال أساسًا إلى الجمعيات الدينية التي تلعب دورا منظّما لهذه البنية الاجتماعية، ودور الوسيط بينها وبين السلطة السياسية. وهو الأمر الذي يغيب في معظم الدّول الإفريقية، حيث تشهد هذه الأخيرة حالة قطيعة بين السلطة السياسية والمجتمع. فالجمعيات الدينية تقوم بعملية ضبط اجتماعي، وبالتالي ضمان الاستقرار الاجتماعي الذي يسهم بدوره في الاستقرار السياسي للدّولة.

فقد حاولت هذه الدراسة أن تبيّن من خلال حالة السنغال، مدى أهميّة البنية الاجتماعية في ضمان استقرار الدولة في إفريقيا. فالواضح أن السنغال يشترك مع أغلبية الدول الإفريقية من حيث التنوع الإثني، إلا أنّه ينفرد عنها من حيث الانسجام بين الإثنيات المختلفة ومن حيث بنيته الاجتماعية لأسباب تعود أساسًا إلى التاريخ، الثقافة، الدين، وتعامل النخبة السياسية مع هذه القضية.

كما دلّت الدراسة على أن الاستقرار السياسي للسنغال يعود بصفة معتبرة إلى الشخصية الكارزمية للرئيس الأول ليوبولد سيدار سنغور الذي عمل على إرساء الأسس الجمهورية واللائكية للدولة منذ استقلال البلاد، وانتهاجه سياسة تعمل على احترام وترقية ثقافة كل من الإثنيات المكوّنة للمجتمع السنغالي دون الانحياز لواحدة منها، أي حقّق عدالة توزيع القيم في المجتمع. عِوَضًا عن سياسية القمع أو محاولة إلغاء الاختلافات.

فقد حاول السنغال منذ الاستقلال السير على نحو سياسة تضمن الحق لكل جزء مكوّن للمجتمع بالاحتفاظ بثقافته في إطار ثقافة وطنية أوسع، وذلك بفضل حنكة النخبة السياسية التي تولّت مقاليد الحكم فيه، وبفضل عوامل تاريخية ترسّخت في المجتمع السنغالي على مرّ الزمن، وجعلته مؤهّلا لتقبّل هذه السياسات.

تبيّن التجربة السنغالية أن الديمقراطية هي مسار تاريخي يتطلّب وقتا، حتى يتسنى إدماج ممارساتها على مستوى المجتمع. فقد كانت نسبة من السنغاليين على احتكاك مع العملية الانتخابية منذ القرن التاسع عشر في ظل الاستعمار الفرنسي، وترسّخت هذه الممارسات لدى السنغاليين بفضل النخبة المثقّفة التي تولّت مقاليد الحكم بعد الاستقلال.

كما أن المسار الديمقراطي التدريجي الذي سلكه السنغال كان بمثابة مراحل اجتازها الشعب السنغالي وقوّىّ وعيه الديمقراطي، فتميّز عن العديد من شعوب دول إفريقية أخرى التي شهدت تجارب مخالفة، حيث لم يحتكّ معظمهم بالتجربة الديمقراطية إلا مع بداية التسعينيات بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتصار النموذج الليبرالي الغربي على مستوى العالم. عكس السنغال الذي احتك مع هذه التجربة منذ الحقبة الاستعمارية. أما في مرحلة ما بعد الاستعمار، فقد لعبت النخبة السياسية دورا محوريا في المسار السياسي الذي اتخذته الدولة. إذ تبنى السنغال التعدّدية الحزبية المحدودة خلال السبعينيات، ثم التعددية الحزبية الشاملة في بداية الثمانينيات: فكان ذلك بمثابة مسار تدريجي هيّأ الشعب ودرّبه على قواعد النظام الديمقراطي، وبلورة معارضة تستند إلى الطرق السلمية للوصول إلى السلطة.

ومن ناحية أخرى، فقد كان للجيش السنغالي دورا محوريا في ضمان الاستقرار السياسي للدولة، بفعل طابعه الجمهوري، وعدم تدخّله في الشؤون السياسية، واحترافيته وقوّته مقارنة بجيوش الدول المجاورة.

بالإضافة إلى هذه العوامل الداخلية، نجد أن الاستقرار السياسي في السنغال، يرتكز بصفة أساسية على العلاقات بفرنسا التي تدعم السنغال اقتصاديا وعسكريا دعما ضروريا لاستمرار وظائف الدولة، حيث يمثل السنغال بالنسبة لفرنسا رقعة حيوية من بين مستعمراتها السابقة، سواء من حيث الموقع الاستراتيجي للسنغال، أو من حيث الواجهة الديمقراطية التي تريد من السنغال أن يمثّلها ضمن المستعمرات الفرانكفونية السابقة، أو من حيث ضمان تأييده للسياسة الخارجية الفرنسية.

ومع ذلك، لابد من الإشارة إلى أن السنغال لا يكتفي بالدعم، المتعدّد الجوانب، الذي يتلقاه من فرنسا، بل يسعى دائما إلى الحصول على مساعدات خارجية من جهات أخرى. هكذا، يتلقى دعما دائما من المنظمات الدولية ذات الطابع التنموي، ومن الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا من عدد من الدول العربية بفضل عامل الدين.

ومنه تبرز قدرة السنغال، رغم كونه من أفقر دول العالم، على استغلال أدنى مميزاته أو مزاياه في سبيل استقطاب المساعدات الخارجية، وبالتالي الحصول على دعم متنوع ومتعدّد الأطراف لا تضاهيه أي دولة إفريقية في ذلك. مستغلا في تعامله مع المجتمع الدولي سمعته الدولية في مجال الديمقراطية، والاستقرار السياسي.

ومع ذلك، لقد وضّحت الدراسة أيضا أن السنغال يعاني خللا في بنيته الإقليمية والاقتصادية. حيث أن الاستقرار السياسي يستند كذلك إلى قدرة النظام السياسي على ممارسة سلطته وسيادته على كافة أقاليم الدولة، كما يشمل قدرة السلطة السياسية على التّدخل في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية

والاقتصادية لكافة أقاليم البلاد. بيد أن الوضعية المنعزلة لإقليم كازامنس، حدّت من قدرة الدولة على إدارة ذلك الإقليم مثلما تفعله مع باقي مناطق البلاد. وقد تلاقى ذلك الانعزال مع الخصوصية الإثنية والدينية لسكان كازامنس؛ مما أدى إلى بروز حركة ذات مطالب انفصالية تُدعى "حركة القوى الديمقراطية لإقليم كازامنس" وعليه، يبدو التواصل الإقليمي أمرا مهمًّا بالنسبة لاستقرار الدولة عامة والدولة في إفريقيا على وجه الخصوص.

من جهة أخرى، بيّنت الدراسة كيف أن ضعف البنية الاقتصادية يمثّل عامل تهديد بالنسبة للاستقرار السياسي للسنغال. ولعلّ السنغال لم يحقّق في هذا المجال، الذي لا يقل أهمية، ما حقّقه في المجال السياسي. فقد نشب غليان شعبي بسبب عدم استجابة النظام للمتطلّبات الأساسية للشعب. فالاستقرار السياسي الذي شهده السنغال إلى حد الآن هو دليل على أن الشعب باستطاعته تحمّل الفقر والظروف المزرية عند اعتقاده بشفافية النظام، إلا أنه تبيّن أن نفس الشعب بإمكانه أن يثور عند المساس بالأسس الديمقراطية، حيث يقوم بربط ذلك بالتدهور الاقتصادي.

أضف إلى ذلك أن ضمان الاستقرار السياسي في السنغال، طيلة العقود الماضية، قد ارتكز على الاستقرار الاجتماعي الذي ضمنته الجمعيات الدينية بصورة أساسية، وحنكة النخبة السياسية في مقدّمتها الرئيس ليوبولد سيدار سنغور. غير أن المعطيات تغيّرت اليوم لا سيّما في ظل رئاسة عبد الله واد الذي صارت مواقفه محل جدل في أوساط الطبقة السياسية والرأي العام. ولعلّ في ذلك ما يشير إلى تنامي الوعي الديمقراطي للشعب على حساب الولاء الديني. ومنه تتضح أهمية الممارسات الديمقراطية بالنسبة للشعب في السنغال الذي صار يرى في احترام قواعدها شرطا ضروريا لضمان استقرار البلاد.

حاليا يعيش السنغال حالة من التّرقب في انتظار مجرى رئاسيات 2012. و في هذا الصّدد، بيّنت تجارب دول إفريقية كيف أن الاستقرار السياسي في ظل أنظمة تسلّطية مصيره الانفجار الذي غالبا ما يحدث بصورة فجائية. إذ أن النظام الذي لا يرضي المواطنين ويحبط تطلّعاتهم سيؤدي إلى تغذية عدم الاستقرار السياسي في نهاية الأمر. وتعلمنا التجربة أن الأمر ينطبق على جميع الشعوب، بما في ذلك تلك الشعوب التي كانت تُعتبر غير قابلة للعنف مثلما وقع في كل من تونس ومصر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتب باللغة العربية :

1- الأقداحي هشام محمود، **الاستقرار السياسي في العالم المعاصر**. الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

2- القصبى عبد الغفار رشاد، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي، التنمية السياسية و بناء الأمة**. القاهرة : كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، 2006.

3- الكحلاوي محمد، **الفكر الصوفي في إفريقيا والغرب الإسلامي (القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر ميلادي)**. بيروت : دار الطليعة للطباعة و النشر، 2009

4- المخادمي عبد القادر رزيق، **النزاعات في القارة الإفريقية، انكسار دائم أم انحسار مؤقت !!**. القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2005.

5- بغدادي عبد السلام إبراهيم، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2000.

6- حمدي عبد الرحمن حسن، **إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة...أي مستقبل ؟**. القاهرة : مكتبة مدبولى. الطبعة الأولى، 2007.

7- حمدي عبد الرحمن حسن، **دراسات في النظم السياسية الإفريقية**. القاهرة : كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2002.

8- شلبي محمد ، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، الاقترابات، و الأدوات**. الجزائر : بدون دار نشر، 1997.

9- محمود جميل مصعب، **تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية**. عمان : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2006.

10- مخّول موسى، **موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين : إفريقيا**. بيروت : بيسان للنشر و التوزيع و الإعلام، الطبعة الأولى، 2007.

المقالات باللغة العربية :

1- رائد نايف حاج سليمان، **"الاستقرار السياسي و مؤشراته"**. *جريدة الحوار المتمدن*، العدد 2592. 2009/03/21. الموقع : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391. اطلع عليه في: 2011/04/29.

2- عزو محمد عبد القادر ناجي، **"مفهوم عدم الاستقرار السياسي"**. *جريدة الحوار المتمدن*. العدد : 2191. 2008/02/14. الموقع : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124621. اطلع عليه في : 2011/05/4.

3- محمد محفوظ، **"في معنى الاستقرار السياسي"**. *جريدة الرياض*، العدد : 13819. 2006/04/25. الموقع : http://www.alriyadh.com/2006/04/25/article149109.html. اطلع عليه في: 2011/11/17.

4- سعد سلوم، "**نحو صياغة نظرية للاستقرار السياسي في العراق : إستراتيجية التكامل بين العناصر اللازمة على أرضية الوحدة الوطنية**". *شهرية النبأ*، العدد 80، جانفي 2006. الموقع : http://www.annabaa.org/nbahome/nba80/002.htm. اطلع عليه في : 17-11-2011.

5- حسن موسى الصفار، "**الاستقرار السياسي و الاجتماعي، ضرورته و ضماناته**". الدار العربية للعلوم ناشرون. 2005. http://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=lbb139588-99973&search=books. اطلع عليه في : 2011/07/14.

6-كامبردج بوك ريفيوز: **حروب في آسيا الوسطى. الجزيرة،** http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E89D4495-3AD3-4353-B975-ABE8EF8B7BDC.htm. اطلع عليه في : 2011/10/14.

الكتب باللغة الفرنسية :

1- Augé Axel Eric, **Le recrutement des élites politiques en Afrique subsaharienne : Une sociologie du pouvoir au Gabon**. Paris : Editions l'Harmattan, 2005.

2- Amougou Thierry, **Cinquantenaire de l'Afrique indépendante (1960-2010) : Enjeux de développement, défis sociopolitiques et nouvelles opportunités**. Paris : Editions l'Harmattan, 2011.

3- Berthélemy Jean Claude et al, **La croissance au Sénégal : un pari perdu ?**. OECD publishing, 1996.

4- Brian Cruise O'Brien Donal et al, **La construction de l'Etat au Sénégal**. Paris : KARTHALA Editions, 2002.

5- Chataigner Jean Marc, Magro Hervé, **Etats et sociétés fragiles : entre conflits, reconstruction et développement**. Paris : Karthala Editions, 2007.

6- Cissé Blondin, **Confrérie et communauté politique au Sénégal : pour une critique du paradigme unificateur en politique**. Paris : Editions l'Harmattan, 2007.

7- Coulibaly Abdou Latif, **Une démocratie prise en otage par ses élites : essai politique sur la pratique de la démocratie au Sénégal**. Paris : Editions l'Harmattan, 2006.

8- Dessens Richard, **Histoire politique du monde depuis 1943 : Les grands enjeux du XXI siècle**. France : Editions Publibook, 2010.

9- Diangitukwa Fweley, **La thèse du complot contre l'Afrique : pourquoi l'Afrique ne se développe pas**. Paris : Editions l'Harmattan, 2010.

10- Diagne Abdoulaye, Daffé Gaye, **Le Sénégal en quête d'une croissance durable**. Paris : KARTHALA Editions, 2002.

11- Diop Momar Coumba, **Le Sénégal contemporain**. Paris : KARTHALA Editions, 2002.

12- Diop Momar Coumba, Diouf Mamadou, **Le Sénégal sous Abdou Diouf : Etat et societé**. Paris : KARTHALA Editions, 1990.

13- Diop Souleymane Jules, **Wade : l'avocat et le diable**. Paris : Editions l'Harmattan, 2007.

14- Diouf Makhtar, **Sénégal, les ethnies et la nation**. Dakar : Les nouvelles éditions africaines du Sénégal, 1998.

15- Duruflé Gilles, **L'ajustement structurel en Afrique : Sénégal, Cote d'Ivoire, Madagascar.** Paris : KARTHALA Editions, 1988.

16- Fall Ismaila Madio, **Evolution constitutionnelle du Sénégal : de la veille de l'indépendance aux élections de 2007**. Paris : KARTHALA Editions, 2009.

17- Galy Michel André, Sannella Elena, **Les défis de l'Etat en Afrique : actes du colloque de Milan**. Editions l'Harmattan, 2007.

18- Goffi Emmanuel, **Les armées françaises face à la morale : une réflexion au cœur des conflits modernes**. Paris : Editions l'Harmattan, 2011.

19- Hesseling Gerti, **Histoire politique du Sénégal**. Paris: KARTHALA Editions, 1985.

20- Kimba Idrissa, **Armée et politique au Niger**. African Books Collective, 2008.

21- Lavoix Hélène, **Indicateurs et méthodologies de prévision des crises et conflits**. Paris : AFD, 2005.

22- Makédonsky Eric, **Le Sénégal**. Paris: Editions l'Harmattan, 1987.

23- Marut Jean-Claude, **Le conflit de Casamance : ce que disent les armes**. Paris : KARTHALA Editions, 2010.

24- Mendy Toumany, **Politique et puissance de l'argent au Sénégal : les désarrois d'un peuple innocent**. Paris : Editions l'Harmattan, 2006.

25- Mouandjo Biombi Lewis, **L'Economie politique de l'Afrique au XXI siècle : Etat et régulation en Afrique, volume 3**. Paris : Editions l'Harmattan, 2002.

26- Niang Mody, **Qui est cet homme qui dirige le Sénégal ?**. Paris : Editions l'Harmattan, 2006.

27- PNUD, **Approfondir la démocratie dans un monde divisé**. de Boeck/PNUD, Bruxelles, 2002.

28- Roche Christian, **Le Sénégal à la quête de son indépendance : 1939-1960 : chronique de la vie politique et syndicale, de l'empire français à l'indépendance**. Paris : KARTHALA Editions, 2001.

29- Seck Assane, **Sénégal, émergence d'une démocratie moderne, 1945-2005 : un itinéraire politique**. Paris : KARTHALA Editions, 2005.

30- Sidibé Doudou, **Démocratie et alternance politique au Sénégal**. Paris : Editions l'Harmattan, 2006.

31- Tedga Paul John Marc, **Ouverture démocratique en Afrique noire ?**. Paris : Editions l'Harmattan, 1991.

32- Tirera Lamine, **Abdou Diouf : biographie politique et style de gouvernement**. Paris : Editions l'Harmattan, 2006.

33- Vaillant Janet G. , Meunier Roger : **Vie de Léopold Sédar Senghor : noir, français et africain**, Paris : KARTHALA Editions, 2006.

34- Wynchank Amy, Salazar Philippe Joseph, **Afriques imaginaires**. Paris : Editions l'Harmattan, 1995.

35- Zika Jean Roger, **Démocratisme et misère politique en Afrique : le cas du Congo-Brazzaville**. Paris : Editions l'Harmattan, 2002.

المقالات باللغة الفرنسية :

1- Antil Alain, « **Les « émeutes de la faim » au Sénégal, un puissant révélateur d'une défaillance de la gouvernance »**. IFRI : Programme Afrique Subsaharienne, mars 2010.

2- Banque mondiale, « **Stratégie d'aide pays pour la République du Sénégal pour la période 2007-2010 »**, 2007.

3- Boisbouvier Christophe, **« Ministre, pas héritier »**. *Jeune Afrique*, N° 2635, du 10 au 16 juillet 2011.

4- Bordessoule Eric : « **L'Etat-nation en Afrique subsaharienne, un modèle en crise ? »**. *Géoconfluences*. 15 Janvier 2006.

5- Bangré Habibou, **« Casamance : promesses non tenues »**. *Afrique Asie*, Juillet-Aout 2008.

6- Carayol Rémi, **« Que vaut vraiment Karim Wade ? »**. *Jeune Afrique*, N° 2634, du 3 au 9 juillet 2011.

7- Courier international, « **président à vie, le nouveau rêve de Wade »**. N° 1035, Du 2 au 8 septembre 2010.

8- Diagne Mountaga, « **Décentralisation et participation politique en Afrique : Le rôle des confréries religieuses dans la gouvernance locale au Sénégal »**. L'ARUC-ISDC, Université du Quebec, 2008.

9- Dumont Gérard François, Kanté Seydou, « **Le Sénégal, Une géopolitique exceptionnelle en Afrique »**. *Géostratégiques*, N° 25. Octobre 2009.

10- Gaulme François , **« « États faillis », « États fragiles » : concepts jumelés d'une nouvelle réflexion mondiale »**. *Politique étrangère*, 2011/1 Printemps, p. 17-29.

11- Kouassi Yao, « **Le processus de formation des guerres civiles en Afrique ».** Conférence au Centre de Recherche et d'Action pour la Paix, 20 Octobre 2006.

12- Mbougueng Valentin, **« Wade dégage »**. *Afrique Asie*, Octobre 2011.

13- Molenaers Nadia, Renard Rpbrecht, « **L'aide internationale et la quête élusive du développement socio économique au Sénégal »**. Belgique : Université d'Anvers, Institut de politique et de gestion du developpement, 2006.

14- Ndèye Korotum, « **Du Sénégal émergent au Sénégal immergé »**. *Afrique Asie*, Octobre 2011.

15- N'Diaye Yéné, **« Karim Wade, le fils de la discorde »**. *Afrique Asie*, Octobre 2011.

16- Ndèye Korotum, **« Le courant ne passe plus »**. *Afrique Asie*, Octobre 2011.

17- Pauron Michael, **« Que vaut le plan Takkal ? »**. *Jeune Afrique*, N° 2636, du 17 au 23 juillet 2011.

18- Savané Kalick, **« Y'en a marre »**. *Afrique Asie*, Octobre 2011.

19- Sur Serge, « **Sur les « Etas défaillants » »**. *La revue Commentaire*, N 112, Hiver 2005.

المذكرات :

1- Deme Mamadou Hady, **Du rôle de la société civile pour une consolidation de la démocratie participative au Sénégal**. Université Gaston Berger de Saint-Louis – Maitrise, 2008.

2- Diop Demba, **Apport du secteur informel à la vie de la commune dans le contexte de la décentralisation : le cas de la commune de Richard Toll**. Université Gaston Berger de Saint Louis. Sénégal. Maitrise 2005.

3-Thouvenel-Avenas Adrien, **L'alternance politique au Sénégal : 1980-2000**. Université Sorbonne Paris IV. Master2 ,2007.

الكتب باللغة الإنجليزية :

1- Donovan Nick et al, **Countries at Risk of Instability : Risk Factors and Dynamics of Instability**. PMSU, 2005.

2- Jan-Erik Lan, **Comparative politics : the principal-agent perspective**. Routledge, 2008.

3- PMSU, **Investing in prevention**. Londres, 2005.

4- Verstegen Suzanne et al, **The Stability Assessment Framework : Designing integrated responses for security, governance and development** . Hollande : The Netherlands Ministry of Foreign Affairs/ The Netherlands Institute of International Relations Clingendael, 2005.

محاضرة :

Ekoko François, **« Société civile et construction de l'Etat en Afrique ».** Conférence à l'Ecole Nationale Supérieure de Sciences Politiques. Alger, 29/11/2011.

المقابلات :

1- مقابلة مع السيّد بجاوي مرزاق. **سفير، مدير بلدان أوربا الغربية بوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، خبير بالشؤون الإفريقية**. 2011.

2- مقابلة مع السيّد دياي أداما. **مستشار ثقافي في السفارة السنغالية بالجزائر**. 2011.

3- مقابلة مع السيّد كواشي عبد المجيد. **مستشار سابق في السفارة الجزائرية بداكار من 1998 إلى 2001**. 2011.

المواقع الإلكترونية :

1- Agence Canadienne de développement International, « **Sénégal ».** http://acdi-cida.gc.ca, 25-08-2011. Consulté le 13/09/2011.

2- Alliance internationale de militaires pour la paix et la sécurité, « **Peuvent les mouvements de fronde gagner le Sénégal ? »**. Février 2011. http://www.world-military.net.

3- Bouquet Christian : « **Guerres et conflits en Afrique : la décomposition des pouvoirs et des territoires »**. http://archives-fig-st-die.cndp.fr/actes/actes_2008/bouquet/article.html. Consulté le 10/02/2011.

4- Cua Juliette, **« Cent ans de coups d'Etat en Amérique latine ».** L'expresse. 01/10/2010. http://www.lexpress.fr/actualite/monde/amerique/cent-ans-de-coups-d-etat-en-amerique-latine_771984.html. Consulté le 13/07/2011.

5- Duriez Julien, « **Faut-il continuer à aider le Sénégal ? ».** SlateAfrique, 28-03-2011. http://www.slateafrique.com. Consulté le 08-06-1011.

6- France 24, « **Le Sénégal a du potentiel mais n'arrive pas à transformer l'essai »**. http://www.france24.com. 20/08/2010. Consulté le 09-08-2011.

7- France Diplomatie, **La France et le Sénégal.** http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/pays-zones-geo/senegal/la-france-et-le-senegal/. Le 03-06-2011. Consulté le 07/07/2011.

8- France Diplomatie : « **Présentation du Sénégal »**. 03-06-2011. http://www.diplomatie.gouv.fr. Consulté le 13/07/2011.

9- Knol a unit of knowledge : **Political stability**. http://knol.google.com/k/political-stability#. Consulté le 15/04/2011.

10- RFI : « **au Sénégal, opposition et société civile créent « le mouvement du 23 juin » »**. 25 juin 2011. http://www.rfi.fr/afrique/20110625-senegal-opposition-societe-civile-creent-le-mouvement-23-juin.

11- The Economist intelligence unit : **The political Instability index.** http://viewswire.eiu.com/site_info.asp?info_name=social_unrest_table&page=noads&rf=0 . Consulté le 16/09/2011.

12- The fund for peace : **The failed states index.** http://www.fundforpeace.org/global/?q=fsi-grid2011 . Consulté le 10/09/2011.

13- USAID : **Sénégal**. http://senegal.usaid.gov/fr/node/56. Consulté le 14/12/2012.

الملاحق

الجدول رقم (1) : ترتيب دول العالم حسب مؤشر الدول الفاشلة عام 2011

يحتل السنغال المرتبة 85 من أصل 177 بلد محصى

Failed States Index Data 2011

		Demographic Pressures	Refugees and IDPs	Group Grievance	Human Flight	Uneven Development	Poverty and Decline	Legitimacy of the State	Public Services	Human Rights and Rule of Law	Security Apparatus	Factionalized Elites	External Intervention	TOTAL SCORE
1	Somalia	9,7	10,0	9,5	8,2	8,4	9,3	9,8	9,4	9,7	10,0	9,8	9,7	**113,4**
2	Chad	9,2	9,5	9,4	8,0	8,9	8,5	9,8	9,6	9,3	9,2	9,8	9,1	**110,3**
3	Sudan	8,5	9,6	9,9	8,2	9,1	6,4	9,4	9,0	9,7	9,6	9,9	9,5	**108,7**
4	Congo (D. R.)	9,7	9,6	8,3	7,7	9,2	8,7	9,0	8,9	9,2	9,6	8,8	9,5	**108,2**
5	Haiti	10,0	9,2	7,3	8,9	8,8	9,2	9,4	10,0	8,0	8,4	8,8	10,0	**108,0**
6	Zimbabwe	9,3	8,2	9,0	9,3	9,2	9,0	9,3	9,0	9,2	9,0	9,6	7,8	**107,9**
7	Afghanistan	9,1	9,3	9,3	7,2	8,4	8,0	9,7	8,5	8,8	9,8	9,4	10,0	**107,5**
8	Central African Republic	8,9	9,6	8,6	5,8	8,9	8,1	9,1	9,0	8,6	9,7	9,1	9,6	**105,0**
9	Iraq	8,3	9,0	9,0	8,9	9,0	7,0	8,7	8,0	8,6	9,5	9,6	9,3	**104,8**
10	Cote d'Ivoire	8,1	8,5	8,7	7,9	8,0	7,7	9,5	8,4	8,6	8,6	9,1	9,7	**102,8**
11	Guinea	8,2	7,7	7,9	8,3	8,4	8,6	9,4	8,7	9,2	9,3	9,2	7,6	**102,5**
12	Pakistan	8,8	9,2	9,3	7,5	8,5	6,6	8,6	7,3	8,7	9,4	9,1	9,3	**102,3**
13	Yemen	8,7	8,4	8,6	6,9	8,3	7,7	8,6	8,7	7,7	9,3	9,3	8,2	**100,3**
14	Nigeria	8,3	6,0	9,6	7,7	9,0	7,3	9,0	9,0	8,6	9,1	9,5	6,9	**99,9**
15	Niger	9,8	6,6	7,8	6,2	7,9	8,9	8,9	9,5	8,2	8,0	8,6	8,7	**99,1**
16	Kenya	8,8	8,5	8,7	7,6	8,5	7,0	8,9	7,8	7,7	7,9	8,8	8,5	**98,7**
17	Burundi	9,1	8,7	8,2	6,2	8,1	8,5	8,2	8,8	8,0	7,7	8,2	9,0	**98,6**
18	Myanmar	8,2	8,0	8,7	6,0	9,0	7,9	9,7	8,3	9,0	8,5	8,3	6,7	**98,3**
18	Guinea Bissau	8,7	7,2	5,4	7,4	8,1	8,7	9,2	8,4	7,8	9,3	9,2	8,8	**98,3**
20	Ethiopia	9,1	8,2	8,4	7,2	8,2	7,7	7,5	8,4	8,5	7,9	9,0	8,1	**98,2**
21	Uganda	8,8	8,0	8,0	6,6	8,4	7,5	7,7	8,3	7,5	8,6	8,6	8,2	**96,3**
22	North Korea	8,2	5,3	6,9	4,7	8,5	9,2	9,9	9,3	9,5	8,1	7,4	8,6	**95,6**
23	Timor-Leste	8,5	8,0	7,1	5,8	7,3	7,9	8,8	8,7	6,8	8,3	8,3	9,3	**94,9**
24	Cameroon	8,0	7,3	7,8	7,8	8,4	7,0	8,8	8,3	8,1	7,8	8,5	6,8	**94,6**
25	Bangladesh	8,3	6,5	9,2	8,1	8,4	7,7	8,0	8,0	7,1	7,9	8,9	6,2	**94,4**
26	Liberia	8,3	8,6	6,8	7,0	8,0	8,4	7,0	8,8	6,3	7,3	8,1	9,3	**94,0**
27	Nepal	7,8	7,4	9,0	5,9	8,7	7,9	7,9	7,7	8,5	7,8	8,0	7,1	**93,7**
28	Eritrea	8,3	6,8	6,1	7,4	6,5	8,3	8,5	8,4	8,9	7,7	8,1	8,5	**93,6**
29	Sri Lanka	7,0	8,6	9,4	6,9	8,4	5,3	8,5	6,1	8,6	8,0	9,5	6,8	**93,1**
30	Sierra Leone	8,9	7,5	6,5	8,0	8,5	8,0	7,7	8,8	6,7	6,0	7,9	7,6	**92,1**
31	Kyrgyzstan	7,6	6,5	8,3	7,0	7,6	7,6	9,0	6,0	8,0	8,0	8,3	7,9	**91,8**
32	Congo (Republic)	8,5	7,7	6,0	6,7	8,2	7,3	8,9	8,3	7,5	7,3	6,7	8,2	**91,4**

33	Malawi	9,1	6,5	6,0	8,1	8,0	8,8	7,9	8,2	7,0	5,2	7,6	8,7	**91,2**
34	Rwanda	8,9	7,3	8,2	6,8	7,4	7,0	7,1	7,8	8,2	5,8	8,4	8,0	**91,0**
35	Iran	6,1	7,9	8,5	6,7	7,0	5,4	9,1	5,6	9,0	8,6	9,2	7,0	**90,2**
36	Togo	8,1	6,5	5,4	7,0	7,9	8,0	8,0	8,5	7,7	7,3	7,8	7,1	**89,4**
37	Burkina Faso	8,9	6,2	5,5	6,3	8,5	8,0	7,7	8,7	6,4	7,0	7,3	8,0	**88,6**
38	Cambodia	7,7	5,6	7,2	7,6	6,8	7,2	8,5	8,4	8,0	6,2	8,0	7,4	**88,5**
39	Tajikistan	7,7	5,9	7,2	6,0	6,8	7,4	8,9	6,9	8,5	7,4	8,6	7,0	**88,3**
39	Uzbekistan	7,3	5,7	7,4	6,3	8,2	6,8	8,4	6,0	9,0	8,5	8,7	6,0	**88,3**
41	Equatorial Guinea	8,5	2,7	6,6	7,2	9,1	4,5	9,6	8,1	9,4	8,1	8,2	6,0	**88,1**
42	Mauritania	8,2	6,8	7,8	5,5	6,5	7,3	7,3	7,9	7,0	7,9	7,9	7,9	**88,0**
43	Lebanon	6,5	8,5	8,7	6,6	6,8	5,7	7,0	5,8	6,6	8,7	8,8	8,0	**87,7**
44	Colombia	6,7	8,7	7,5	7,9	8,6	4,1	7,5	5,6	7,2	7,5	8,0	7,7	**87,0**
45	Egypt	7,1	6,4	8,3	5,7	7,4	6,5	8,6	5,9	8,3	6,8	8,0	7,8	**86,8**
46	Laos	7,6	5,8	6,5	6,8	5,7	7,2	8,0	7,7	8,5	7,1	8,6	7,2	**86,7**
47	Georgia	5,8	7,5	8,0	5,5	6,9	6,0	8,4	6,0	6,9	7,9	9,0	8,5	**86,4**
48	Syria	5,6	8,5	8,7	6,3	7,4	5,8	8,3	5,8	8,6	7,5	7,9	5,5	**85,9**
48	Solomon Islands	7,9	4,5	6,8	5,1	8,0	7,6	7,9	8,1	6,5	6,7	8,0	8,8	**85,9**
50	Bhutan	6,6	6,9	7,8	6,8	8,2	6,9	6,6	6,9	7,6	6,2	7,5	7,0	**85,0**
50	Philippines	7,3	6,5	7,2	6,7	7,1	5,6	8,3	6,1	7,3	8,3	8,5	6,1	**85,0**
52	Angola	8,6	6,6	6,2	5,9	8,8	4,5	8,5	8,2	7,5	6,2	7,0	6,7	**84,6**
53	Israel/West Bank	6,8	7,6	9,6	3,8	7,8	4,3	7,3	6,5	7,9	7,0	8,1	7,8	**84,4**
54	Papua New Guinea	7,4	4,5	6,9	7,4	9,1	6,4	7,5	8,7	6,3	6,6	7,1	6,4	**84,2**
55	Zambia	8,9	7,6	5,7	6,8	7,3	7,7	7,6	7,8	6,1	5,3	5,8	7,3	**83,8**
55	Comoros	7,5	4,0	5,3	6,6	5,8	7,6	8,0	8,2	6,6	7,5	8,0	8,7	**83,8**
57	Mozambique	9,0	4,0	4,6	7,7	7,4	8,2	7,6	8,6	7,0	7,1	5,6	6,7	**83,6**
58	Madagascar	8,3	4,6	5,2	4,9	7,8	7,6	7,1	8,6	6,0	6,8	8,0	8,3	**83,2**
59	Bolivia	7,2	4,6	7,7	6,4	8,9	6,5	6,8	7,1	6,3	6,5	8,0	6,9	**82,9**
60	Dijbouti	7,8	7,2	6,2	5,2	6,8	6,0	7,2	7,2	7,0	6,2	7,5	8,3	**82,6**
61	Swaziland	9,2	4,6	3,9	5,9	6,5	7,8	8,5	7,5	8,2	6,6	7,0	6,9	**82,5**
62	Ecuador	5,9	6,4	6,9	7,1	7,7	6,3	7,5	7,2	5,7	7,0	8,2	6,3	**82,2**
63	Azerbaijan	5,8	7,9	7,5	5,4	6,9	5,5	7,7	5,7	7,2	7,0	7,8	7,5	**81,9**
64	Indonesia	7,4	6,6	6,6	6,9	7,5	6,4	6,7	6,5	6,3	7,1	7,0	6,5	**81,6**
65	Tanzania	8,1	7,4	6,1	5,8	6,3	7,4	6,5	8,6	6,2	5,5	6,0	7,4	**81,3**
66	Moldova	6,1	4,4	6,6	7,5	6,5	6,7	7,6	6,3	6,5	7,8	8,0	7,2	**81,2**
66	Nicaragua	6,9	4,9	6,0	7,2	8,2	7,3	7,3	7,3	6,0	6,2	6,8	7,1	**81,2**
68	Fiji	5,9	3,9	7,6	6,9	7,7	7,0	8,6	5,5	6,5	7,0	7,9	6,6	**81,1**
69	Gambia	7,9	6,4	4,0	6,5	6,6	7,1	7,5	7,0	7,5	6,1	6,8	7,5	**80,9**
69	Bosnia and Herzegovina	5,0	6,8	8,4	5,9	6,8	5,2	7,6	5,0	6,1	7,0	9,2	8,0	**80,9**
71	Lesotho	9,0	4,6	5,0	6,8	6,1	8,1	6,9	8,2	6,0	5,5	7,0	7,2	**80,4**
72	China	8,2	6,2	7,9	5,6	8,6	4,4	7,9	6,6	8,8	5,7	6,9	3,3	**80,1**
72	Guatemala	7,3	5,6	6,9	6,5	7,7	6,5	6,8	6,9	6,9	7,6	6,0	5,3	**80,1**
74	Benin	8,1	7,1	3,9	6,6	7,2	7,9	6,7	8,5	5,7	6,0	5,0	7,3	**80,0**
75	Turkmenistan	6,5	4,2	6,6	5,1	7,1	6,0	8,4	6,7	8,7	7,5	7,7	5,2	**79,7**
76	India	8,0	5,0	8,2	6,2	8,5	5,4	5,8	7,2	5,9	7,8	6,8	4,5	**79,3**
76	Mali	8,8	5,3	6,0	7,3	6,7	7,8	5,5	8,2	4,9	7,1	4,5	7,2	**79,3**
78	Honduras	7,6	3,9	5,3	6,6	8,1	7,0	7,3	6,6	6,3	6,5	6,3	6,9	**78,3**
78	Thailand	6,4	6,6	8,0	4,4	7,2	4,0	8,4	5,0	7,3	7,6	8,5	4,9	**78,3**
80	Venezuela	6,0	4,8	7,0	6,4	7,3	6,1	7,5	5,8	7,4	7,0	7,3	5,5	**78,2**
81	Algeria	6,4	6,1	7,8	5,7	6,8	5,2	7,1	6,1	7,5	7,2	6,8	5,3	**78,0**
82	Russia	6,3	5,1	7,6	5,7	7,6	4,6	7,8	5,3	8,1	7,2	7,8	4,6	**77,7**
83	Belarus	6,3	3,6	6,8	4,5	6,3	6,2	8,8	5,8	8,0	6,3	8,0	7,0	**77,6**
84	Dominican Republic	6,5	5,5	6,1	7,9	7,5	5,6	5,8	6,8	6,3	5,8	6,8	6,2	**76,9**

85	Senegal	7,6	6,4	6,3	6,0	7,2	6,5	5,9	7,8	6,2	6,3	4,5	6,1	76,8
86	Cuba	6,3	5,4	5,1	6,9	6,3	6,0	6,6	5,3	7,4	6,9	6,9	7,5	**76,6**
87	Morocco	6,4	6,5	6,4	6,4	7,5	6,0	6,9	6,6	6,4	5,9	6,3	4,9	**76,3**
88	Vietnam	6,7	5,0	5,7	5,7	6,2	6,1	7,5	6,4	7,7	6,0	6,9	6,1	**76,1**
89	El Salvador	7,6	5,3	5,8	7,1	7,6	6,3	6,5	6,9	6,7	7,0	4,3	4,9	**76,0**
90	Cape Verde	7,3	4,3	4,2	8,3	6,3	6,3	6,9	6,9	5,7	5,7	5,7	8,2	**75,8**
91	Maldives	6,0	5,9	4,9	6,8	5,0	6,7	7,4	6,9	7,0	5,7	7,6	5,8	**75,6**
92	Gabon	6,8	6,2	3,3	6,1	7,9	5,5	7,5	6,7	6,7	5,7	7,1	5,8	**75,3**
93	Saudi Arabia	6,0	5,8	7,5	3,2	7,0	3,4	7,9	4,2	8,9	7,5	7,9	5,9	**75,2**
94	Mexico	6,5	4,2	6,1	6,5	7,7	6,0	6,6	5,8	5,9	7,9	5,2	6,7	**75,1**
95	Turkey	5,9	6,0	8,3	4,5	7,4	5,5	5,9	5,7	5,2	7,4	7,5	5,6	**74,9**
96	Jordan	6,4	7,6	6,7	4,7	6,9	5,8	5,7	4,9	6,8	6,0	6,3	6,8	**74,5**
96	Sao Tome	7,1	4,3	4,8	7,3	6,2	6,9	6,9	7,0	4,9	5,8	6,3	6,9	**74,5**
98	Serbia	5,3	6,4	7,5	5,0	6,5	5,7	6,5	4,9	5,3	6,5	8,0	6,8	**74,4**
99	Peru	6,1	4,1	6,8	6,7	8,0	5,1	6,6	6,1	5,2	7,2	6,6	5,1	**73,6**
100	Guyana	6,4	3,6	5,9	8,4	7,4	6,4	6,5	5,5	5,0	6,3	5,1	6,0	**72,6**
101	Paraguay	5,9	1,9	6,5	5,5	8,3	5,9	7,9	5,5	6,4	6,4	7,7	4,5	**72,4**
102	Armenia	5,5	6,6	6,0	6,6	6,2	5,3	6,6	5,0	6,5	5,2	7,0	5,8	**72,3**
103	Micronesia	7,1	3,5	4,2	8,0	7,2	6,7	6,3	6,9	2,5	5,4	5,6	8,5	**71,9**
104	Namibia	7,2	5,6	5,3	7,1	8,5	6,3	4,4	6,7	5,5	5,5	3,5	6,2	**71,7**
105	Suriname	6,0	3,5	6,1	7,0	7,5	6,1	6,1	4,9	5,6	5,8	5,8	6,7	**71,1**
106	Macedonia	4,5	4,6	7,4	6,7	6,8	6,2	6,7	4,2	5,0	6,0	6,7	6,2	**71,0**
107	Kazakhstan	5,5	3,8	6,0	3,8	5,9	6,2	7,2	5,1	6,9	6,2	7,7	5,9	**70,2**
108	Tunisia	5,5	3,4	5,6	5,2	6,6	5,0	7,2	5,3	7,7	7,0	6,8	4,8	**70,1**
109	Samoa	7,0	2,7	4,8	8,3	6,6	5,9	6,2	4,7	4,2	5,5	5,1	8,6	**69,5**
110	Ukraine	5,3	3,1	6,5	6,3	5,9	6,0	7,4	4,1	5,5	4,0	8,0	6,8	**69,0**
111	Libya	5,5	4,6	6,0	3,9	6,9	4,6	7,3	4,3	8,3	5,9	7,0	4,4	**68,7**
111	Malaysia	6,0	4,8	6,7	4,2	6,7	4,9	6,0	5,1	6,9	6,0	6,4	5,0	**68,7**
113	Botswana	8,9	6,4	4,5	5,6	7,4	6,3	5,0	6,0	5,0	4,1	3,3	5,4	**67,9**
114	Belize	6,7	5,4	4,4	7,0	6,8	5,7	6,0	5,8	3,8	5,5	4,3	6,3	**67,7**
114	Ghana	6,8	5,5	5,5	7,6	6,3	6,1	4,8	7,7	4,5	3,0	4,2	5,6	**67,7**
116	Cyprus	4,4	4,4	7,6	5,3	7,3	5,0	5,0	3,3	3,3	5,3	7,9	8,8	**67,6**
116	South Africa	8,4	6,7	5,9	4,1	8,2	5,3	5,5	5,5	4,6	4,5	5,9	3,0	**67,6**
118	Jamaica	6,2	3,4	4,3	6,7	6,2	6,3	6,5	5,9	5,3	6,3	3,7	6,3	**67,1**
119	Seychelles	5,8	3,9	4,8	4,9	6,6	5,4	6,8	4,1	5,8	6,1	5,7	7,1	**67,0**
120	Grenada	5,8	3,2	3,9	8,0	6,5	5,7	6,2	4,2	4,3	5,3	5,6	7,7	**66,4**
121	Albania	5,5	3,1	5,1	6,8	5,4	5,9	6,4	5,0	5,0	5,4	6,3	6,3	**66,1**
122	Brunei	5,1	3,9	6,2	4,1	7,8	3,4	7,7	3,2	6,7	5,6	7,4	4,7	**65,8**
123	Brazil	6,1	3,5	6,5	4,5	8,5	3,9	5,9	5,8	5,1	6,5	4,9	3,9	**65,1**
124	Trinidad	5,3	3,2	4,7	7,7	6,9	4,5	5,5	4,9	5,1	5,5	5,6	4,8	**63,7**
125	Antigua & Barbuda	5,2	3,0	4,1	7,6	5,9	5,1	5,8	4,3	4,5	4,9	3,7	5,8	**59,9**
126	Romania	5,1	3,2	6,0	5,0	5,8	5,8	5,9	4,5	4,0	4,1	5,2	5,2	**59,8**
127	Mongolia	5,5	1,6	4,0	1,9	6,2	5,3	5,9	5,6	6,0	5,0	5,5	7,1	**59,6**
128	Kuwait	5,1	3,8	4,9	4,3	5,9	4,0	5,7	2,9	6,2	4,5	7,2	5,0	**59,5**
129	Bahrain	4,5	2,9	6,8	3,1	6,0	3,4	6,9	2,7	5,9	4,8	6,6	5,3	**59,0**
129	Bulgaria	4,1	3,6	4,3	5,5	5,7	5,3	5,9	4,6	4,3	4,9	5,3	5,5	**59,0**
131	Panama	6,0	3,9	4,6	4,9	7,4	4,9	4,6	5,2	4,5	5,7	2,5	3,6	**57,8**
132	Croatia	4,3	5,5	5,5	4,9	5,0	5,9	4,4	3,4	4,3	4,4	4,7	5,0	**57,3**
133	Bahamas	5,8	2,8	4,4	6,2	6,2	4,8	5,2	4,2	3,2	4,3	4,5	4,9	**56,5**
134	Montenegro	4,5	4,5	6,4	2,4	4,1	5,2	4,3	3,6	5,0	4,8	6,2	5,3	**56,3**
135	Lativa	4,2	3,9	4,9	4,8	5,7	5,8	5,3	3,9	3,6	3,3	4,3	4,4	**54,2**
136	Barbados	4,3	2,9	4,4	6,8	6,3	5,0	3,9	2,9	2,5	4,2	4,2	5,4	**52,8**

137	Costa Rica	5,1	4,3	4,1	4,1	6,5	4,9	3,5	4,2	3,0	2,5	3,5	4,9	**50,6**
138	United Arab Emirates	4,1	2,8	4,6	3,0	5,4	4,2	6,5	3,3	5,7	3,0	3,6	4,1	**50,4**
139	Qatar	4,2	2,7	4,9	3,1	5,0	3,7	6,0	2,3	5,0	3,0	5,0	4,6	**49,5**
140	Estonia	4,1	3,9	5,4	4,5	4,9	4,3	4,1	2,9	3,0	2,9	5,5	3,9	**49,3**
140	Oman	5,1	1,5	3,0	1,5	3,0	3,8	5,9	4,4	6,9	5,3	6,3	2,4	**49,3**
142	Hungary	3,1	3,1	3,5	4,5	5,5	5,4	5,4	3,7	3,0	2,5	4,7	4,3	**48,7**
143	Greece	4,1	2,6	4,5	4,4	4,3	5,1	4,9	3,8	3,1	3,8	2,5	4,3	**47,4**
144	Slovakia	3,8	2,3	5,0	5,1	5,2	4,6	3,9	3,6	3,6	2,3	3,7	3,9	**47,1**
145	Argentina	4,4	2,6	4,9	3,5	6,0	4,4	4,0	3,5	4,0	2,7	3,0	3,8	**46,8**
145	Poland	4,3	3,5	3,5	5,6	4,7	4,3	4,2	3,3	3,5	2,5	3,6	3,9	**46,8**
147	Italy	3,6	3,5	5,3	3,2	4,1	4,2	4,7	2,8	3,1	4,9	4,4	2,0	**45,8**
148	Malta	3,4	5,4	4,0	4,4	4,1	4,1	3,7	2,9	3,4	3,7	2,0	4,4	**45,4**
149	Lithuania	4,1	3,2	3,7	4,6	5,7	5,3	3,6	2,9	3,1	2,5	2,8	3,8	**45,3**
150	Mauritius	3,3	1,6	3,5	3,0	5,4	4,5	4,7	3,9	3,5	3,6	3,2	4,0	**44,2**
151	Spain	3,3	2,9	6,0	1,9	4,7	4,5	2,1	2,4	2,6	4,9	5,6	2,2	**43,1**
152	Czech Republic	3,0	2,8	3,8	4,0	3,8	4,6	3,7	3,9	3,0	2,1	3,8	3,8	**42,4**
153	Chile	5,0	3,0	3,5	2,8	5,0	4,6	2,1	4,3	3,3	2,5	1,4	3,3	**40,7**
154	Uruguay	3,9	1,7	2,4	5,3	4,7	3,8	2,5	3,3	2,5	3,7	2,7	3,9	**40,4**
155	South Korea	3,3	3,0	3,7	4,5	2,3	2,2	3,7	2,2	2,6	1,7	3,6	6,0	**38,8**
156	Slovenia	3,1	1,7	3,1	3,6	4,7	3,7	3,0	2,8	2,8	3,0	1,1	2,9	**35,5**
157	Singapore	2,5	0,9	3,0	2,8	3,4	3,6	3,9	2,0	4,7	1,5	4,0	2,8	**35,1**
158	United States	3,4	2,9	3,6	1,1	5,4	3,7	2,2	2,7	3,3	1,6	3,6	1,3	**34,8**
159	United Kingdom	2,9	3,3	4,4	2,1	4,2	3,3	1,4	2,2	2,0	2,7	3,6	1,9	**34,1**
159	Belgium	2,5	2,1	4,4	1,6	4,4	3,6	2,7	2,5	1,6	2,0	4,0	2,6	**34,1**
161	France	3,3	2,8	5,9	1,8	4,9	3,5	1,6	1,9	2,5	1,9	1,9	2,0	**34,0**
162	Germany	2,9	4,2	4,7	2,6	4,4	2,9	1,9	2,0	2,0	2,2	2,1	2,0	**33,9**
163	Portugal	3,3	2,0	2,5	2,5	3,6	4,8	1,6	3,3	3,3	1,6	1,4	2,5	**32,3**
164	Japan	3,6	1,1	3,9	1,8	2,3	3,5	2,0	1,7	3,0	2,0	2,6	3,5	**31,0**
165	Iceland	1,6	1,5	1,0	3,3	2,2	6,2	2,0	1,9	1,6	1,0	1,8	6,0	**30,1**
166	Netherlands	3,0	3,0	4,4	2,2	2,9	3,2	1,1	1,7	1,0	1,4	2,4	2,1	**28,3**
167	Australia	3,3	2,8	3,6	1,6	3,9	2,9	1,6	1,8	1,9	1,7	1,6	1,4	**28,1**
168	Canada	2,9	2,5	3,3	2,4	4,1	2,4	1,2	1,9	1,6	1,5	2,5	1,4	**27,7**
169	Austria	2,6	2,6	3,8	1,6	4,4	2,3	1,2	1,6	1,5	1,1	2,4	2,2	**27,3**
170	Luxembourg	1,7	2,1	2,8	1,5	2,0	2,3	2,5	1,9	1,0	2,3	3,4	2,6	**26,1**
171	Ireland	2,3	2,0	1,3	2,4	2,6	3,9	2,0	2,2	1,2	1,6	1,4	2,4	**25,3**
172	New Zealand	2,0	1,7	3,5	2,4	4,0	3,8	1,1	1,9	1,2	1,1	1,1	1,1	**24,8**
173	Denmark	2,9	2,1	3,3	2,1	1,7	2,5	1,2	1,6	1,3	1,5	1,0	2,6	**23,8**
174	Switzerland	2,1	1,9	3,5	2,1	2,8	2,4	1,0	1,6	2,0	1,4	1,0	1,4	**23,2**
175	Sweden	2,8	2,9	1,3	2,0	2,2	1,9	0,9	1,5	1,6	2,3	1,8	1,6	**22,8**
176	Norway	2,0	2,0	1,3	1,5	2,1	2,9	1,0	1,4	1,9	1,2	1,2	1,9	**20,4**
177	Finland	2,0	2,1	1,7	2,5	1,3	2,8	1,0	1,5	1,1	1,0	1,2	1,5	**19,7**

Source : The fund for peace : **The failed states index 2011 interactive grid**.
http://www.fundforpeace.org/global/?q=fsi-grid2011. Consulté le : 10/09/2011.

الجدول رقم (2) : جدول يوضّح التداول السلمي على السلطة في السنغال منذ 1960

الرؤساء	طريقة الوصول إلى منصب رئيس الجمهورية	فترة الحكم
ليوبولد سيدار سنغور	تم انتخابه من طرف الحزب التقدمي السنغالي	من 1960 إلى 1963.
	انتخابات عام 1963، كان فيها سنغور المرشح الوحيد.	من 1963 إلى 1968.
	انتخابات عام 1968، كان سنغور المرشح الوحيد.	من 1968 إلى 1973.
	انتخابات عام 1973، كان سنغور المرشح الوحيد.	من 1973 إلى 1978.
	انتخابات عام 1978، و هي أوّل انتخابات تعدّدية في السنغال، حيث واجه فيها سنغور مرشّحا معارضا هو عبد الله واد.	من 1978 إلى 1980 (حيث استقال سنغور من الحكم قبل استيفاء عهدته، و هو أوّل رئيس إفريقي يقدم على ذلك)
عبده ضيوف	طبقا للمادة 35 من الدستور، قام عبده ضيوف – بصفته الوزير الأول- بتقلّد منصب الرئاسة بعد استقالة سنغور.	من 1981 إلى 1983.
	انتخابات تعدّدية عام 1983.	من 1983 إلى 1988.
	انتخابات تعدّدية عام 1988.	من 1988 إلى 1993.
	انتخابات تعدّدية عام 1993.	من 1993 إلى 2000 (إذ تمّ تمديد العهدة الرئاسية من 5 إلى 7 سنوات).

الرؤساء	طريقة الوصول إلى السلطة	فترة الحكم
عبد الله واد	انتخابات تعدّدية عام 2000، فاز فيها عبد الله واد في الدور الثاني، بفضل تحالف المعارضة و هو ما يُعرف بالانتقال الديمقراطي لعام 2000.	من 2000 إلى 2007.
	انتخابات تعدّدية عام 2007، فاز فيها عبد الله واد.	من 2007 إلى 2012 (إذ تمّ تقليص مدّة العهدة الرئاسية من 7 إلى 5 سنوات إثر التعديل الدستوري لعام 2001، كما تمّ تحديد عدد العهدات في عهدتين فقط).

المصدر : حمدي عبد الرحمن حسن : **دراسات في النظم السياسية الإفريقية**. القاهرة : كلية الاقتصاد و العلوم السياسية. 2002. ص 100-106. بالإضافة إلى جهد الطالبة.

الجدول رقم (3) : ترتيب دول العالم حسب مؤشر عدم الاستقرار السياسي عام 2010

Rank	Country	Underlying vulnerability	Economic distress	Index score	2007 score
1	Zimbabwe	7.5	10.0	8.8	8.8
2	Chad	7.1	10.0	8.5	7.5
3	Congo (Democratic Republic)	8.3	8.0	8.2	7.2
4	Cambodia	7.9	8.0	8.0	6.0
4	Sudan	7.9	8.0	8.0	7.0
6	Iraq	8.8	7.0	7.9	7.9
7	Cote d'Ivoire	7.5	8.0	7.8	7.8
7	Haiti	7.5	8.0	7.8	6.8
7	Pakistan	7.5	8.0	7.8	5.8
7	Zambia	7.5	8.0	7.8	6.8
7	Afghanistan	7.5	8.0	7.8	6.8
7	Central African Republic	7.5	8.0	7.8	5.8
13	North Korea	5.4	10.0	7.7	3.7
14	Bolivia	8.3	7.0	7.7	5.7
14	Ecuador	8.3	7.0	7.7	6.7
16	Angola	6.3	9.0	7.6	5.6
16	Dominican Republic	6.3	9.0	7.6	5.6
16	Ukraine	6.3	9.0	7.6	4.6
19	Bangladesh	7.1	8.0	7.5	4.5
19	Guinea	7.1	8.0	7.5	6.5
19	Kenya	7.1	8.0	7.5	6.5
19	Moldova	7.1	8.0	7.5	4.5
19	**Senegal**	**7.1**	**8.0**	**7.5**	**6.5**
19	Guinea Bissau	7.1	8.0	7.5	6.5
19	Nepal	7.1	8.0	7.5	6.5
19	Niger	7.1	8.0	7.5	5.5
27	Bosnia and Hercegovina	7.9	7.0	7.5	6.5
28	Liberia	8.8	6.0	7.4	5.4
29	Venezuela	6.7	8.0	7.3	4.3
29	Timor Leste	6.7	8.0	7.3	4.3

31	Sri Lanka	7.5	7.0	7.3	▲ 4.3
32	Sierra Leone	8.3	6.0	7.2	▲ 5.2
33	Argentina	6.3	8.0	7.1	▲ 4.1
33	Kyrgyz Republic	6.3	8.0	7.1	▲ 5.1
33	Madagascar	6.3	8.0	7.1	▲ 6.1
33	Myanmar	6.3	8.0	7.1	▲ 4.1
33	Panama	6.3	8.0	7.1	▲ 5.1
33	Tajikistan	6.3	8.0	7.1	▲ 6.0
39	Colombia	7.1	7.0	7.0	▲ 6.0
39	Lebanon	7.1	7.0	7.0	▲ 5.0
39	Peru	7.1	7.0	7.0	▲ 6.0
39	South Africa	7.1	7.0	7.0	▲ 4.0
39	Thailand	7.1	7.0	7.0	▲ 6.0
44	Lesotho	7.9	6.0	7.0	▲ 6.0
44	Nigeria	7.9	6.0	7.0	▶ 7.0
44	Mali	7.9	6.0	7.0	▲ 5.9
47	Burkina Faso	5.8	8.0	6.9	▶ 6.9
47	Burundi	5.8	8.0	6.9	▲ 5.9
47	Cameroon	5.8	8.0	6.9	▲ 4.9
47	Papua New Guinea	5.8	8.0	6.9	▲ 5.9
47	Mauritania	5.8	8.0	6.9	▲ 3.8
52	Honduras	6.7	7.0	6.8	▲ 4.8
52	Indonesia	6.7	7.0	6.8	▲ 3.8
54	Philippines	4.6	9.0	6.8	▲ 4.8
55	Turkey	7.5	6.0	6.8	▲ 5.7
56	Eritrea	5.4	8.0	6.7	▲ 2.7
56	Estonia	5.4	8.0	6.7	▲ 5.7
56	Gambia	5.4	8.0	6.7	▲ 2.7
56	Latvia	5.4	8.0	6.7	▲ 5.7
60	Guyana	8.3	5.0	6.7	▲ 5.6
61	Algeria	6.3	7.0	6.6	▲ 4.6
61	Guatemala	6.3	7.0	6.6	▲ 5.6
61	Macedonia	6.3	7.0	6.6	▲ 3.5

64	Malaysia	7.1	6.0	6.5	▸ 6.5
	Uganda	7.1	6.0	6.5	▲ 3.5
66	Russia	5.0	8.0	6.5	▲ 3.4
67	Paraguay	5.8	7.0	6.4	▲ 3.4
67	Romania	5.8	7.0	6.4	▲ 5.4
67	Serbia	5.8	7.0	6.4	▲ 5.4
67	Montenegro	5.8	7.0	6.4	▲ 3.3
71	Greece	4.6	8.0	6.3	▲ 3.3
71	Uzbekistan	4.6	8.0	6.3	▼ 8.3
73	Congo (Brazzaville)	7.5	5.0	6.3	▸ 6.3
73	Georgia	7.5	5.0	6.3	▲ 5.2
75	Albania	5.4	7.0	6.2	▲ 4.2
75	Belize	5.4	7.0	6.2	▲ 5.2
75	Iran	5.4	7.0	6.2	▲ 3.2
75	Turkmenistan	5.4	7.0	6.2	▲ 5.1
79	Croatia	6.3	6.0	6.1	▲ 4.1
79	Equatorial Guinea	6.3	6.0	6.1	▲ 3.1
79	Mexico	6.3	6.0	6.1	▲ 5.1
79	Yemen	6.3	6.0	6.1	▲ 3.1
83	Hungary	4.2	8.0	6.1	▲ 2.1
83	Lithuania	4.2	8.0	6.1	▲ 4.1
83	Saudi Arabia	4.2	8.0	6.1	▲ 3.1
83	Mongolia	4.2	8.0	6.1	▲ 4.0
87	Bulgaria	5.0	7.0	6.0	▲ 4.0
87	Jamaica	5.0	7.0	6.0	▲ 3.9
89	Benin	5.8	6.0	5.9	▲ 4.9
89	Ghana	5.8	6.0	5.9	▲ 3.9
89	Nicaragua	5.8	6.0	5.9	▸ 5.9
89	Tanzania	5.8	6.0	5.9	▲ 4.8
93	Namibia	6.7	5.0	5.8	▲ 4.8
94	Armenia	4.6	7.0	5.8	▲ 3.8
94	Syria	4.6	7.0	5.8	▲ 4.7
96	Malawi	5.4	6.0	5.7	▲ 4.7

96	Mozambique	5.4	6.0	5.7	▲ 5.6
98	Morocco	6.3	5.0	5.6	▲ 4.5
99	Bahrain	5.0	6.0	5.5	▲ 4.5
99	Cape Verde	5.0	6.0	5.5	▲ 2.5
99	Israel	5.0	6.0	5.5	▲ 3.5
99	Kuwait	5.0	6.0	5.5	▲ 3.5
99	Slovakia	5.0	6.0	5.5	▲ 2.5
104	Spain	2.9	8.0	5.5	▲ 4.4
105	Brazil	5.8	5.0	5.4	▲ 4.4
106	Egypt	3.8	7.0	5.4	▲ 4.4
106	Jordan	3.8	7.0	5.4	▲ 5.3
108	Togo	4.6	6.0	5.3	▲ 3.3
108	Bhutan	4.6	6.0	5.3	▲ 2.3
110	France	2.5	8.0	5.3	▲ 1.3
110	Iceland	2.5	8.0	5.3	▲ 1.3
110	United States of America	2.5	8.0	5.3	▲ 3.2
113	Azerbaijan	5.4	5.0	5.2	▲ 4.2
113	El Salvador	5.4	5.0	5.2	▲ 3.2
115	Uruguay	3.3	7.0	5.2	▲ 4.1
116	Gabon	6.3	4.0	5.1	▲ 3.1
117	Chile	4.2	6.0	5.1	▲ 4.1
117	Ethiopia	4.2	6.0	5.1	▲ 4.1
117	Laos	4.2	6.0	5.1	▲ 2.1
117	South Korea	4.2	6.0	5.1	▲ 2.0
121	Italy	2.1	8.0	5.0	▲ 4.9
122	Rwanda	5.8	4.0	4.9	▲ 3.9
123	Portugal	1.7	8.0	4.8	▲ 1.8
124	Belarus	4.6	5.0	4.8	▲ 2.8
124	China	4.6	5.0	4.8	▲ 3.8
124	Kazakhstan	4.6	5.0	4.8	▲ 3.8
127	Botswana	5.4	4.0	4.7	▲ 2.7
127	Swaziland	5.4	4.0	4.7	▲ 4.2
127	Trinidad and Tobago	5.4	4.0	4.7	▲ 2.7

130	Malta	3.3	6.0	4.7	▲ 2.7
130	Singapore	3.3	6.0	4.7	▲ 1.7
132	Ireland	1.3	8.0	4.6	▲ 0.6
132	United Kingdom	1.3	8.0	4.6	▲ 0.6
134	Tunisia	4.2	5.0	4.6	▶ 4.6
135	India	5.0	4.0	4.5	▶ 4.5
136	Poland	2.9	6.0	4.5	▲ 3.5
137	Libya	4.6	4.0	4.3	▲ 2.3
137	Sao Tome & Principe	4.6	4.0	4.3	▶ 4.3
139	Taiwan	2.5	6.0	4.3	▲ 1.3
139	Vietnam	2.5	6.0	4.3	▲ 2.3
141	Cuba	3.3	5.0	4.2	▲ 2.2
142	Cyprus	4.2	4.0	4.1	▲ 2.1
142	Qatar	4.2	4.0	4.1	▶ 4.1
142	Seychelles	4.2	4.0	4.1	▼ 5.1
142	United Arab Emirates	4.2	4.0	4.1	▲ 2.1
146	Belgium	2.1	6.0	4.0	▲ 2.0
146	Hong Kong	2.1	6.0	4.0	▲ 1.0
146	Netherlands	2.1	6.0	4.0	▲ 1.0
149	Oman	3.8	4.0	3.9	▲ 2.9
150	Germany	1.7	6.0	3.8	▲ 1.8
150	Japan	1.7	6.0	3.8	▲ 0.8
150	Slovenia	1.7	6.0	3.8	▲ 1.8
153	Czech Republic	3.3	4.0	3.7	▲ 2.7
154	Australia	1.3	6.0	3.6	▲ 0.6
154	Austria	1.3	6.0	3.6	▲ 0.6
154	Luxembourg	1.3	6.0	3.6	▲ 0.6
154	New Zealand	1.3	6.0	3.6	▲ 0.6
158	Costa Rica	2.1	5.0	3.5	▲ 1.5
158	Mauritius	2.1	5.0	3.5	▲ 2.5
160	Switzerland	0.8	6.0	3.4	▲ 0.4
161	Finland	0.4	6.0	3.2	▲ 1.2
161	Sweden	0.4	6.0	3.2	▲ 1.2

163	Canada	1.7	4.0	2.8	▲ 1.8
164	Denmark	0.4	4.0	2.2	▲ 0.2
165	Norway	0.4	2.0	1.2	▲ 0.2

Source : The Economist Intelligence Unit : **"Political Instability Index : Vulnerability to social and political unrest"**.
http://viewswire.eiu.com/site_info.asp?info_name=social_unrest_table&page=noads&rf=0.
Consulté le : 16/09/2011.